الشروط الصرفية لوظائف الاسم النحوية ودورها فى تحديد الإعراب أو تعدده

إعداد
سعيدة محمد محمد صبح
المدرس بقسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمدﷺ

وبعد .....

فهذا بحث بعنوان " **الشروط الصرفية لوظائف الاسم النحوية ودورها فى تحديد الإعراب أو تعدده** ".

والمقصود بالوظيفة النحوية: المعنى الذى تكتسبه الكلمة داخل السياق فلكل كلمة معنى خاص بها يعرف بالمعنى المعجمى، فالكلمات: شرب ومحمد واللبن لكل منها معنى خاص بها يسمى المعنى المعجمى ولكن معناها النحوى أو وظيفتها النحوية لا توجد إلا فى تراكيب معينة ومخصوصة، فإذا رتبنا الكلمات السابقة فى تركيب صحيح نعرف معانيها النحوية من خلال هذا التركيب.

فنقول: شرب محمد اللبن. فكلمة (محمد) أدت وظيفة نحوية معروفة وهى وظيفة الفاعل وكلمة (اللبن) أدت وظيفة المفعول به..... وهكذا وباجتماع المعنى المعجمى والمعنى النحوى يتكون عندنا المعنى الدلالى الذى يريد المتكلم أن يوصله للسامع.

فالنحاة عبروا عن الوظائف النحوية بما عرف عندهم باسم الأبواب النحوية فكل وظيفة نحوية لها باب مستقل وليست كل الأبواب تمثل وظائف نحوية فهناك أبواب تختص بوصف ظواهر عامة لا وظيفة معينة كالتنازع والاشتغال وهناك أبواب تختص بوصف العلاقات بين جوانب التركيب النحوى كما فى أبواب حروف الجر والنواصب والجوازم... الخ والتى تُعد وظيفة نحوية لهذه الحروف والأدوات. وتحديد الوظائف النحوية يتحقق بوسائل كثيرة غير الإعراب كالمعنى والبنية والموقع وطبيعة الروابط بين المفردات.

وعلى الرغم من تعدد المعايير التى تحدد بواسطتها نوع الوظيفة النحوية للكلمة فإن للبنية الصرفية موقعاً مميزاً بين هذه المعايير لا يمكن أن يغفل بل إنها قد تكون فى بعض التراكيب المعيار الوحيد الذى يعول عليه فى إعراب الكلمة، وقد أدرك النحاة ذلك فاهتموا بالنظر فى الشروط الصرفية المعبرة عن الوظيفة المراد تحديدها إلى جانب المعايير السابقة.

– وما يعنينا هو الأبواب التى تمثل وظائف نحوية لأن هذه الأبواب هى التى يظهر فيها دور البنية الصرفية فى تحديد الوظائف النحوية وقد يكون دور البنية الصرفية ظاهراً وجلياً ويمثل ركناً أساسياً فى وضع حد للباب النحوى المعبر عنه وقد لا يختص الشرط الصرفى بنوع معين بل يشمل أنواعاً مختلفة تندرج تحت قسم واحد من أقسام الكلم وقد لا يختص ذلك بحد الباب فقط بل يتجاوزه إلى بعض المسائل النحوية التى يكون للناحية الصرفية فيها دور أساسى فى الوظيفة النحوية سواء كانت فى حد الباب نفسه أو فى العامل أو المتبوع... الخ

– واختصت هذه الدراسة بالشروط الصرفية لوظائف الاسم دون وظائف الفعل والحرف لأن الأسماء فى اللغة العربية تعبر عن معظم الوظائف النحوية وتعتورها العديد من المعانى.

قال الزجاجى: (إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى) (١).

أما الوظائف التى يؤديها الفعل فهى قليلة إذا ما قورنت بوظائف الاسم ولكن لها أهميتها أيضاً فالفعل هو الركن الرئيسى الثانى فى الحملة الفعلية فهو المسند فيها ولولا الفعل لما اكتملت الجملة الفعلية، واشتراط الفعلية دون الاسمية يظهر جلياً فى عدد من أبواب النحو كجملة الشرط وجواب " لو ولولا ولوما " والجملتان بعد " لما " والجملة التالية أحرف التحضيض وخبر أفعال المقاربة.

أما الحرف فلافتقاره إلى ما بعده انحصرت وظيفته فى أكثر المواضع فى الربط بين المفردات فى التراكيب إضافة إلى ما يفيده من الاختصار فحرف العطف عوض عن أعطف وحرف الاستفهام عوض عن استفهم وحرف النفى عوض عن أنفى... الخ.

وقد لا تمثل الشروط الصرفية دوراً أساسياً، فبعض الوظائف النحوية لا يشترط فى البنية الصرفية المعبرة عنها إلا أن تكون اسماً دون تحديد صرفى آخر كوظيفة الفاعل ونائبه والمفعول به والمفعول معه والمستثنى.

فهذه الوظائف تتحقق بأى نوع من أنواع الاسم سواء كان جامداً أو مشتقاً معرفة أو نكرة مفرداً أو مثنى أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً... الخ.

---

(١) الإيضاح فى علل النحو : ٦٩ .

وقد يتسع الشرط الصرفى للباب النحوى فيتجاوز الاسم إلى غيره كالفعل والحرف والجملة كما فى التوكيد اللفظى الذى يصح فى الأسماء والأفعال وبعض الحروف.

وهناك وظائف نحوية يشترط فى الاسم المعبر عنها شروطاً صرفية أخرى تضيق دائرته وتحصره فى صنف محدد كأن يكون جامداً أو مشتقاً نكرة أو معرفة مفرداً أو مثنى أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً.

(فالجمود والاشتقاق والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) هى الشروط الصرفية التى تمثل دوراً أساسياً فى تحديد الوظيفة النحوية للكلمة فى التركيب أو ترجيح وظيفة على أخرى.

ولا يقتصر دور البنية الصرفية على ذلك بل قد يتجاوزه إلى تحديد إعراب كلمة سابقة لها أو لاحقة ترتبط معها بعلاقة نحوية (ما) وهذا التحديد معتمد على الروابط بين الكلمات فى التراكيب وعلى طبيعة العلاقات بينها وعلى نوع الأبنية المرتبطة بها.

هذا... وقد تشترك بعض الأبواب النحوية فى الشروط الصرفية الموضوعة لها فيؤدى ذلك إلى تعدد الأوجه الإعرابية للبنية المذكورة.

وهنا يجب علينا النظر إلى الجوانب الأخرى (المعنى – الموقع – العلاقة بين المفردات) ولو لا النظر فى هذه الجوانب لما استطعنا ترجيح وجه إعرابى على آخر وقد يحدث الاشتراك أيضاً فى بعض الأبواب التى يشترط فيها شروط صرفية كثيرة وأخرى يشترط فيها شرط صرفى من الشروط التى يشملها الباب الأول فيؤدى ذلك إلى الاشتراك أيضاً كما فى باب المفعول المطلق والمفعول به.

وبمعرفة الشرط الصرفى للباب النحوى فى الحد الموضوع لتعريفه يعرف المعنى النحوى للكلمة أو الوظيفة النحوية وتختلف هذه الوظيفة بمخالفة هذا الشرط.

هذا... والشرط الصرفى فى الباب النحوى يمثل أصلاً عاماً قد نلتزم به وقد نخرج عنه باستثناءات مختلفة فتتجاوز عن هذا الأصل، كاتيان الحال معرفة أحياناً مع أن الأصل فيها أن تكون نكرة وجامدة أحياناً أخرى ومن هنا يحدث الاشتراك بينها وبين باب آخر يكون التعريف أو الجمود أصل فيه كالتمييز مما يؤدى إلى تعدد الإعراب.

كل هذه الجوانب سأحاول – بمشيئة الله – إبرازها ودراستها دراسة موضحة مشفوعة بالأدلة والبراهين موثقة من كتب التراث حتى يتضح لنا دور البنية الصرفية فى الوظيفة النحوية للكلمة نفسها أو ما يتعلق بها وما يترتب على مخالفة هذه الشروط

من تغير الإعراب وما يترتب – أيضا – على الاشتراك فى هذه الشروط من تعدد فى الإعراب.

وتشمل هذه الدراسة ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر الشرط الصرفى فى تحديد الوظيفة النحوية للبنية نفسها.

ويشمل:

أولاً: الجمود والاشتقاق.

ثانياً: التعريف والتنكير.

ثالثاً: الإفراد والتثنية والجمع.

رابعاً: التذكير والتأنيث.

المبحث الثانى: أثر الشرط الصرفى فى تحديد الوظيفة النحوية لبنية سابقة أو لاحقة.

ويشمل:

أولاً: تحديد الوظيفة النحوية لبنية سابقة.

ثانياً: تحديد الوظيفة النحوية لبنية لاحقة.

المبحث الثالث: ما يترتب على الاشتراك فى الشروط الصرفية للوظائف النحوية.

ويشمل:

أولاً: المفعول المطلق والمفعول لأجله.

ثانياً: المفعول المطلق والمفعول به.

ثالثاً: البدل وعطف البيان.

رابعاً: الصفة والبدل.

خامساً: الحال والتمييز.

سادساً: الحال والمفعول المطلق والمفعول له.

الخاتمة.

الفهارس

ثبت المصادر والمراجع

المحتوى

المبحث الأول
أثر الشرط الصرفى فى تحديد الوظيفة النحوية للبنية نفسها

سبق أن ذكرت أن من أهم الشروط الصرفية فى تحديد بعض الوظائف النحوية والتمييز بينها:

١- الجمود والاشتقاق.
٢- التعريف والتنكير.
٣- الإفراد والتثنية والجمع.
٤- التذكير والتأنيث.

وسأتناول فى هذا المبحث دور هذه الشروط فى حد بعض الأبواب التحوية وما يترتب على مخالفتها من تغير الإعراب.

أولاً: الجمود والاشتقاق:

من أهم الوظائف النحوية التى يشترط فيها الجمود:

١- التمييز:

التمييز: اسم نكرة بمعنى " من " مبين لإبهام اسم أو إبهام نسبة [١].

فالتمييز يزيل إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو إبهام نسبة فى جملة أو شبهها فهو يزيل إبهام ما قبله بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كما فى تمييز النسبة فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه، مثلاً: طاب زيد نفساً مؤول بطاب شئ زيد، أى: شئ يتعلق بزيد [٢].

وجعل ابن الحاجب: التمييز مطلقاً مفسراً لإبهام الذات، غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة وإنما عبروا عن الثانى بتمييز النسبة نظراً للظاهر [٣].

قال الدمامينى: لأن النسبة فى الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم إنما الإبهام فى المتعلق الذى ينسب إليه الطيب فى الحقيقة إذ يحتمل أن يكون داراً أو علماً أو غيرهما فالتمييز فى الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد [٤].

---

(١) التصريح على التوضيح : ٩٣٤/١ ، همع الهوامع : ٦٢/٤ .
(٢) حاشية الصبان : ١٩٤/٢ .
(٣) ينظر : الكافية بشرح الرضى : قسم ١ حـ ٧٠٣/٢ .
(٤) حاشية الصبان : ١٩٤/٢ ، ١٩٥ .

– ومن هنا كان الأصل فى التمييز أن يكون جامداً لأنه مبين للذوات فاشتراط الجمود فيه معتمد على حقيقة ما يبينه.

فرفع الإبهام عن الذات لا يكون إلا بالجامد لأن المشتقات لا تدل على الذات وإنما على صفة طارئة أو أمر عرضى – كما سيأتى – فى باب الحال.

فحق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة نحو: هذا مالك ذهباً و" تنحتون الجبال بيوتاً " [١] ويأتى التمييز مشتقاً (أن كان وصفاً ناب عن موصوفه) نحو: لله دره فارساً، مررت بعشرين راكباً، لأن الأصل: لله دره رجلاً فارساً ومررت بعشرين رجلاً راكباً، فالتمييز فى الحقيقة إنما هو الموصوف المحذوف.

وفى نحو: كرم زيدٌ ضيفاً، إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فـ ضيفاً " تمييز.

وإن كان زيدٌ هو الضيف احتمل الحال والتمييز [٢].

وكذلك " لله دره فارساً ": فالأكثرون على أنه تمييز وقال بعضهم هو حال أى: ما أعجبه فى حال فروسيته.

ورجح ابن الحاجب: نصبه على التمييز لأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية، فإذا جعل حالاً اختص المدح وتقيد بحال فروسيته [٣].

قال الرضى: (وأنا لا أرى بينهما فرقاً، لأن معنى التمييز عنده: ما أحسن فروسيته، فلا يمدحه فى غير حال الفروسية إلا بها، وهذا المعنى هو المستفاد من: ما أحسنه فى حال فروسيته) [٤].

❁❁❁

٢ـ عطف البيان:

الأصل فى عطف البيان [٥] الجمود لأن الغرض منه هو: توضيح الذات أو تخصيصها ببيان حقيقتها بما يدل عليها مباشرة وهذا لا يتحقق إلا بالجامد.

---

(١) الشعراء : (١٤٩) .

(٢) ينظر : شرح الأشمونى على الألفية : ٢٠٣/٢ ، المغنى : ٥٣٤/٢ ، ٥٣٥ .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته : ٤٣ .

(٤) شرح الرضى لكافية ابن الحاجب : ٧١٠ .

(٥) عطف البيان : هو التابع المشبه للصفة فى الكشف عن حقيقة متبوعه . =

ومن هنا.. اشترط فى عطف البيان أن يكون جامداً أو بمنزلة الجامد [١]. وهو بهذا الشرط يخالف النعت، فالنعت من جهة المعنى أشبه شئ بعطف البيان وذلك أنك تقول لمن له ابنان طويل وقصير واسم الطويل محمد: مررت بابنك الطويل فيحصل التحصيص بالنعت ولو ذكرت محمداً موضع النعت لتبين به ما تبين بالنعت [٢]، لكن النعت مشتق أو منزل منزلته كالصعق ونحوه من الأعلام الصادفة بها العلمية بالغلبة وهى من الصفات لكن وصفيتها بعد الغلبة غير مقصودة وإنما المقصود بها ما يقصد بالأعلام المرتجلة من تعيين المسمى [٣].

فعطف البيان يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام نحو قولك: ضربت أبا محمد زيداً وأكرمت خالداً أبا الوليد بينت الكنية بالعلم والعلم بالكنية.

قال الراجز: أقسمَ بالله أَبُو حفصٍ عُمَر [٤].

فبين الكنية حيث توهم فيها الاشتراك بقوله " عمر " إذا كان العلم فيه أشهر من الكنية، فالصفة تتضمن حالاً من أحوال الموصوف يتميز بها وعطف البيان ليس كذلك

= وقال ابن مالك فى " شرح الكافية الشافية " : ٥٣٢/١ : عطف البيان تابع يجرى محرى النعت فى تكميل متبوعه ومجرى التوكيد فى تقوية دلالته ومجرى البدل فى صلاحيته للاستقلال .

وقال ابن عصفور فى " شرح الجمل " : ٢٩٤/١ : هو جريان اسم جامد معرفة فى الأكثر على اسم دونه فى الشهرة يبينه كما يبين النعت .

وقال ابن الحاجب فى : كافيته " بشرح الرضى : قسم ا م ١٠٩٣/٢ : تابع غير صفة بوضح متبوعه .

(١) المراد بمنزلة الجامد : العلم الذى كان أصله صفة فغلبت .

(٢) وإن لم يكن له ابن غيره فهو بدل .

(٣) شرح التسهيل : ٣٢٥/٣ .

(٤) من مشطور الرجز لأحد الأعراب قاله فى عمر بن الخطاب – ﷺ – قال البغدادى : ١٥٧/٥ : (وزعم ابن يعيش أن الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهذا لا أصل له فإن رؤبة مات سنة ١٤٥ ولم يعده أحد من التابعين فضلاً عن المخضرمين ..) .

شرح المفصل : ٧١/٣، المخصص :١١٣/١، الخزانة: ١٥٤/٥ ، شرح الكافية للرضى : قسم ١م١٠٩٣/٢ .

إنما هو تفسير الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات [١].

فالمشهور أن يكون عطف البيان فى الجوامد وجوز **الزمخشرى** [٢] أن يكون عطف البيان فى المشتقات فأجاز فى ﴿ **مَلِكِ النَّاسِ ۞ إِلَـهِ النَّـاسِ** ﴾فى قوله تعالى ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۞ مَلِكِ النَّاسِ ۞ إِلَهِ النَّاسِ** ﴾[٣] عطف البيان.

ولعله أجاز ذلك لأنهما أجريا مجرى الجامد، قال ابن هشام:

(.. اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم فى الأول قول الزمخشرى فى ﴿ **مَلِكِ النَّاسِ ۞ إِلَهِ النَّاسِ** ﴾إنهما عطفا بيان والصواب أنهما نعتان وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد إذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجرى عليهما الصفات نحو قولنا: إله واحد وملك عظيم) [٤].

۞۞۞

٣ـ المفعول المطلق:

الأصل فى المفعول المطلق أن يكون مصدراً (أى: جامداً).

قال الجرجانى: المفعول المطلق هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه، أى: بمعنى الفعل [٥].

وقال ابن هشام: هو اسم يؤكد عامله ويبين نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً نحو: ضربت ضرباً أو ضرب الأمير أو ضربتين بخلاف: ضربُك ضرب أليم ونحو: ولى مدبراً [٦].

وترجمه البعض بأنه المصدر... وهذا تفسير للشئ بما هو أعم منه مطلقاً كتفسير الإنسان بأنه الحيوان إذا المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً وفاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً

---

(١) شرح المفصل : ٣/٧١ .
(٢) الكشاف ٤/٢٢٨ ، البحر : ٨/٥٣٢ .
(٣) الناس :(١ ، ٢ ، ٣).
(٤) المغنى : ٢/٦٥٣ ، ٦٥٤ .
(٥) التعريفات للجرجانى : ٢٢٤ .
(٦) أوضح المسالك : ١٠١ ، التصريح : ١/٣٢٣ .

(نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه فى ذلك وأنه الأصل والاعتبار إنما يكون بالأصل)[١].

فالأصل فى المفعول المطلق: أن يكون مصدراً لأنه يؤتى به لأحد ثلاث فوائد:

الأولي: التوكيد كقولك " سرت سيراً ".

الثانية: النوع مثل " سرت سيراً شديداً ".

الثالثة: العدد نحو " سرت سيرتين " ومثله ضربت عشرين ضربة.

فالمصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو: قمت قياماً وجلست جلوساً فليس فى ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من انك أكدت فعلك ويذكر لزيادة فائدة على ما فى الفعل نحو قولك " ضربت ضربة وضربتين فالمصدر هاهنا قد دل على الكمية لأن بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوماً من الفعل ومثله فى زيادة الفائدة: ضربته ضرباً شديداً.. الخ [٢].

وهذه الأمور التى يؤتى بالمفعول المطلق من أجلها ترتبط بالمعنى المجرد للفعل فالفعل يدل على أمرين هما: الحدث والزمان، وتأكيد الفعل يعنى تأكيد معنى الحدث فيه وهذا المعنى المجرد (الحدث) لا يعبر عنه إلا بالمصدر، والمبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكد أيضاً لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصروا عليهما [٣].

هذا... وقد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل عليه بأن يكون من غير لفظه وإن كانا معناهما متقارباً [٤].

فالمصدر ضربان: مؤكد ومبين.

أما المؤكد: فينوب عنه أحد ثلاثة أشياء:

---

(١) شرح الأشمونى ومعه حاشية الصبان : ١٠٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١١١/١ .

(٣) ينظر : حاشية الشيخ يس على التصريح : ٣٢٤/٢ .

(٤) مذهب الجمهور : أنه إذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر .
وذهب آخرون : إلى أن الفعل لا يعمل فى شئ من المصادر إلا أن يكون من لفظه نحو : قمت قياماً أما نحو : قعدت جلوساً فهو منصوب بفعل مقدر دلّ عليه الظاهر . (شرح المفصل : ١١٢/١) .

الأول: مرادفه نحو: قعدت جلوساً.
الثانى: ملاقيه فى الاشتقاق نحو قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (١).
الثالث: اسم مصدر غير علم نحو: " اغتسلت غسلاً ".

وأما المبين: فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئاً:

الأول: النوع نحو: رجع القهقرى.
الثانى: الوصف نحو: ﴿.. وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا.. ﴾ (٢).
الثالث: الهيئة نحو: يموت الكافر ميتة سوءٍ.
الرابع: الآلة نحو: ضربته سوطاً.
الخامس: كل نحو: ﴿.. فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ.. ﴾ (٣).
السادس: بعض نحو: ضربته بعض الضرب.
السابع: الضمير نحو: ﴿.. لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (٤).
الثامن: اسم الإشارة نحو: ضربته ذلك الضرب.
التاسع: الوقت كقوله:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عينَاك ليلةَ أرمَدَا وبتَّ كما باتَ السليمُ مُسَهَّداً (٥)

العاشر: " ما " الاستفهامية نحو: ما تضرب زيداً.
الحادى عشر: " ما " الشرطية نحو: ما شئت فقم.
الثانى عشر: المرادف نحو: افرح الجذل.
الثالث عشر: العدد نحو: ضربته ثلاثين ضربة.

---

(١) نوح : (١٧) .
(٢) آل عمران : (٤١) .
(٣) النساء : (١٢٩) .
(٤) المائدة : (١١٥) .
(٥) من الطويل للأعشى بن قيس (ديوانه : ٤٩) .
الشاهد : (ليلة أرمداً) حيث نصب " ليلة " بالنيابة عن المصدر والتقدير اغتماضاً مثل اغتماض ليلة أرمد وليس انتصابها على الطرفية .
شرح الأشمونى : ١١٤/٢ ، الهمع : ١٠٢/٣ ، توضيح المقاصد : م ٢ حـ ٦٤٨/٣ ، الارتشاف : ١٣٥٧/٣ .

وزاد بعض المتأخرين: اسم المصدر العلم نحو: برّ برّه وفجر فجار.

ولا داعى للتفصيل فى هذه الأمور ففى بعضها خلاف – فيها أو فى العامل – وما يعنينا هنا هو معرفة أن هناك أشياء غير المصدر تنوب عنه فى النصب على المفعول المطلق ومن هنا يحدث الالتقاء بينه وبين غيره – كما سيأتى –.

❁❁❁

٤- المفعول لأجله:

المفعول له لا يكون إلا مصدراً (جامداً) ويكون العامل فيه من غير لفظه وإنما وجب أن يكون مصدراً: لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعى إنما يكون حدثاً لا عيناً وذلك من قبل أن الفعل إما أن يجتذب به فعل آخر كقولك " احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لابتغاء معروفك، فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة، وإما أن يدفع بالفعل الأول معنى حاصل كقولك: فعلت هذا حذر شرك، فالحذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل إلى دفعه والمصادر معان تحدث وتتقضى فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة، وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك: زرتك طمعاً فى برِّك وقصدتك رجاء خيرك، فالطمع ليس من لفظ زرتك، والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا نقول قصدتك لقصد ولا زرتك لزيارة لأن المفعول له علة لوجود الفعل والشئ لا يكون علة لنفسه إنما يتوصل به إلى غيره [١].

إلا أنه يشترط فى المفعول لأجله أن يكون بلفظ مخالف لفعله إذ لو اتفق مع فعله فى اللفظ لا نتقل من وظيفة التعليل إلى وظيفة التوكيد لمعنى الحدث فى الفعل التى يقوم بها المفعول المطلق.

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٥٢/٢ – نصوص النحويين على اشتراط المصدرية كما ذكر وزعم يونس : أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيد بالنصب وتأوله على المفعول له وإن كان العبيد غير مصدر .
وأوّله الزجاج بتقدير التملك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل : أما تملك العبيد أى : مهما تذكره من أجل تملك العبيد ، وقبح ذلك سيبويه وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يُرد عبيداً بأعيانهم .
ينظر : الكتاب : ٣٨٩/١ ، الهمع : ١٣١/٣ ، التصريح : ٣٣٤/١ ، المساعد : ٤٨٦/١ .

فهو قريب من المفعول المطلق لكونه مصدراً بل نُقل عن الزجاج والكوفيين قولهم بأنه مفعول مطلق وهذا مبنى على الخلاف فى ناصبه.

فمذهب جمهور البصريين: أنه منصوب بالفعل قبله على تقدير حرف العلة لأنه جواب له والجواب أبداً على حسب السؤال، فقولك فى جواب: لم ضربت زيداً ؟ ضربته تأديباً، أصله: للتأديب إلا أنه أسقط اللام ونصب ولهذا تعاد إليه فى مثل: ابتغاء الصواب تصدقت له، لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها.

وقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه، فالتقدير فى جئتك إكراماً لك : أجئتك أكرمك إكراماً وعليه فهو مفعول مطلق.

وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له فى المعنى مثل: قعدت جلوساً وليس على إسقاط حرف الجر، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه، فإذا قلت: ضربت زيداً تأديباً فكأنك قلت: أدبته تأديباً [(١)].

ولذا قال فى التصريح: قال الزجاج والكوفيون: إنه أى المفعول له مفعول مطلق [(٢)].

قال ابن مالك: (وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا يدخل على الأنواع نحو: سار الجمزى وعدا البشكى ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه " كل " ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك: كل جمزى سيِّر ولو فُعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك: ضربته تأديباً لم يصح فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج) [(٣)].

وقال الأنبارى: (وهذا الباب " المفعول له " إنما يترجمه البصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له باباً) [(٤)].

والواقع: أن الزجاج يرى أن نحو ذلك مفعول له ولكنه لم ينتصب على نزع اللام وإنما يؤول ناصبه.

قال الزجاج – عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿.. **يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَـذَرَ الْـمَوْتِ**.. ﴾ [(١)] –: (قال أبو إسحاق: إنما نصبت " حذر الموت "

(١) ينظر : حاشية الصبان : ١٢٢/٢ ، الهمع : ١٣٣/٣ .
(٢) التصريح : ٣٣٤/١ .
(٣) شرح التسهيل : ١٩٨/٢ .
(٤) أسرار العربية : ١٧٥/١ .

لأنه مفعول له والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت وليس نصبه لسقوط اللام وإنما نصبه أنه فى تأويل المصدر كأنه قال: يحذرون حذراً) [٢]. وليس فى هذا دليل على أن الزجاج لا يعده مفعولاً له.

وقال – أيضاً – فى قوله تعالى: ﴿.. **وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتَغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ**.. ﴾ [٣]: (نصب ابتغاء مرضاة الله لأنه مفعول له والمعنى: ومن يفعل ذلك لابتغاء مرَضاة الله وهو راجع إلى تأويل المصدر كأنه قال: ومن يبتغ ابتغاء مرضاة الله) [٤].

بل قد جوّز الزجاج فى قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا**.. ﴾ [٥]: أن يكون المفعول لأجله منصوباً بنزع الخافض، قال: (انتصب " ضراراً " مفعولاً له، المعنى: اتخذوه للضرار والكفر والتفريق والإرصاد، فلما حذفت اللام أفضى الفعل فنصب ويجوز أن يكون مصدراً محمولاً على المعنى لأن اتخاذهم المسجد على غير التقوى معناه: ضاروا به ضراراً) [٦].

❁❁❁

أما الاشتقاق:

فمن أهم الوظائف النحوية التى يكون شرطاً فيها:

١ـ الحال:

الحال لغة: تذكر وتؤنث.

واصطلاحاً: اسم فضلة منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب كيف [٧].

---

(١) البقرة : (١٩) .

(٢) معانى القرآن للزجاج : ٦٣/١ .

(٣) النساء : (١١٤) .

(٤) معانى القرآن للزجاج : ١٠٦/٢ .

(٥) التوبة : (١٠٧) .

(٦) معانى الزجاج : ٤٦٨/٢ .

(٧) ينظر : الارتشاف : ١٥٥٧/٣ ، شرح الأشمونى : ١٦٩/٢ .

– للحال عدة شروط منها : أن تكون نكرة وأن تكون مشتقة وأن تكون من معرفة أو ما فى حكمها وأن يكون الكلام قدتم دونها أو فى تقدير ذلك وأن تكون مقدرة بـ (فى) وأن تكون منتقلة فى الغالب وأن تكون جواب كيف .

والأصل فى الحال: أن تكون مشتقة لأنها تبين هيئة صاحبها وقت وقوع الحدث وبيان الهيئة يتحقق بالمشتق فى الغالب الأعم نحو: جاء زيد راكباً.

ومجئ الحال مشتقة غالب وليس لازماً فقد تأتى غير مشتقة نحو قوله تعالى ﴿.. **فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ..** ﴾ (١) و ﴿ **فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ..** ﴾ (٢) و ﴿.. **فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً..** ﴾ (٣) و ﴿.. **هَذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً..** ﴾ (٤).

– وإنما كان الحال جديراً بوروده مشتقاً وغير مشتق لأنه خبر فى المعنى (٥) والخبر لا حجر فيه بل يرد مشتقاً وجامداً (٦).

قال ابن مالك: (واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان) (٧).

وقال ابن الحاجب: (وكل ما كان على هيئة صح أن يقع حالاً نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً) (٨).

وقال الرضى مؤيداً له: (هذا ردٌ على النحاة فإن جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق (١) قالوا: لأنها فى معنى الصفة

---

(١) النساء : (٧١) .

(٢) النساء : (٨٨) .

(٣) الأعراف : (١٤٢) .

(٤) الأعراف : (٧٣) .

(٥) وكثيراً ما يسميه سيبويه خبراً وقد يسميه مفعولاً وصفة ، فمن تسميته خبراً قوله : (هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته وذلك : فيها عبد الله قائماً وعبد الله فيها قائماً) – الكتاب : ٨٨/٢ .

ومن ذلك قوله : (هذا باب ما ينتصب خبره وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً وذلك قولك : مررت بكلٍّ قائماً) الكتاب : ١١٤/٢ .

ومن تسميته مفعولاً فيه قوله : (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه وذلك قولك : كلمته فاه إلى فىّ وبايعته يداً بيداً) الكتاب : ٣٩١/١.

ومن تسميته صفة قوله بعد أن مثل بأما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصاف : (والرفع لا يجوز هنا لأنك قد أضمرت صاحب الصفة – الخ) الكتاب : ٣٨٧/١ .

(٦) شرح التسهيل : ٣٢٣/٢ .

(٧) المرجع السابق : ٣٢٢/٢ .

(٨) الكافية بشرح الرضى : قسم ١ حـ ٦٦٢/٢ .

والصفة مشتقة أو فى معنى المشتق فقالوا فى نحو: هذا يسراً أطيب منه رطباً: أى هذا مبسَّراً أطيب منه مرطّباً أى كائناً بسراً أو كائناً رطباً، وقوله تعالى ﴿.. **هَـذِهِ نَاقَـةُ اللهِّ لَكُمْ آيَةً**.. ﴾ (٢) أى: دالة.

قال المصنف – وهو الحق: " لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق "... ومع هذا فلا شك أن الأغلب فى الحال الاشتقاق) (٣).

وتأتى الحال جامدة مؤولة بالمشتق فى ثلاث حالات:

الأولي: أن تدل على تشبيه نحو: كرّ علىّ أسداً، أى: شجاعاً كالأسد ومنه:

أفــى السَّــلْمِ أَعْيَــاراً جَفَــاءً وغِلْظَــةً وفى الحربِ أمثالِ النساءِ العَوارِكِ (٤)

ومنه قول المتنبى:

بــدتْ قمــراً ومالــتْ خــوطَ بــانٍ وفاحــتْ عنبــراً ورَنَــتْ غــزالاً (٥)

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٧٠/١ ، المقتضب : ٢٣٤/٣ ، الأصول : ١٧٩/١ ، إصلاح الخلل : ١٠٦،١٠٧ .

– والحق أن معظم النحاة يرى أن الاشتقاق فى الحال غالب لا لازم .

(٢) ابن الحاجب .

(٣) شرح الكافية للرضى : قسم ١ م ٦٦٢/٢ ، ٦٦٣ .

(٤) من الطويل لهند بنت عتبة " المقاصد النحوية : ١٤٢/٣ " .

العوارك : جمع عارك والعارك : الحائض (مقاييس اللغة " عرك ") .

الشاهد : أعياراً ، أى : مثل أعيارٍ .

الكتاب : ٣٤٤/١ ، المقتضب : ٢٦٥/٣ ، شرح الكافية الشافية : ٣٢٨/١ ، لسان العرب (عور) ، (عرك) ، تاج العروس (عرك) .

(٥) من الوافر (ديوان المتنبى : ٣٤٠/٣) . =

= اللغة : الخوط : الغض الناعم ، فاحت : انتشرت رائحتها ، رنت : الرُّنُوُّ : النظر بسكون الطرف .

فـ " قمراً وخوط بان وعنبراً وغزالاً " أحوال جاءت جامدة لما قصد بها التشبيه .

دلائل الإعجاز : ١٩٨ ، أسرار البلاغة : ٢٢٢ ، أمالى ابن الشجرى : ٤٧٤/٢ ، شرح الكافية : قسم ١ م ٦٦٣/٢ .

الثانية: أن تدل على مفاعلة نحو: " بعتك الثوب يداً بيداً " أى: متقابضين ونحو: كلمته فاه إلى فىّ أى: متشافهين.

الثالثة: أن تدل على ترتيب نحو: دخل القوم رجلاً رجلاً، أى: مترتبين، ونحو: قرأت الكتاب باباً باباً أى: مترتباً. ومنه قوله تعالى: ﴿ **كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا** ﴾ (١) أى: مكرراً عليهم الدك – ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً وكرر للتوكيد – (٢).

– وقد تكون جامدة غير مؤولة بالمشتق وذلك فى سبع حالات:

الأولى: أن تكون موصوفة (٣) كقوله تعالى ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا..** ﴾ (٤) وقوله ﴿ **..فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا** ﴾ (٥).

الثانية: أن تدل على تسعير نحو: " بعت القمح مُدّاً بعشرةِ قروشٍ ".

الثالثة: أن تدل على عدد كقوله تعالى: ﴿ **.. فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً..** ﴾ (٦).

الرابعة: أن تدل على طور أى: حال واقع فيه تفضيل نحو: خالدٌ غلاماً أحسن منه رجلاً.

الخامسة: أن تكون نوعاً لصاحبها نحو: هذا مالك ذهباً.

السادسة: أن تكون فمرعاً لصاحبها نحو: هذا ذهبك خاتماً، ومنه ﴿ **وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا..** ﴾ (١).

وفى تأويل هذا وأمثاله وجهان :

أحدهما : أن تقدر مضافاً قبله أى : مثل قمر ... الخ .

الثانى : ان تؤول المنصوب بما يصح أن يكون هيئة لما تقدم ، أى : بدت منيرة ... الخ

وذلك أنهم يجعلون الشئ المشتهر فى معنى من المعانى كالصفة المفيدة لذلك المعنى كقولهم لكل فرعونٍ موسى بصرفهما ، أى : لكل جبار قهار . (شرح الكافية : قسم ١ م ٦٦٤/٢).

(١) الفجر : (٢١) .

(٢) ينظر : البيان للأنبارى : ٥١٢/٢ .

(٣) وتسمى حال موطئة لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه – التصريح : ٣٧١/٢ .

(٤) يوسف : (٢) .

(٥) مريم : (١٧) .

(٦) الأعراف : (١٤٢) .

السابعة: أن تكون أصلاً لصاحبها نحو: هذا خاتمك ذهباً، ومنه قوله تعالى: ﴿..أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ (٢).

ولا داعى للقول بالتأويل فى السبع مسائل الأخيرة كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة لما فيه من التكلف وإنما قيل بالتأويل فى المسائل الثلاث الأول لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقى فالتأويل فيها واجب (٣).

- وما يعنيا هو معرفة هذه المواضع التى تأتى الحال فيها جامدة دون تفصيل حتى يتسنى لنا معرفة أسباب التقائها مع غيرها – كما سيأتى فى موضعه –

❁❁❁

٢ـ الصفة:

الأصل فى النعت أن يكون بالمشتق وهو ما دل على الحدث وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ.. ﴾ (٤)، ﴿.. ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ.. ﴾ (٥) ومررت برجل صعب ومررت برجل أفضل منك.

لأن الصفة توضح الموصوف وتخصصه بأمر طارئ أو صفة عرضية وهذه المدلولات يتحقق تعيينها بالمشتقات (٦). فالمشتق يدل باشتقاقه على الحال التى اشتق منها مما لا يوجد فى مشاركه فى الاسم فيتميز بذلك (٧).

---

(١) الشعراء : (١٤٩) .
(٢) الإسراء : (٦١) .
(٣) ينظر : التصريح : ٣٧٢/٢ .
(٤) الحشر : (٢٤) .
(٥) هود : (١٠٣) .
(٦) المشتق المنعوت به : كل وصف تضمن معنى الفعل وحروفه ، أى المشتق الموصوف به ما دلّ على فاعل أو مفعول به مضمناً معنى فعل وحروفه ، فلا يدخل معنا المشتق لزمان أو مكان أو آله – ينظر : شرح التسهيل : ٣١٣/٣ ، توضيح المقاصد : م ٢ حـ ٩٥٢/٣ .
(٧) شرح المفصل : ٤٨/٣ .

لأن المشتقات تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين فى الاسم وإنما يحصل الفرق بالمعانى القائمة بالذوات، والمشتقات هى التى توجد المعانى فيها (١).

– وقد يكون النعت اسماً جامداً مؤولاً بالمشتق وذلك فى تسع صور:

١– المصدر نحو: محمد قاض عدل – وهو مقصور على السماع – وللمصدر مزية يقارب بها الاطراد فإن أردت المبالغة على معنى جعل الموصوف المصدر لكثرة وقوعه منه فهو مجاز، وإن لم تردها فقيل هو على حذف مضاف أى: ذو عدل، وقيل على التأويل بوصف أى: عادل (٢). والأولى التأويل بوصف وأما حذف المضاف فيضعف من وجهين:

أحدهما: أنه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر على هذا النحو.

والآخر: أنه يلزمه حذف مضاف على ما ذكرناه (٣).

٢– اسم الإشارة غير المكانية نحو: أكرم علياً هذا، أى: المشار إليه – أما أسماء الإشارة المكانية كمررت برجل هنا أو هناك فمتعلقه بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها (٤).

٣– الاسم الموصول المقترن بـ " ال " كافأن الطالب الذى نجح، أى: الناجح.

٤– (ذو) المضافة التى بمعنى صاحب، و (ذات) التى بمعنى (صاحبة) نحو: جاء رجل ذو علم وامرأة ذات فضل أى: صاحب علم وصاحبة فضل.

٥– الاسم الذى لحقته ياء النسب نحو: رأيت رجلاً كوفياً، أى: منسوباً إلى الكوفة.

٦– ما دل على عدد المنعوت نحو: جاء رجال أربعة أى معدودون بهذا العدد (وهو مقصور على السماع) (٥).

٧– ما دل على تشبيه نحو: محمد رجل أسدٌ أى: شجاع.

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٩/٢ .

(٢) المساعد : ٤١١/٢ .

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٤٤١/١ .

(٤) حاشية الصبان : ٦٢/٣ .

(٥) المساعد : ٤١١/٢ .

٨- (ما) النكرة التى يراد بها الإبهام نحو: ساعد عربياً ما، أى: عربياً مطلقاً بغير شرط أو قيد.

٩- كلمة (كل وأى) الدالتين على استكمال الموصوف للصفة نحو: أنت رجل كل الرجل، أى: الكامل فى الرجولية، وجاءنى رجل أى رجلٍ، أى: الكامل فى الرجولية، ويقال أيضاً: جاءنى رجل أيما رجل بزيادة " ما ".

هذا.. واشتراط أن يكون النعت مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق هو رأى الكثيرين.

وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية.

قال سيبويه فى " باب ما يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة ": (وذلك قولك: مررت ببر قبل قفيزٌ بدرهم، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجب من بر مررنا به قبل قفيزاً بدرهم، فعملوه على المعرفة وتركوا النكرة، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد، ألا ترى أنك تقول: هذا مالك درهماً، وهذا خاتمك حديداً، ولا يحسن أن تجعله صفة.

فقد يكون الشئ حسناً إذا كان خبراً وقبيحاً إذا كان صفة وأما الذين رفعوه فقالوا: (مررت ببر قبل قفيز بدرهم، فجعلوا القفيز مبتدأ، وقولك بدرهم مبنياً عليه)[١] ويقصد بالخبر الحال.

وقال المبرد: (تقول: مررت ببر قفيزٌ بدرهم، لأنك لو قلت: مررت ببُرًّ قفيز كنت ناعتاً بالجوهر وهذا لا يكون، لأن النعوت تحلية، والجواهر هى المنعوتات.

وتقول: العجب من بُرًّ مررنا به قفيزاً بدرهم.

فإن قلت: فكيف أجعله حالاً للمعرفة ولا أجعله صفة للنكرة ؟

فإن سيبويه اعتل فى ذلك بأن النعت تحلية وأن الحال مفعول فيها، وهذا على مذهبه صحيح بين الصحة.

وشرحه وإن لم يذكره سيبويه: إنما هو موضوع فى موضع قولك: مسعراً، فالتقدير: لعجب من بُرًّ مررنا به مسَعّراً على هذه الحال) [٢].

ويتبين لنا من هذا أن سيبويه والمبرد على وفاق فى أن الذى سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب.

---

(١) الكتاب : ٣٩٦/١ ، ٣٦٧ .

(٢) المقتضب : ٢٥٨/٣ .

- فجمهور النحاة يشترطون الاشتقاق فى الوصف وفى الحال وسيبويه يشترطه فى الوصف فقط أمّا الرضى فلا يشترطه فيهما ويكتفى بكون الوصف دالاً على معنى فى متبوعه – مشتقاً كان أولاً – ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول [١].

قال فى الكافية: (ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل: تميمى وذى مال أو خصوصاً مثل: مررت برجل أى رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا) [٢].

وقال فى شرحه على الكافية: (يعنى أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى فى متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتاً، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره، لكن لما كان الأكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهم أكثر النحويين أن الاشتقاق شرطٌ حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق) [٣].

– **ولا داعى للخوض** فى هذا الخلاف وما يعنينا هو معرفة أسباب هذه الشروط وما يترتب على الاختلاف أو الاشتراك فيها.

قال ابن هشام فى " المغنى ": (الجهة السادسة: أن لا يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب فإن العرب يشترطون فى باب شيئاً ويشترطون فى آخر نقيض ذلك الشئ على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط) [٤]. وذكر من هذه الشرائط: اشتراط الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت.

وعدّ من الخطأ فى الثانى: قول كثير من النحويين فى نحو " مررت بهذا الرجل " إن الرجل نعت [٥]. والصحيح أنه عطف بيان لا نعت لعدم توافر شرط النعت وهو الاشتقاق.

قال ابن مالك: (أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً فى أنه نعت ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه، وهو غير صحيح فإن

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى : قسم ١ م ٩٧٣/٢ .
(٢) الكافية بشرح الرضى : قسم ١ م ٩٧٣/٢ .
(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته : ٥٧ .
(٤) المغنى : ٦٥٣/٢ .
(٥) المرجع السابق : ٦٥٤/٢ .

عطف البيان يقصد به فى الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت فى المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت) [1].

❁❁❁

ثانياً: التعريف والتنكير:

فمن أهم الوظائف التى يشترط فيها التعريف:

١- المبتدأ:

أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض فى الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلة المتكلم فى علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم لم يكن فى هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائماً وعالماً فى الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذى تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم، فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هى المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذى لا يعلمه فإذا قلت قائمٌ أو حكيم فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك فى العلم فلو عكس وقلت: قائم زيد فقائم منكور ولا يعرفه المخاطب لم تجعله خبراً مقدماً يستفيده المخاطب ولا يصح أن يكون زيد الخبر لأن الأسماء لا تستفاد ولا يساوى المتكلم المخاطب لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنك تقول: عندى رجل فيكون منكوراً وإن كان المتكلم يعرفه، فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب [2].

فلما كان الغرض من الكلام حصول الفائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد كان أصل المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة عن زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية، ويلزم من كون المبتدأ معرفة فى الأصل كون الخبر نكرة فى الأصل، لأنه إذا كان معرفة مسبوقاً بمعرفة توهم كونهما موصوفاً وصفة، فمجئ الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم

(١) شرح التسهيل : ٣/٣٢١ .
(٢) شرح المفصل : ١/٨٦ .

فكان أصلاً وأيضاً فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله والفعل يلزمه التنكير فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحاً تنكيره على تعريفه(١).

– وإذا كانا معرفتين وجب أن يكون المبتدأ منهما أقوى تعريفاً لأنه المحكوم عليه، فإن قيل: إذا كان المبتدأ وخبره معرفتين فهما معلومان، فما الفائدة التى حصلت بالخبر ؟ أجيب بأنهما معلومان من جهة تصور كل واحد على انفراده لكن نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة، فإذا أسند أحدهما إلى الآخر حصلت فائدة لم تكن، فقولك: ربى الله، معناه: ربى الذى اتخذه رباً هو الله، ففائدته نفى الشرك (٢).

هذا... ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد فإن أفادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه فى جواز الابتداء بها إلا أن يكون فى الإخبار بذلك فائدة (٣).

وسماها النحويون مسوغات الابتداء بالنكرة، وهذه المسوغات كثيرة لم يتفق النحويون عليها.

قال الأشمونى: (ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصلح أو معدد لأمور متداخلة) (٤).

قال ابن عصفور: (إلا أنه يدخل على سيبويه إجازة مثل: رجل فى الدار، لأن فائدته وفائدة: فى الدار رجل واحدة، وهو مع تقديم الطرف جائز فينبغى أن يجوز مع تأخيره، وقد أجمع النحويون قاطبة على أن ذلك لا يجوز، وأنه ليس بمسموع من كلام العرب، وإنما لم يجز ذلك وإن كان فيها فائدة لما علل به الكسائى من اللبس وذلك أنك لو قلت: رجل فى الدار، لم يعلم هل المجرور صفة أو خبر، لأن النكرة إذا جاء بعدها الظرف والمجرور فينبغى أن يحملا على الصفة لأن النكرة لابهامها محتاجة إلى النعت.

---

(١) شرح التسهيل : ٢٩٠/١ ، وينظر : أمالى ابن الشجرى : ١٩٣/٣ ، ١٩٤ ، شرح قطر الندى لابن هشام: ١٦١ ، ١٦٢ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس : ٨١٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس : ٨٢٥/٢ ، ٨٢٦ .

(٣) الكتاب : ٥٤/١ .

(٤) شرح الأشمونى : ٢٠٤/١ .

فإن قيل: فينبغى على هذا أن لا يجوز: زيد القائم لئلا يؤدى إلى اللبس، لأنه يحتمل أن يكون القائم نعتاً، فالجواب: إن النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة فلذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى غيرها.

وقد يجوز على هذا أن يدخل فى امتناع " رجل فى الدار " بحث عموم قول سيبويه: إنه لا يخبر عن النكرة إلا حيث يكون فى الإخبار عنها فائدة لأنه إذا أدى إلى اللبس صار غير مفيد، لأنه لا يعلم المراد به)[١].

.. ولست هنا بصدد الحديث عن مسوغات الابتداء بالنكرة مفصلة وما فى بعضها من خلاف – وفيما يلى ذكرها بإيجاز:

١– أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً مختصين مقدمين على النكرة، كقوله تعالى ﴿..**وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ**﴾[٢] وقوله ﴿.. **وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**.. ﴾[٣] – فإن تقدمت النكرة امتنع الابتداء بها مثل: رجل فى الدار لتوهم أن ما بعدها وصف لها لا خبر عنها – [٤].

فإن فات الاختصاص مثل: عند رجل مالٌ، ولإنسان ثوبٌ، امتنع الابتداء بالنكرة لعدم الفائدة، ويعنى بالاختصاص أن يكون الظرف مضافاً إلى معرفة، ويكون المجرور معرفة [٥].

وألحق ابن مالك بالظرف والجار والمجرور الجملة المشتملة على فائدة مثل: قصدك غلامه رجل [٦].

---

(١) شرح الجمل : ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ .

(٢) ق : (٣٥) .

(٣) البقرة : (٧) .

(٤) ينظر : التصريح : ١٦٨/١ ، نتائج الفكر : ٤٠٩ ، أمالى ابن الشجرى : ١٩٤/٣ .
– وذهب البعض إلى جواز الابتداء بها على أن كلمة رجل يراد بها تخصيص الجنس أو الواحد ، وبعضهم أجازه لأن الإخبار عنها بالحصول فى الدار المعينة مفيدٌ ، بخلاف : فى دار ما ، والمسوغ هو حصول الفائدة .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٧٤٤/٢ ، ٧٤٥ ، شفاء العليل : ٢٨١/١ .

(٦) شرح التسهيل ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ .

٢- أن تكون النكرة موصوفة بوصف مخصص لفظاً كقوله تعالى ﴿.. **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ..** ﴾ (١) أو تقديراً كقوله ﴿.. **وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ..** ﴾ (٢) أى: طائفة من غيركم، أو معنى مثل: رجيل عندنا، لأنه فى معنى رجل صغير.

فإن كان الوصف غير مخصص لم يجز الابتداء لعدم الفائدة كقولك: رجل من الناس جاءنى (٣).

أو حذف الموصوف كقولهم: ضعيف عاذ بقرملة، أى: إنسان ضعيف، القرملة: الشجرة الضعيفة (٤).

٣- أن تكون عاملة إما رفعاً مثل: قائم الزيدان، عند من أجازه، أو نصباً مثل: " أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة " (٥). أو جراً مثل: " خمس صلوات كتبهن الله على العباد " (٦). فإن لم يصح المعنى لم يجز الابتداء بها مثل: علام إنسان موجود (٧).

٤- أن تكون النكرة عامة إمّا بذاتها كأسماء الشرط والاستفهام مثل: من يقم أكرمه وما تفعل أفعل، ومن عندك ؟ وما عندك ؟ وبغيرها وهى الواقعة فى سياق استفهام أو نفى مثل: هل رجل فى الدار، وما رجل فى الدار (٨).

٥- العطف بشرط أن يكون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقوله تعالى: ﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ..** ﴾ (٩) وقوله ﴿ **قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى..** ﴾ (١).

---

(١) البقرة : (٢٢١) .
(٢) آل عمران : (١٥٤) .
(٣) ينظر : الأشباه والنظائر : ١١٠/٢ ، شرح الأشمونى : ٢٠٥/١ .
(٤) أى : عاذ بشجرة لا تستره ولا تمنعه ، يضرب لذليل لجأ إلى مثله . ينظر : مجمع الأمثال : ٢٠/٢ ، المستقصى للزمخشرى : ٨٦/٢ .
(٥) رواه مسلم فى صحيحه : ٦٩٧/٢ ، باب : بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف .
(٦) رواه أبو داود فى سننه : ٤٠٥/١ باب : فيمن لم يوتر ، النسانى : ١/ ٢٣٠ – باب المحافظة على الصلوات الخمس .
(٧) ينظر : شرح التسهيل : ٢٩١/١ ، التصريح : ١٦٩/١ ، ١٧٠ .
(٨) ينظر : الأشباه والنظائر : ١١١/٢ ، شرح الأشمونى : ٢٠٥/١ .
(٩) محمد : (٢١) .

٦- أن يكون فى المبتدأ معنى التفصيل، كقولهم: شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى [٢].

٧- أن تقع بعد " لو لا " كقول الشاعر:

لـو لا اصْـطِبَارٌ لأَوْدَى كُـلُّ ذِى مِقَـةٍ حـين اسـتَقَلّت مطايـاهُنّ للظَّعَـنِ [٣]

٨- أن تقع بعد فاء الجزاء نحو: خرجت فإذا أسد بالباب.

٩- أن تكون جواباً كقولك: درهمٌ، لمن قال: ما عندك ؟.

١٠- أن تكون واجبة التصدير كقولك: من عندك ؟ وكم درهماً مالك ؟ فـ " من وكـم " نكرتـان، وجـاز الابتـداء بهمـا لأنهمـا بمنزلـة نكـرة مسـبوقة باسـتفهام، لأنهمـا متضمنان معنى حرفه [٤].

١١- أن يقصد بالنكرة العموم نحو: رجلٌ خير من امرأة.

١٢- أن تقع بعد لام الابتداء مثل: لقائم زيدٌ.

١٣- أن يكون وقوع الخبر للنكرة من خوارق العادة مثل: يقرةٌ تكلمت، شجرة سجدت [٥].

١٤- أن تكون بمعنى الدعاء نحو: ﴿ **وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ** ﴾ [٦].

---

(١) البقرة : (٢٦٣) .

(٢) يعنون شهور الربيع ، أى : يمطر أولاً ، ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترعاه النعم ، وحذف التنوين من ثرى ومرعى لمتابعة ترى الذى هو الفعل . (مجمع الأمثال : ١٧٣/٢) .

(٣) من البسيط ولم أعثر على قائله .
الشاهد : لو لا اصطبار ، حيث ابتدئ بالنكرة لوقوعها بعد " لو لا " .
أودى الرجل : هلك ، المقة : المحبة ، يقال : ومقه يمقه : أحبه ، استقلت : نهضت ، الظعن : جمع طعينة : وهى المرأة فى هودجها . (اللسان (ومق) : ٣٨٥/١٠ ، (ظعن) : ٢٧٠/١٣) .
شرح التسهيل : ٢٩٤/١ ، شرح ابن عقيل : ٢٢٤/١ ، الارتشاف : ١١٠٠/٣ ، الدرر اللوامغ : ٧٦/١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ .

(٥) ينظر : الارتشاف : ١١٠٢/٢ .

(٦) المطففين : (١) .

وغيرها من المسوغات التى لا يمكن حصرها والجامع لها هو حصول الفائدة، فإذا فسد المعنى امتنع الابتداء بالنكرة.

قال الشيخ خالد: (ولابد فى هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود، وإلا ورد على الظرف والمجرور: عند الناس درهم، وفى الدنيا رجلٌ، وعلى النفى: ما حمارٌ ناطق، وعلى الاستفهام: هل امرأة فى الأرض ؟ وعلى الموصوف: رجلٌ ذكر واضح، وعلى العمل: شربٌ للماء نافع، وغلام إنسان موجود، فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة) [١].

❁❁❁

٢ـ عطف البيان:

عطف البيان فى موافقته لمتبوعه بمنزلة النعت الجارى على من هو له فى موافقته لمنعوته فيجب موافقته فى أربعة من عشرة: واحد من أنواع الإعراب الثلاثة وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتنكير [٢].

ولكن الموافقة فى التنكير فيها خلاف:

نُقل عن البصريين: أنهم يمنعون جريانه على النكرة وقالوا لا يجرى إلا فى المعارف [٣].

وذهب الكوفيون ومن تبعهم: إلى جواز تنكيرهما ومثلوا بقوله تعالى: ﴿..**مِن مَّاء صَدِيدٍ**﴾ [٤] وغيرهم يجعله بدلاً [٥] وقوله تعالى: ﴿.. **أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**..﴾ [٦] وقوله: ﴿.. **مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ**.. ﴾ [١].

---

(١) التصريح : ١٦٩/١ ، ١٧٠ .

(٢) شرح ابن طولون على الألفية : ٧٤/٢ .

(٣) قال ابن مالك : (وزعم الشيخ أبو على الشلوبين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع فى عطف البيان ولم أجد هذا النقل من غير جهته) شرح التسهيل: ٣٢٦/٢، وينظر : المساعد : ٤٢٣/٢ .

(٤) إبراهيم : (١٦) .

(٥) ينظر: شرح الجمل: ٢٩٤/١، شرح التسهيل: ٣٢٦/٣، شرح الأشمونى: ٨٦/٣ ، الهمع :١٩١،١٩٢/٥ .

(٦) المائدة : (٩٥) .

قال الزمخشرى: (فإن قلت: ما وجه قوله تعالى ﴿.. **مِن مَّاء صَـدِيدٍ** ﴾ ؟ قلت: صديد عطف بيان لـ " ماء " فأبهمه إبهاماً ثم بينه بقوله " صديد " وهو ما يسيل من جلود أهل النار) (٢).

وقيل: هو نعت لماء كما تقول: هذا خاتم حديد، وليس بماء لكنه لما كان بدل الماء فى العرف عندنا أطلق عليه ماء وقيل هو نعت على إسقاط أداة التشبيه كما تقول: مررت برجل أسد، التقدير: مثل أسد (٣). وكذلك رد الأسماء من الأجناس على الأسماء نحو: ثوبٌ خزٌ وبابٌ ساجٌ (٤).

ويجب فيما سبق عند البصريين أن يكون بدلاً.

واحتج المانعون: بأن الغرض فى عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرها لأنها مجهولة ولا يبين مجهول بمجهول.

وأجيب: بأنها إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادته تبييناً وإن لم تصيره معرفة وهذا القدر كاف فى تسميته عطف بيان وهو مبنى على اشتراط كونه أخص(٥).

والأولى الرد بما قاله ابن مالك فى " شرح التسهيل " حيث قال: (... وعلى تقدير صحة النقل فالدليل أولى بالانقياد إليه والاعتماد عليه وذلك أن الحاجة داعية إليه فى المعرفتين فهى فى النكرتين أشد لأن النكرة يلزمها الإبهام فهى أحوج إلى ما يبينها من المعرفة فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل) (٦) ولأن بعض النكرات أخص من بعض والأخص يبين الأعم (٧).

وجوز الزمخشرى تخالفهما: فأعرب قوله تعالى: ﴿.. **مَّقَـامُ إِبْـرَاهِيمَ**.. ﴾ (٨) عطف بيان وهو معرفة جارٍ على " آيات بينات " وهى نكرة (٩).

---

(١) النور : (٣٥) .
(٢) الكشاف : ٥١٣/٢ .
(٣) ينظر : البحر المحيط : ٤١٣/٥ .
(٤) الارتشاف : ١٩٤٣/٤ ، المساعد : ٤٢٤/٢ .
(٥) ينظر : الهمع : ١٩٢/٥ .
(٦) شرح التسهيل : ٣٢٦/٣ .
(٧) الصبان : ٨٦/٣ .
(٨) آل عمران : (٩٧) .
(٩) الكشاف : ٤١٥/١ .

قال أبو حيان: وهو مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه [١].

ورُد عليه – أيضاً – بأن النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر.

ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وإنما التقدير: منها مقام إبراهيم أو بعضها مقام إبراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ [٢].

وقال ابن هشام فى " المغنى ": قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله فى ﴿ **أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ..** ﴾ [٣]: إن من وجدكم عطف بيان لقوله﴿ **..مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم..** ﴾ وتفسير له وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يعاد إلا معه، وهذا إمام الصنعة سيبويه [٤] يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة [٥].

وهذا الجواب: لا يكفى لأن فى الآية مانعاً آخر من البيان والبدل وهو التخالف بالإفراد والجمع وقد يجاب عن هذا المانع بتأويل أحدهما بما يوافق الآخر وذلك بأن يعتبر فى مقام إبراهيم جهات يكون باعتبارها متعدداً على أنه لا يتعين أن يكون بدل كل من كل بل يجوز أن يكون بدل بعض [٦].

وفى قوله تعالى ﴿ **هَـذَا ذِكْـرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ۞ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ** ﴾ [٧] جنات عدن: بدل فإن كان " عدن " علماً فبدل معرفة من نكرة وإن كان نكرة فبدل نكرة من نكرة.

وقال الزمخشرى: جنات عدن معرفة لقوله (جنات عدن التى وعد الرحمن) وانتصابها على أنها عطف بيان لـ (حسن مآب) وفى (مفتحة) ضمير الجنات، و (الأبواب) بدل من الضمير كقولهم: ضرب زيد اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال [١].

---

(١) الارتشاف : ١٩٤٣/٤ .
(٢) ينظر : حاشية الشيخ يس على التصريح : ١٣١/٢ .
(٣) الطلاق : (٦) .
(٤) الكتاب : ١٨٩/٢ ، ١٩٠ .
(٥) ينظر : المغنى : ٦٥٩/٢ .
(٦) حاشية الشيخ يس على التصريح : ١٣١/٢ .
(٧) ص : (٤٩- ٥٠) .

وهذا مبنى على رأيه من القول بجواز التخالف بين عطف البيان ومتبوعه.

واشترط الجرجانى والزمخشرى وابن عصفور فى عطف البيان أن يكون أخص من متبوعه [٢] والراجح كونه أعم ومساوياً وأخص.

قال ابن مالك: (واشترط الجرجانى والزمخشرى زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه.

وليس بصحيح، لأن عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق، ولا يشترط زيادة تخصص النعت فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان بل الأولى بهما العكس لأنها مكملان.

وقد جعل سيبويه [٣]: " ذا الجمة " من " يا هذا ذا الجمة " عطف بيان مع أن تخصص هذا زائد على تخصصه فعلم أن مذهب الجرجانى والزمخشرى فى ذلك مخالف لمذهب سيبويه) [٤].

– وأكثر ما يستعمل عطف البيان فى الأعلام نحو " أقسم بالله أبو حفص عمر.

وخصه بعضهم بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً [٥].

والأولى القول بجوازه فى سائر المعارف نحو: مررت بهذا الرجل ولذلك أجاز النحويون فى " الرجل " أن يكون نعتاً وعطف بيان.

فمن حمله على عطف البيان فسبب ذلك جموده، ومن جعله نعتاً لحظ فيه معنى الاشتقاق وجعل (الرجل) بعد (هذا) بمنزلة الحاضر المشار إليه.

وقد جاز فى الرجل وهو معرف بالألف واللام أن يكون عطف بيان على (هذا) والمشار أعرف مما فيه الألف واللام لأن الراجح القول بعدم اشتراط أن يكون عطف البيان أخص من المتبوع.

---

(١) الكشاف : ١٠٢/٤ .

(٢) ينظر : المقتصد : ٩٢٧/٢ ، الكشاف : ٥١٣/٢ ، المفصل بشرح ابن يعيش : ٧١/٣ ، شرح الجمل : ٢٩٤/١ .

(٣) الكتاب : ١٨٩/٢ ، ١٩٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٥٣٣/١ ، ٥٣٤ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ١٩٤٣/٣ ، الهمع : ١٩٢/٥ .

وما قاله ابن عصفور من (أن الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المعرف بها المشار فى التعريف وزاد عليه بأن المشار لا يعطى جنس المشار إليه والرجل يعطى فيه الألف واللام الحضور ويعطى هو أن الحاضر من جنس الرجال فصار المشار إذن أعرف من هذا) [(١)] مبنىٌ على قوله باشتراط أن يكون عطف البيان أخص من المتبوع ولا داعى إليه لأنه مخالف لإطلاق النحاة أن اسم الإشارة أعرف من المعرف بـ " ال ".

❁❁❁

وقد يشترطون تعريفاً خاصاً فى بعض المواضع منها:

١ – اشتراطهم تعريف اللام الجنسية فى فاعل نعم وبئس:

فاعل نعم وبئس على ضربين:

أحدهما: أن يكون الفاعل اسماً مظهراً فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو: نعم الرجل عبد الله وبئست المرأة هند ونعم غلام الرجل عمرو وبئس صاحب المرأة بشر.

والآخر: أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة منصوبة نحو: نعم رجلاً زيد.

والراجح أن " ال " فى فاعل " نعم وبئس جنسية.

فقال قوم: حقيقة، فالجنس كله هو الممدوح وزيد مندرج فى الجنس لأنه فرد من أفراده.

قال سيبويه [(٢)]: (لأنك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح).

وقال قوم: هى جنسية مجازاً، جعلت " زيداً " جميع الجنس مبالغة.

وذهب قوم: إلى أنها عهدية فى الذهن لا فى الخارج.

وذهب قوم: إلى أنها عهدية شخصية وهو مذهب أبى إسحاق بن ملكون وأبى منصور الجواليقى ومحمد بن مسعود [(٣)].

فالقائلون بالجنسية اختلفوا:

فقيل حقيقة: فإذا قلت: نعم الرجل زيد، فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفراده ولهؤلاء فى تقريره قولان:

---

(١) ينظر : شرح الجمل : ٢٩٧/١ ، ٢٩٨ .

(٢) الكتاب : ١٧٧/٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف : ٢٠٤٣/٤ ، الهمع : ٣٠/٥ ، ٣١ .

أحدهما: أنه لما كان الغرض المبالغة فى إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم إذا الأبلغ فى إثبات الشئ جعله للجنس لئلا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص.

والثانى: أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد، فكأنه قيل: ممدوح جنسه لأجله، وقيل: مجازاً، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، جعلت زيداً جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد [١].

ورد على القائلين بأنها جنسية: بأنه يلزم المناقضة فى قولك: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، لأن الجنس الواحد صار ممدوحاً ومذموماً معاً.

وأجيب: باختلاف جهتى المدح والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة [٢].

وقيل جنسية مجازية: فإذا قلت: نعم الرجل زيد جعلت زيداً جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد.

– والقائلون بأنها عهدية اختلفوا:

فقيل: المعهود ذهنى كما إذا قيل: اشتر اللحم، ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم، وأراد بذلك أن يقع إبهامٌ ثم يأتى بالتفسير بعده تفخيماً للأمر.

وقيل المعهود هو الشخص الممدوح: فإذا قلت: زيد نعم الرجل، فكأنك قلت: زيد هو، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسع فيه ذلك.

وأجيب عن ذلك: بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالاً رجالاً [٣].

والأولى القول بأن (ال) جنسية وليست للعهد إنما هى على حد قولك أهلك الناس الدرهم والدينار، وأخاف الأسد والدب، ولست تعنى واحداً من هذا الجنس بعينه إنما تريد مطلق هذا الجنس من نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ** ﴾[٤].

---

(١) شرح الأشمونى : ٢٩/٣ ، ٣٠ .
(٢) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل : ٤٣/٢ .
(٣) شرح الأشمونى : ٣٠/٣ .
(٤) العصر : (٢) .

ألا ترى أنه لو أراد معيناً لما جاز الاستثناء منه بقوله (إلا الذين آمنوا) ولو كان للعهد لم يجز وقوعه فاعلاً لـ " نعم " أو " بئس " لو قلت: نعم الرجل الذى كان عندنا أو نعم الذى فى الدار.

فإن قيل: ولم لا يكون الفاعل إذا كان ظاهراً إلا جنساً، قيل لوجهين:

أحدهما: ما يحكى عن الزجاج: إنهما لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عاماً ليطابق معناهما إذ لو جُعل خاصاً لكان نقضاً للغرض لأن الفعل إذا أسند إلى عام عم وإذا اسند إلى خاص خص.

الوجه الثانى: أنهم جعلوه جنساً ليدل على أن الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم فى ذلك الجنس، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، أعلمت أن زيداً الممدوح فى الرجال من أجل الرجولية وكذا حكم الذم، وإذا قلت: نعم الظريف زيد، دللت بذكر الظريف أن زيداً ممدوح فى الظراف من أجل الظرف ، ولو قلت: نعم زيد ، لم يكن فى اللفظ ما يدل على المعنى الذى استحق به زيد المدح لأن لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع [١].

والدليل على أن فاعل نعم وبئس يراد به الجنس: أنه يجوز فى فصيح كلام العرب: نعم المرأة ونعمت المرأة ، بإلحاق العلامة وحذفها ، ولا يجوز: قام المرأة إلا شذوذاً نحو ما حكى من كلامهم: قال فلانة ، فلولا أنه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك ، فيكون إذ ذاك بمنزلة: قال النساء وقالت النساء فى أنه حمل تارة على معنى جمع ولم تلحق العلامة وتارة على معنى الجماعة فلحقت العلامة ، فلا وجه لقول من قال: إن الذى سوغ ذلك فى " نعم وبئس " كونهما لا يتصرفان لأن ليس لا يتصرف ولا يجوز: ليس المرأة [٢].

٢ـ مما يشترط فيه تعريفاً خاصاً – أيضاً – نعت الإشارة و لله أى لله فى النداء:

فيشترط فى تابعهما أن يكون مقترناً بـ ال الجنسية تقول: مررت بهذا الرجل وجاءنى هذا الرجل ورأيت هذا الرجل ويا أيها الرجل ويا هذا الرجل [٣].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٠/٧ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٦٠٤/١ .

(٣) هذا على رأى الجمهور وأجاز الفراء والجرمى إتباع " أى " بمصحوب (ال) التى للمح الصفة نحو : ياأيها الحارث ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه . (شرح الأشمونى : ١٥١/٣) .

ولا يجوز أن يفصل بينهما بفاصل لأنهما كالشئ الواحد وذلك لأن النعوت إنما جئ بها لبيان وصف الأول بعد ما تبين جنسه، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءنى زيد، فقد تبين جنسه، وإنما وقع الإشكال فى الوصف فقلت: زيد العاقل، وانفصل بذلك من غيره، وهكذا جميع الصفات إلا المبهم، فإن أوّل ما ينبهم فيه الجنس، وجاء (الرجل) وما أشبهه مما يدل على الجنس لبيان ذلك منه فصار عند ذلك بمنزلة (زيد) إذا جئت به، ثم إن وقع انبهام بعد ذلك ازيل بما يدل على الصفة وجرى مجرى زيد، فتقول: جاءنى هذا الرجل العاقل، فصار لهذا المبهم مع صفته كالشئ الواحد.

وكذلك إذا وصف بالمشتق فهو من إقامة الصفة مقام الموصوف، فإذا قلت: جاءنى هذا العاقل، فالأصل أن تقول: جاءنى هذا الرجل العاقل، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، لأن المشتقات إنما وضعت أن تكون جارية على الأسماء الجوامد الدالة على الجنس [1].

ـ والفرق بين لله أى لله واسم الإشارة فى النداء:

أنّ " " أيّاً " أشد إبهاماً من اسم الإشارة لأنها لا تثنى ولا تجمع فتقول يا أيها الرجل ويا أيها الرجلان ويا أيها الرجال ولذلك لزمها النعت فـ " يا " أداة النداء و " أى " المنادى و " ها " تنبيه و " الرجل " نعته والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى وفيه الألف واللام فلما لم يمكن نداءه والحالة هذه كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء إذا الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم فجاءوا بـ " أى " وصلة إلى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه لاسم المنادى وجعلوا الرجل نعته ولزم النعت حيث كان هو المقصود [2].

أما " هذا " فلها وجهان:

أحدهما: أن تكون وصلة لنداء " الرجل " فيكون حكمها حكم يا أيها الرجل.

والآخر: أن تكون مكتفية لأنه يجوز أن تقول: يا هذا أقبل ولا تصف وعلى هذا يجوز أن تقول: يا هذا الرجلُ والرجلَ بالرفع والنصب ويا هذا الظريفُ والظريفَ [3].

٣ـ ومما اشترطوا فيه – أيضاً – تعريفاً خاصاً: الممنوع من الصرف:

---

(١) ينظر : البسيط : ٣٢٢/١ .

(٢) مما توصف به " أى " فى النداء – أيضاً – اسم الإشارة نحو : يا أيهذا الرجل .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٨٩/٢ ، شرح المفصل : ٧/٢ ، ٨ .

فاشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه [١]، فجُمع وما يتبعها من ألفاظ التوكيد كـ " كتع وبتع وبصع " معدولة عن " فعلاوات " لأن مفرداتها " فعلاء " وقياسها الجمع على " فعلاواتٍ " كـ " صحراواتٍ " وهى معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد.

ومما يمتنع صرفه للعدل وشبه العلمية " سحر " إذا كان ظرفاً وقصد به تعيين سحر يوم بعينه ولم يتعرف بـ " ال " ولا بالإضافة، نحو: آتيك يوم الجمعة سحر، وشبه العلمية فيه ظاهر باقتضائه تعيين مسماه.

ونظيره فى ذلك " أمس " إذا أريد به اليوم الذى قبل يومك على لغة من يعربه وهم بنو تميم فإنهم لا يصرفونه لشبه العلمية والعدل عن " الأمس " وأما على لغة أهل الحجاز فى بنائهم على الكسر فلا يدخل فى هذا الباب [٢].

❁❁❁

أما التنكير: فمن أهم الوظائف التى يشترط فيها التنكير:

١ـ الحال:

الأصل فى الحال أن تكون نكرة لأنها تجرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سماها سيبويه نعتاً للفعل والمراد بالفعل المصدر الذى يدل الفعل عليه وإن لم يذكر، ألا ترى أن " جاء " يدل على " مجئ " وإذا قلت جاء راكباً دل على مجئ موصوف بركوب فإذا كانت الحال تجرى مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة [٣].

---

(١) المغنى : ٦٥٩/٢ .

(٢) شرح ابن طولون على الألفية : ١٩٣/٢ : ١٩٥ .

– وإذا لم يرد بـ " سحر " التعيين صرف كقوله تعالى ﴿ .. **إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ** ﴾ القمر (٣٤) – وكذلك لو أريد به الاسم دون الظرف إلا أنه يلزمه فى هذه الحال الإضافة نحو " طاب سحر ليلتنا" أو " ال " نحو " طاب السحر "

(٣) أسرار العربية : ١٧٨/١ – فالمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور فقط ولا معنى للتعريف هنا فلو عرّفت وقع التعريف ضائعاً – (شرح الكافية : قسم ١ م ٦٤٢/٢).

ولأنها فى المعنى خبر ثان، ألا ترى أن قولك: جاء زيد راكباً قد تضمن الإخبار بمجئ زيد وركوبه فى حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة (١) وأيضاً فإنها تشبه التمييز فى الباب فكانت نكرة مثله وإنها تقع فى جواب " كيف جاء ؟ وكيف سؤال عن نكرة (٢).

قال ابن مالك: (لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه لأنه مخبر عنه بـه ألزمـوه التنكير، لـئلا يتـوهم كونهمـا نعتـاً ومنعوتـاً، وأيضـاً فـإن الحـال فضـلة مـلازم للفضـلية فاسـتثقل واسـتحق التخفيـف بلـزوم التنكيـر ولـيس غيـره مـن الفضـلات ملازمـاً للفضيلة، لجواز صيرورته عمدة بقيامه مقام الفاعل كقولك فى: ضربت زيداً: ضرب زيدٌ: وفى اعتكفت يوم الجمعة: اعتكف يوم الجمعة، وفى اعتكفت اعتكافاً مباركاً: اعتكف اعتكافٌ مبارك، وفى قمت إجلالاً لك: قيم إجلالٌ لك، فلصلاحية ما سوى الحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال) (٣).

وإذا عُرّف الحال صار نعتاً لأن الأصل فى النعت توافقه مع المنعوت فى التعريف والتنكير ولا يجوز تخالفهما فى التعريف والتنكير لأن التعريف يقتضى كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضى كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفى والإثبات وهو محال (٤).

وأما ما ورد من الحال معرفاً ففيه ثلاثة مذاهب:

---

(١) فلو كانت معرفة لم يستفدها المخاطب لأنك لو أخبرت الإنسان بما يعلم لم تكن فيه فائدة وإنما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم (التبصرة والتذكرة : ٢٩٧/١ ، العلل فى النحو : ٢٢٧) .

(٢) شرح المفصل : ٦٢/٢ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٢٦/٢ – وقال ابن مالك : (فإن قيل : بعض التمييز الواقع بعد فعل قد يدخل عليه "من" فيصلح حينئذ أن يقام مقام الفاعل كقولك : امتلأ الكوز من ماء : امتلئ من ماء ، ومع ذلك لا يجوز تعريف التمييز ، قيل : مثل هذا فى التمييز نادر فلا يعتد بـه فيحكم بجواز تعريفه على أن الكسائى حكى عن العرب : مطيوبة بها نفسى فأقاموا التمييز مقام الفاعل ، وإذا كان التمييز مستحقاً للزوم التنكير مع أنه قد ندر قيامه مقام الفاعل فالحال بلزوم التنكير أحق ، إذ لا تفارقه الفضلية بوجه) .

(٤) التصريح : ١٠٩/٢ .

الأول: لا يجوز تعريف الحال مطلقاً، وما ورد منها معرفاً فهو مؤول بنكرة وهذا مذهب جمهور البصريين (١).

الثانى: يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل، وهذا مذهب يونس والبغداديين (٢).

واستدلوا على ذلك بورود الحال معرفة بـ " ال " والإضافة نحو قول لبيد:

فأرْسَـــلَها العِـــراكَ ولـــم يَزُدْهـــا ولـم يُشْـفِقْ على نَغَـصِ الـدَّخالِ (٣)

فـ " العراك " حال وهى معرفة بـ " ال " وقولهم " طلبته جهدىً فجهدى حال وهو معرفة بالإضافة.

الثالث: التفصيل: فيجوز مجئ الحال معرفة إذا تضمنت معنى الشرط نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسئ، فالمحسن والمسئ حالان، وهما معرفة لتأولهما بالشرط، والتقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإذا لم تتضمن الحال معنى الشرط فلا يجوز تعريفها وهذا مذهب الكوفيين (٤).

وقد ادّعى بعض النحويين زيادة " ال " فى هذه الأمثلة، واعتراض ابن أبى الربيع على ذلك بأن الزيادة لا تدعى إلى بدليل اعتراض صحيح لأن الزيادة خلاف الأصل وما خالف الأصل فإنه يحتاج إلى دليل قوى وحجة دامغة لإثباته (٥).

ومما جاء من الحال معرفة: قولهم: " أوردها العراك " و " ادخلوها الأول فالأول " و"مررت بهم الجماء الغفير ".

واختلف النحاة فى هذه الأمثلة على النحو التالى:

---

(١) الكتاب : ٣٧٢/١ ، المقتضب : ٢٣٧/٣ .

(٢) ينظر : شرح الأشمونى : ١٧٢/٢ ، الهمع : ١٨/٤ ، المساعد : ١١/٢ .

(٣) من الوافر للبيد (ديوانه : ٨٦) .

العراك : مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يزدها : لم يمنعها ، ونغص البعير : لم يتم شربه . =

= الشاهد: (العراك) فنصب على الحال وهو مقترن بـ (ال) . (الكتاب : ٣٧٢/١ ، شرح المفصل: ٦٢/٢، التصريح: ٣٧٣/١ ، شرح الأشمونى : ١٧٤/٢ ، اللسان (عرك) ، مقاييس اللغة : ٢٩٢/٤) .

(٤) ينظر : الهمع : ١٨/٤ ، شرح الأشمونى : ١٨٢/٢ ، المساعد : ١١/٢ .

(٥) البسيط : ٥١٧/١ .

أولاً: ذهب الأخفش والمبرد إلى أنها ليست بأحوال فى الحقيقة إنما الأحوال هى العوامل المضمرة الناصبة لها، بيد أنهم اختلفوا: هل تلك العوامل أفعالاً والأفعال نكرات او مقدرة بأسماء مشتقة من تلك الأفعال [١].

ذهب إلى الأول أبو على الفارسى [٢] وأما الثانى فهو الذى فى كتاب " المقتضب " للمبرد [٣].

ثانياً: ذهب ابن طاهر وابن خروف وقيل إنه مذهب سيبويه إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة بل واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال مشتقة من ألفاظها أو معانيها.

ثالثاً: ذهب ثعلب إلى أن انتصاب " الجماء الغفير " ليس على الحال بل على المدح، وأجاز الجرمى: مررت بإخوتك الجماء الغفير.

وأما " أوردها العراك ":

فزعم ثعلب: أن العراك انتصب على أنه مفعول ثان لـ " أوردها ".

وأما " أرسلها العراك ":

فهو عند الكوفيين: مضمن " أرسلها " معنى " أوردها " فهو مفعول ثان لأوردها.

وزعم ابن الطراوة: أن انتصاب " العراك " ليس على الحال بل على الصفة لمصدر محذوف أى: الإرسال العراك [٤].

وجعل ابن مالك وقوع المصدر المعرف حالاً قليلاً، قال: **(** وورود المصدر المعرفة حالاً قليلٌ نحو: أرسلها العراك وجاءوا قضهم بقضيضهم، وهو مؤول بنكرة**)** [٥].

وجعل وقوع الحال معرفة من الشواذ مطلقاً فى " شرح التسهيل " [٦].

---

(١) التذييل والتكميل : ٣/٧١١ .

(٢) الإيضاح العضدى : ٢٠٠ ، الإيضاح بشرح المقتصد : ١/٦٧٧ ، المسائل المنثورة : ١٥

(٣) المقتضب : ٣/٢٣٧ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل : ٣/٧١١ ، الارتشاف : ٣/١٥٦٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ٢/٧٣٥ .

(٦) شرح التسهيل : ٢/٣٢٦ – وينظر الخلاف فى (وحده) فى حال النصب فى : الكتاب : ١/٣٧٣ ، المقتضب : ٣/٢٣٩ ، شرح الأشمونى ٢/١٧٢ ، التذييل ٣/٣١٥ ، النكت للأعلم الشنتمرى : ١/٢٢٣ .

وأصح هذه المذاهب هو مذهب سيبويه فى أن " العراك " مصدر وقع معرفة فيؤول بمشتق نكرة والتقدير عنده: أرسلها معتركة لأنه سهل بعيد عن تكلف الإضمار.

– وما يعنينا هنا هو معرفة أن الأصل فى الحال أن تكون نكرة وسبب ذلك وما يترتب على مخالفة هذا الشرط من أنها إذا جاءت معرفة صارت صفة للاسم المعرفة وفرقاً بينه وبين غيره.

ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد القائم، فأنت لا تقول ذلك إلا وفى الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم، ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم، وتقول: مررت بالفرزدق قائماً، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره، فقولك: قائماً إنما ضممت به إلى الإخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيداً.

قال ابن أبى الربيع: (اعلم أن النعت والمنعوت كالشئ الواحد والشئ الواحد لا يكون معرفة نكرة لما بينهما من التضاد لأن النكرة لشياعها كالجمع والمعرفة لاختصاصها كالواحد فكما لا يمكن أن يكون الواحد جمعاً والجمع واحداً لا يمكن أن تكون المعرفة نكرة، فإذا لم يمكن ذلك فى الشئ الواحد تعذر فيما هما كالشئ الواحد)[1].

واعتماداً على اشتراط التطابق بين النعت والمنعوت: لا يجوز أن نعرب (الذى جمع) فى قوله تعالى ﴿ **وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۞ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ** ﴾[2] نعتاً لما قبله وإنما هو بدل أو نعت مقطوع [3].

---

(١) قال ابن خروف : (وعلتهم فى منع صفة النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة وهى شبه النكرة بالجموع لعمومها وشبه المعرفة بالآحاد للخصوص الذى فيها ، من حيث لم يوصف الواحد بالجمع ولا الجمع بالواحد علة فاسدة) شرح الجمل لابن خروف : ٣٠٣/١ .

والواقع أن النعت والمنعوت كالشئ الواحد ، وليس البدل والمبدل منه كالشئ الواحد لأنه فى تقدير تكرار العامل فهما جملتان ، فيجوز أن تكون إحداهما معرفة والأخرى نكرة (البسيط: ٣٩٤/١).

(٢) الهمزة : (١، ٢) .

(٣) ما ذكر من وجوب التبعية فى التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور ، وأجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة إذا كان النعت لمدح أو ذم وجعلوا منه (الذى جمع) صفة لهمزة ، وأجاز الأخفش ذلك إذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف وجعل منه ﴿ .. **الْأَوْلَيَانِ** .. ﴾ – المائدة (١٠٧) – صفة لآخران لسبق (يقومان) – والأولى كونه بدل أو خبر مبتدأ

والحال فى هذا الأصل (التنكير) قد تلتقى مع البدل ومن شواهد ذلك: –
قوله تعالى: ﴿.. **قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ إِلَهًا وَاحِدًا..** ﴾ (١).

فـ " **إلهاً واحداً** " حال موطئة أو بدل نكرة موصوفة من معرفة (٢).

– قوله تعالى ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا..** ﴾ (٣).

فـ " **قرآناً** ": قيل بدل من الضمير وقيل حال موطئة (٤).

ومن مجئ الحال بصورة المعرفة: قوله تعالى ﴿.. **لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ..** ﴾ (٥).

فقد قرئ (لنخرجن) بالنون وكسر الراء ونصب (الأعز) مفعولاً به ونصب (الأذل) حينئذ على الحال بتقدير مضاف أى: كخروج أو كإخراج أو مثل.

وهو متأول عند البصريين على زيادة (ال) لا أنها معرفة (٦).

محذوف ، وأجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة وشرط ابن الطراوة كون الوصف لا يوصف به إلا ذلك الموصوف وجعل منه :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم ناقع .

ينظر : الكتاب : ٤٢١/١ ، ٤٢٢ ، شرح الكافية : ٩٩٣ ، المساعد : ٤٠٢/٢ ، الهمع : ١٧٣/٥ .

(١) البقرة : (١٣٣) .

(٢) البحر المحيط : ٤٠٣/١ ، التبيان للعكبرى : ١١٩/١ .

(٣) يوسف : (٢) .

(٤) البحر : ٢٧٧/٥ ، التبيان : ٧٢/٢ .

(٥) المنافقون : (٨) .

(٦) قرأ الحسن وابن أبى عبلة (لنخرجن) بالنون ونصب الأعز والأذل (الإتحاف : ٥٤٣/١) وقال أبو حيان : (قرأ الحسن فيما ذكر الدانى (لنخرجن) بالنون مفتوحة وضم الراء ونصب (الأعز) على الاختصاص ... ونصب " الأذل " على الحال ... وحكى الكسائى والفراء أن قوماً قرءوا (ليخَرُجن) بالياء مفتوحة وضم الراء فالأعز فاعل ونصب (الأذل) على الحال ، وقرئ مبنياً للمفعول) .

البحر : ٢٧٤/٨ ، البيان للأنبارى : ٤٤١/٢ .

قال الفراء: (قرأ بعضهم لنخرجن الأعزَّ منها الأذل أى لنخرجن الأعز فى نفسه ذليلاً) [١].

❁❁❁

٢ـ التمييز:

التمييز لا يكون إلا نكرة عند البصريين، وعلل الأنبارى وجوب تنكير التمييز فقال: (فإن قيل: فلم وجب أن يكون التمييز نكرة ؟ قيل: لأنه يبين ما قبله كما أنه الحال تبين ما قبلها ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة، كما أن الحال نكرة) [٢].

فكل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: عندى عشرون احتمل أنواعاً من المعدودات فإذا قلت " درهما أو ديناراً " فقد أزلت ذلك الإبهام واتضح بذكره ما كان متردداً مبهماً، كما أنك إذا قلت: جاء زيد احتمل أن يكون على صفات، فلما قلت: راكباً فقد أوضحت وأزلت ذلك الإبهام فلما استويا فى الإيضاح والبيان استويا فى لفظ التنكير [٣].

ولأن المقصود رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة وهى أصل، فلو عُرَّف وقع التعريف ضائعاً [٤].

والتمييز الواقع بعد المقادير يخرج مخرج ما يكون زيادة فى الفائدة فنصب كما نصبت الحال، ولأنه يدل على ما هو أكثر منه ولو كان معرفة لما دل إلا على نفسه فقط ولم يدل على ما هو أكثر منه كما تدل النكرة على ما هو أكثر مما فى لفظها [٥].

فهو واحد فى معنى الجمع ألا تراك إذا قلت: عندى عشرون درهماً، معناه: عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة [٦].

– **وقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة** [١]: إلى أنه يجوز أن يكون التمييز معرفة بـ "الـ" والإضافة.

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١٦٠/٣ .
(٢) أسرار العربية للأنبارى : ١٨٣ .
(٣) شرح المفصل : ٧٠/٢ .
(٤) شرح الكافية : قسم ١ م ٧١٣/٢ ، البسيط : ١٠٨٣/٢ .
(٥) شرح عيون الإعراب للمجاشعى : ١٥٢ . (٤) شرح المفصل : ٧٠/٢ .

وأكد الفراء ذلك فى أكثر من موضع فى كتابه " معانى القرآن ":

١ – فى قوله تعالى ﴿ **وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ..** ﴾[٢].

قال الفراء: (العرب توقع " سفه " على نفسه وهى معرفة، وكذلك قوله ﴿..**بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا..** ﴾ [٣] وهى من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر فى أكثر الكلام نكرة كقولك: ضقت به ذرعاً...)[٤].

ورد الأنبارى قول الفراء بنصب (نفسه) فى الآية الكريمة وقال: (وهذا الوجه ضعيف جداً، لأنه معرفة والتمييز لا يكون إلا نكرة) [٥].

والفراء يقرر فى قوله السابق: أن المفسر يكون معرفة، ولكنه يقرر أيضاً: أن الأكثر أن يكون نكرة ولا شك أن تقعيد القاعدة النحوية على الأكثر هو الأفضل لعدم القلة والشذوذ.

– فالبصريون على حق لأنهم لا يجيزون فى التمييز أن يكون معرفة وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة وذلك بناء على أكثر الكلام.

ومن شواهد الكوفيين الشعرية على تعريف التمييز قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عن عَمْرِو[٦]

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢٨١/٢ ، الارتشاف : ١٦٣٣/٤ ، التصريح : ٣٩٤/١ ، الهمع : ٧٢/٤ ، شفاء العليل : ٥٥٩/٢ ، وينظر : " أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو " للأستاذ الدكتور/محمد إبراهيم البنا : ٩٣ .

(٢) البقرة : (١٣٠) .

(٣) القصص : (٥٨) .

(٤) معانى القرآن للفراء : ٧٩/١ ، ٣٠٧/٢ .

(٥) البيان فى غريب إعراب القرآن : ١٢٣/١ .

(٦) من الطويل ونسب لرشيد بن شهاب اليشكرى والخطاب لقيس بن مسعود بن خالد اليشكرى .
اللغة : رأيتك : أبصرتك ، فلذلك اقتصر على مفعول واحد ، و " أنْ " : زائدة ، عن عمر : عن قتل عمرو ، صددت : أعرضت وهو جواب (لما) ، طبت النفس : طابت نفسك عن عمرو الذى قتلناه . (شواهد العينى الملحقة بشرح الأشمونى : ١٨٢/١ .
الشاهد : (وطبت النفس) حيث ذكر التمييز معرفاً بالألف واللام وكان حقه أن يكون نكرة ، (المفضليات : ٣١٠ ، شرح التسهيل : ٣٨٥/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٥٠٢/١ ، ٢٥/٣ ، شرح الأشمونى : ١٨٢/١) .

فأعربوا " النفس " تمييزاً وهو معرفة.

وخرج البصريون ما استشهد به الكوفيون على زيادة (ال) أو النصب على التشبيه بالمفعول به.

قال ابن مالك: (قد يرد مميز الجملة مقروناً بالألف واللام، فيحكم بزيادتها وبقاء التنكير كقول الشاعر:

رَأَيْتُـــكَ لـــمَّا أنْ عَرَفْـــتَ وُجوُهَنَـــا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عن عَمْرِو

أراد: وطبت نفساً، فزاد الألف واللام... وقد يرد مميز الجملة مضافاً إلى معرفة كقول العرب: " غبن فلان رأيه " و " وجع بطنه " و " ألم رأسه " وفيه توجيهات:

أحدها: أن يجعل الإضافة فيه منوية الانفصال، ويحكم بتنكير المضاف كما فعل فى قولهم " كم ناقة وفصيلها لك ؟ فقدر " بكم ناقة وفضيلاً لها " ؟ وكما فعل سيبويه فى قوله: كل شاة وسخلتها بدرهم، فقال: وإنما يريد كل شاة وسخلة لها بدرهم [1].

التوجيه الثانى: أن ينصب " رأيه " وما كان مثله مفعولاً به بالفعل الذى قبله مضمنا معنى فعل متعد كأنه قيل: سوأ رأيه وشكى بطنه ورأسه وبهذا الاعتبار قال بعضهم فى (سفه نفسه) أن معناه: أهلك نفسه [2].

التوجيه الثالث: أن تنصب (رأيه) وما كان مثله بإسقاط حرف الجر كأنه قيل: غبن فى رأيه ووجع فى بطنه وألم فى رأسه ثم أسقط حرف الجر فتعدى الفعل فنصب.

التوجيه الرابع: أن ينصب " رأيه " وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدى كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية فى: حسن وجهه والوجه وغبن رأيه والرأى ووجع بطنه والبطن.

ومن ذلك قراءة بعضهم [1]: ﴿.. **فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ**.. ﴾ [2].

---

(١) الكتاب : ٥٥/٢ ، ٨٢ – السخلة : ولد الشاة من المعز والضأن ذكراً كان أو أنثى .

(٢) ذكر الزجاج والأنبارى والعكبرى أن (سفه) فى الآية بمعنى (جهل) أى : إلا كمن جهل خلق نفسه أو مصيرها. (معانى القرآن للزجاج: ٢١٠/١، البيان للأنبارى: ١٢٣/١ ، التبيان للعكبرى : ١١٦/١) .

وحكى مكى: أن نفسه فى " سفه نفسه " توكيد لمؤكد محذوف والتقدير: سفه قوله نفسه [٣].

وضعفه أبو حيان بقوله: " وأما كونه توكيداً وحذف مؤكده ففيه خلاف وقد صحح بعضهم أن ذلك لا يجوز أعنى: أن يحذف المؤكد ويبقى التوكيد " [٤].

فمذهب البصريين هو الأقوى وما ذهب إليه الكوفيون يخالف أصل التمييز فى إزالة الإبهام ويخالف أيضاً الأسلوب الفصيح الصحيح الذى جاء فى القرآن الكريم وكلام العرب.

❁❁❁

٣ـ اسم لله لا لله النافية لله للجنس:

" لا " من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعال فحكمها أن لا تعمل فى واحد منهما، إلا أنها عملت فى النكرات خاصة لعلة عارضة وهى مضارعتها " إنّ " [٥].

فـ " لا " إذا قصد بها نفى الجنس [٦] على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظاً أو معنى ولا يليق

---

(١) البقرة : (٢٨٣) – قراءة الرفع للجمهور على الفاعلية أو على أنه خبر مقدم ، وقراءة النصب لابن أبى عبلة – (مختصر شواذ القرآن لابن خالوية : ١٨ ، البحر المحيط : ٤٠٦/١) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٣٨٥/٢ ، ٣٨٧ " باختصار " ، وينظر : البحر المحيط : ٣٩٤/١ ، الهمع: ٧٢/٤ .

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكى : ١١١/١ .

(٤) البحر المحيط : ٣٩٤/١ .

(٥) شرح المفصل : ١٠٠/٢ .

(٦) أى جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر وإلا فليس المنفى الاسم ، فـ " لا " التى لنفى الجنس تنفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصاً ، والمراد بكونها لنفى الجنس نصاً كونها له فى الجملة لأن " لا " العاملة عمل " إنّ " إنما تكون نصاً فى نفى الجنس إذا كان اسمها مفرداً فإن كان مثنى أو جمعاً كانت محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد المثنى أو الجمع ، وأما " لا " العاملة عمل " ليس " فإنها عند إفراد اسمها لنفى الجنس ظهوراً لعموم النكرة مطلقاً فى سياق النفى ولنفى وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول : بل رجلان أو رجال ، فإن ثنى اسمها أو جمع كانت فى

ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب لـ " لا " عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر، فلم يكن جراً لئلا يعتقد أنه بـ " من " المنوية، ولم يكن رفعاً لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن فى ذلك إلحاقاً لـ " لا " بـ " إنّ " لمشابهتها إياها فى التوكيد فإن " لا " لتأكيد النفى و " إنّ " لتأكيد الإثبات ولفظ (لا) مساو للفظ " إنّ " إذا خففت فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل(١).

وحق الاسم أن يكون نكرة (٢) من حيث كانت تنفى نفياً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين فهى فى هذا المعنى نظيرة (رب) و (كم) فى الاختصاص بالنكرة لأن (رب) للتقليل و(كم) للتكثير وهذا الإبهام أولى بها، ولا حاجة إلى تعريف اسمها لأنه لو عرف لم يعرف إلا تعريف الجنس فكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعاً (٣).

فإن وقع بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها نحو: لا سعيد فى الدار ولا خليل، ومنه قوله تعالى: ﴿ **لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ..** ﴾ (٤) وقوله على لسان نبيه ﷺ: ﴿ **وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۞ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ** ﴾ (٥).

وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها فى المعرفة:

الاحتمال مثل (لا) العاملة عمل (إن) إذا ثنى اسمها أو جمع ، فالاختلاف بينهما إنما هو عند إفراد الاسم . (حاشية الصبان : ٢/٢) .

(١) ينظر : شرح الأشمونى : ٢/٢ ، ٣ .

(٢) اشتراط تنكير اسمها بإجماع البصريين ، لأن عموم النفى لا يتصور فيها ، وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فأجاز الكسائى إعمالها فى العلم المفرد نحو : لا زيد ، والمضاف لكنية نحو : لا أبا محمد أو لله أو الرحمن أوالعزيز نحو : لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ووافقه الفراء على لا عبد الله ، قال : لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد : عبد الله ، وجوز إعمالها فى ضمير الغائب واسم الإشارة نحو: لا هو ولا هى ولا هذين لك ولا هاتين لك – وكل ذلك خطأ عند البصريين . (الهمع : ١٩٤/٤ ، ١٩٥) .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٣/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب : ٣٨٥/١ .

(٤) يس (٤٠) .

(٥) الكافرون : (٣ ، ٤) .

- كقوله ﷺ: « **إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده** » (١).
- وقولهم (قضية ولا أبا حسن لها) وهو على بن أبى طالب – كرم الله وجهه – حيث كان فيصلاً فى الحكومات، أى: قضية ولا فيصل لها.

وقول الشاعر:

أرى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ فى البِلاَدِ (٢)

وقول الشاعر:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمِطِيِّ ولا فتى مثلَ ابنِ خَيْبَرِيّ (٣)

فمؤول باعتقاد تنكيره بأن جعل الاسم واقعاً على مسماه وعلى كل من أشبهه فصار نكرة لعمومه أو بتقدير " مثل ".

فـ " مثل " نكرة وإن أضيفت إلى معرفة، وعلى ذلك يصح عمل (لا) فى المعرفة على هذا التقدير، ولأن العلم إذا اشتهر بمعنى من المعانى ينزل منزلة الجنس

---

(١) صحيح مسلم : ٢٢٣٧/٤ – كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكانه .

(٢) من الوافر لعبد الله بن الزبير الأسدى يهجو عبد الله بن الزبير بن العوام وكان شديد البخل وكان الشاعر قد سأله زاداً وراحلة فلم يعطه ، وأبو خبيب : كنية عبد الله بن الزبير ، نكدن : ضقن وتعذرن ، ويروى (بالبلاد) .

الشاهد : نصب (أمية) بـ " لا " التبرئة على معنى : ولا أمثال أمية .

الكتاب : ٢٩٦/٢ ، شرح التسهيل : ٦٦/٢ ، شرح الأشمونى : ٤/٢ ، الهمع : ١٩٥/٢ ، الأغانى : ١٦٣/١٠ .

(٣) بيتان من الرجز لبعض بنى دبير (الدرر : ١٢٤/١) .

الشاهد : نصب (هيثم) بـ " لا " أى : ولا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه فى حداء المطى فصار العلم شائعاً .

الكتاب : ٢٩٦/٢ ، شرح المفصل : ١٠٢/٢ ، شرح الأشمونى : ٤/٢ ، الهمع : ١٩٥/٢ .

الدال على ذلك المعنى كما فى قولهم: لكل فرعون موسى (بالتنوين فيهما) ومعناه: لكل جبار قهار [١].

❁❁❁

ثالثاً: الإفراد والتثنية والجمع:

معظم الوظائف النحوية يجوز فى بنيتها الصرفية أن تفرد وتثنى وتجمع فهذا الشرط لا تظهر أهميته إلا عند مراعاة العلاقة بين المفردات فى التركيب وملاحظة الجوانب الأخرى غير الصرفية كالمعنى والإعراب ومن أهم الوظائف النحوية التى تعتمد على هذا الشرط:

١ـ التمييز:

التمييز من جهة الإفراد والتثنية والجمع يعتمد على العامل كما يلى:

إذا كان العامل فيه فعلاً أو ما في معناه جاز فيه الإفراد والجمع:

فإذا كان التميز منتصباً عن تمام الجملة وكان موافقاً لما قبله في المعنى فله من مطابقة ماقبله ماله خبراً فيقال: كرم زيد رجلاً وكرم الزيدون رجالاً وكرم الزيدان رجلين فتجعل المميز مطابقاًلما قبله في الإفراد والتثنية والجمع لاتحاده بما قبله فى المعنى كما يجعل مطابقاً له في الإخبار به عنه [٢].

ولا يعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿**وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا**﴾ [٣]. فإن الرفيق والصديق والخليل والعدو يستغنى بمفردهما عن جمعها كثيراً في الإخبار وغيره، ويزيده هنا حُسنا أنه تمييز، والتمييز قد اطرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع نحو: هم عشرون رجلاً، ويمكن أن يكون الإفراد في ﴿**وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا**﴾ لأن الأصل: وحُسن رفيق أولئك رفيقاً، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وجاء التمييز على وفق المحذوف[٤].

– وإن كان مخالفاً لما قبله في المعنى فإمّا أن يكون مفرد المدلول أو مختلفه.

---

(١) ينظر : الهمع : ١٩٥/٢ ، ١٩٦ ، أوضح المسالك : ٦/١ ، ٧ ، شرح المقرب : ٢/قسم ١٢٧٨/٢ : ١٢٨٣ بتصرف .

(٢) ينظر : شرح التسهيل :٣٨٤/٣ ، الهمع : ٤ /٧٠ ، شرح الكافية : قسم١ م٧٠٧/٢ .

(٣) النساء : (٦٩) .

(٤) شرح التسهيل : ٣ /٣٨٥ .

إن كان مفرد المدلول لزم إفراد اللفظ الدال، كقولك في أبناء رجل واحد، كرم بنو فلان أصلاً وأباً، إذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الأنواع لاختلاف محاله بأن كان أصلهم واحداً فـ "أصل " لم يتحد من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لافراد مدلوله يلزم إفراده لأن الجمع يوهم اختلاف أصولهم أو يكون التمييز مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو: زكي الزيدون سعياً، فإن قصد اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محاله جاء التمييز جمعاً نحو:﴿ **بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا** ﴾[1] لأن أعمالهم مختلفة في الضلال وليسوا مشتركين في عمل واحد.

وإن كان مختلف المدلول فإمّا أن يلبس إفراده لو أفرد أولا يلبس فإن ألبس وجبت المطابقة نحو: كرم الزبدون آباء أي: كرم آباء الزيدون فلا بد من كون مميز هذا النوع جمعاً لأنه لو أفرد لتوهم أن المراد كون أبيهم واحداً موصوفاً بالكرم،وفي الجمع أيضاً احتمال أن يكون المراد: كرُم آباء الزيدين ولكنه مغتفر لأن اعتقاده لايمنع من ثبوت المعنى الآخر[2].

وإن لم يلبس جاز الإفراد والجمع والافراد أولى كقوله تعالى: ﴿ **فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا** ﴾[3] إذا معلوم أن لكل نفساً وأنهن لسن مشتركات في نفس واحدة ويجوز أنفساً.[4]

قال الفراء: (لو جمعت كان صواباً) [5]. **وقال ابن مالك**: (..... فالإفراد في هذا النوع أولى من الجمع لأنه أخف والجمعية مفهومة مما قبل فأشبه مميز عشرين وأخواته)[6].

ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباين إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو: نظف زيد ثياباً، إذا لوقيل: ثوباً لتوهم أنه له ثوباً واحداً نظيفاً. [7]

---

(١) الكهف : (١٠٣) .
(٢) شرح التسهيل : ٣/٣٨٥.
(٣) النساء : (٤) .
(٤) ينظر : البحرالمحيط : ٣ /١٦٧ ، شرح الكافية قسم١ م٢/ ٧٠٨ ، الهمع : ٤ / ٧٠ ، التبيان للعكبرى : ١/٣٢٩.
(٥) معانى القرآن للفراء : ١/٢٥٦.
(٦) شرح التسهيل : ٣/٣٨٥.
(٧) الهمع : ٤/٧١.

وأما أفعل التفضيل: فإن كان التمييز فيه معنى فالإفراد إلا أن يقصد الأنواع وإن كان عيناً جاز إفراده وجمعه تقول: الزيدون أحسن الناس وجهاً والزيدون أحسن الناس وجوهاً. (١)

وأما تمييز العدد:فلا يكون إلا مفرداً ونقصد العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعون فيميز بمفرد منصوب نحو ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (٢)، ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (٣)، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾(٤) ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾(٥)، وقولهﷺ: **"إن لله تسعة وتسعين اسماً"** (٦).

ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوزه الفراء(٧) نحو: عندي أحد عشر رجالاً وقام ثلاثون رجالاً (٨).

و**زعم الزمخشري:** أن أسباطاً من قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ (٩) تمييز، ثم قال: فإن قلت مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعاً فالجواب أن المراد: وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وأن كل قبيلة أسباط لاسبط فأوقع أسباطاً موقع قبيلة(١٠).**قال ابن مالك:** (فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيت أحد عشر أنعاماً، إذا أريد إحدى عشرة جماعة كل واحدة منها أنعام، ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمال لكن قوله كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة أن السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب فعلى هذا معنى " قطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً":

---

(١) ينظر: الكتاب : ٢٠٥/١ ، الارتشاف : ١٦٢٦/٤.

(٢) يوسف : (٤) .

(٣) البقرة : (٦٠) .

(٤) الأعراف : (١٤٢) .

(٥) الأعراف : (١٥٥) .

(٦) صحيح البخارى كتاب الدعوات – باب لله مائة اسم غير واحد : ٢٣٥٤/٥ (٦٠٤٧) – صحيح مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبه و الاستغفار –باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها ٢٠٦٢/٤ (٢٦٧٧) .

(٧) معاني القرآن للفراء ٣٩٧/١ .

(٨) ينظر: الارتشاف : ٧٤١/٢ ، الهمع : ٧٦/٤ ، المساعد : ٦٨/٢ .

(٩) الأعراف : (١٦٠) .

(١٠) الكشاف : ١٢٤/٢ .

قطعناهم اثنتى عشرة قبائل، فأسباط واقع موقع قبائل لا موضع قبيلة فلا يصح كونه تمييزاً وإنما هو بدل والتمييزمحذوف) [١].

ولعل السبب في أن التمييز لا يكون إلا مفرداً: أنك إذا قلت: عندي عشرون – احتمل دنانير ودراهم وثياباً وعبيداً وغيرها من المعدودات فوجب لذلك إبانتها بالنوع وحق النوع المفسر أن يكون جمعاً معرفاً بالألف واللام نحو: عشرين من الدراهم، أماكونه جمعاً: فلأنه واقع على كل واحد من ذلك النوع فكان واقعاً على جماعة، وأما كونه معرفاً باللام: فلتعريف الجنس، فإذا قلت: عشرون من الدراهم كنت قد أتيت بالكلام على وجهه ومقتضى القياس فيه، وإن أردت التخفيف قلت: عشرون درهماً، فتحذف لفظ الجمع وحرف التعريف واكتفيت بواحد من ذلك منكور لأن الواحد المنكور شائع في الجنس فلشياعه جرى مجرى الجمع [٢].

هذا..... والعدد إن كان واحداً أو اثنين لم يحتج إلى تمييز استغناءً بالنص على المفرد والمثنى فيقال: رجل ورجلان لأنه أخصر وأجود، ولا يقال: واحد رجل ولا اثنا رجل [٣].

وإن كان ثلاثة فما فوقها إلى العشرة فالتمييز يكون جمعاً مجروراً بإضافة العدد إليه نحو: ثلاثة أثواب، وثلاث ليالٍ، ما لم يكن التمييز لفظ (مائة) فتفرد غالباً نحو ثلاث مائةٍ وقد يجمع أيضاً نحو ثلاث مئين، أما الألف فتجمع البته نحو: ثلاثة آلاف.

وإنما يجر بالإضافة إن كان جمعاً فإن كان اسم جمع أو اسم جنس جر بـ "من " فتقول: ثلاثة من القوم وثلاثة من الإبل، قال تعالى:﴿ **فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ** ﴾[٤] وقد يجر بالإضافة نحو ﴿**وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾ [٥].[٦]

---

(١) شرح التسهيل : ٣٩٣/٣ .

(٢) شرح المفصل : ٧٣/٢ .

(٣) وأما قول سلمى الهذلية :

كأن خصيَيه من التدلل مُشَوَّهُونْ ۞ ظرْفُ عجوز فيه ثنتا حنظل

فشاذ أو ضرورة . (الكتاب : ٥٦٦/٣ ، المقتضب : ١٥٦/٢ ، الهمع ٧٤/٤) .

(٤) البقرة : (٢٦٠) .

(٥) النمل : (٤٨) .

(٦) ينظر : الكتاب: ٢٠٦/١ ، المساعد : ٦٨/٢ ، التصريح : ٢٧٢/٢ ، شفاء العليل : ٥٦١/٢ ، الهمع : ٧٤/٤ .

قال المرادي: (.... تمييز العدد متى جمع لم يبق تمييزاً اصطلاحياً لأن شرطه الإفراد)[1].

أما تمييز الله كم الله الاستفهامية: فلا يكون إلا مفرداً لأنها لما كانت بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد سواء أريد به الأصناف أم لا.

فتقول: كم درهماً لك وكم غلاماً عندك كما تقول: أعشرون درهماًلك ؟.

خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً، كما يجوز ذلك في " كم " الخبرية نحو: كم عبيداً ملكت.

ورُدّ بأنه لم يسمع، وجعله البصريون حالاً والتمييز محذوف أي: كم نفساً ملكت حالة كونهم عبيداً أي: مملوكين.

وكذا إذا قلت: كم لك غلماناً فالتقدير: كم نفساً استقروا لك حالة كونهم غلماناً أي خداماً فلو قلت غلماناً لك لم يتمش هذا التخريج إلا رأي الأخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي [2].

وفصل الأخفش فقال: إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلماناً لك ؟ – إذا أردت أصنافاً من الغلمان جاز وإلا فلا.

فالمعنى: كم صنفاً من أصناف الغلمان استقروا لك، فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم.

وهوتفصيل حسن واختاره بعض المغاربة فقال: كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص وأما إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد وذلك نحو: كم رجالاً عندك ؟

تريد: كم جمعاً من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم [3].

- أما تمييز الله كم الله الخبرية: فيكون مفرداً وجمعاً، فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعاً مجروراً وتارة كمميز مائة فيكون مفرداً مجروراً، أماإفراده فلمشابهة " كم"

---

(١) توضيح المقاصد : م٢ – ٧٣٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل: ٤١٨/٢ ، شرح الأشموني:٧٩ ، الهمع : ٧٨/٤ ،٧٩ ، شرح المفصل : ١٢٦/٤ .

(٣) الهمع : ٧٩/٤ .

للمائة والألف في الدلالة على الكثرة ومميزها مفرد، وأما جمعه فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة [1].

ومن الجمع قول الشاعر: –

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلكُهُمُ وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادُوا[2].

ومثال المفرد:

كم عَمّةٍ لك يا جَرِيرُ وخالَةٍ فَدْعاءَ قد حَلبتْ عَلَىّ عِشَارى[3].

وقوله:

---

(١) الأشمونى ومعه حاشية الصبان : ٨٠/٤ – (لما كانت "كم" الخبرية تضارع "رب" وهى حرف خفض خفضوا بها حملاً على "رب" فحملت على العدد المضاف إلى مميزه وهو ضربان مميز بجمع كعشرة دراهم ومميز بمفرد كمائة دينار) شرح المفصل : ١٢٧/٤ ، شرح التسهيل :٤١٩/٢ .

(٢) من المديد لعدى بن زيد (ديوانه :١٣١) السُّوقة (بالضم) : الرعية – للواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، – وقيل : سوقة : جمع سوقى وهم أهل السوق ، وقيل : هم مادون الملك .

شرح الجمل :٤٨/٢ ، المغنى : ٢٠٨/١ ، توضيح المقاصد : م٣ جـ ٣ /١٣٣٧ ، شرح الأشمونى : ٨٠/٤ ، القاموس المحيط (سوق) :١١٥٧/١ ، المقاصد النحوية : ٤ /٤٩٥ .

(٣) من الكامل للفرزدق (الديوان :٤٤٨)

الفدعاء : التي خرج مفصل إبهامها مع ميل في قدمها قليل ، وقيل : الفدع : اعوجاج في أصابع اليد إشارة لكثرة حلبها النوق وهو من أعمال الراعيات ، عشار : جمع عشراء وهى الناقة التى أتى على حملها عشرة أشهر وبعد أن تلد يظل الاسم عالقاً بها ، علىّ : أى على كره منى .

الكتاب : ٢ /١٦٢،٧٢ ، المقتضب : ٥٨/٣ ، شرح الجمل : ٤٩/٢، توضيح المقاصد : م٣ جـ ١٣٣٥/٣ ، شرح الأشمونى : ٨١/٤ .

كـم ليلـةٍ قَـدْ بِتُّهـا عـيرَآ ثِـمٍ بنَاحيةِ الحِجْلَين مَنْعَمِة القَلْبِ [١].

والإفراد أكثر من الجمع وأفصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ.
وقيل يكون الجمع على معنى الواحد فإذا قلت: كم رجالٍ كأنك قلت: كم جماعة من الرجال[٢].
والأولى القول بعدم شذوذ الجمع، قال ابن مالك: (ولم يكن حملها على أحد الضربين بأولى من حملها على الضرب الآخر فحملت عليهما معاً، فتارة تضاف إلى جمع حملاً على عشرة وتارة تضاف إلى مفرد حملاً على مائة فيقال: كم رجال صحبت وكم بلد دخلت كما تقول: عشرة رجال صحبت ومائة بلد دخلت) [٣].

❁❁❁

٢ – أفعل التفصيل:

فأفعل التفصيل من جهة الإفراد والتثنية والجمع حسب ما يضاف إليه وحسب اقترانه ب "ال " وعدمه، فهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يكون مجرداً من "ال" والإضافة.

القسم الثانى: أن يكون مقترناً ب "ال".

القسم الثالث: أن يكون مضافاً.

فالقسم الأول وهو: إذا كان مجرداً من الـال للـه والإضافة : يلزمه الإفراد والتذكير فيقال: زيد أفضل من عمرو وهما أفضل من بشر وهم أشجع من غيرهم وهند أجمل من دعد وبنتاها أصلح منهما والأمهات أشفق من الأخوات[٤] . ومنه قوله تعالى: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ**﴾ [٥].

---

(١) من الطويل ولم أعثر على قائله .
غير آثم : غير سكران ، الحجلين : موضع .
شرح الأشمونى : ٨٠/٤ ، توضيح المقاصد : م٣ جـ٣ / ١٣٣٨ ، المقاصد النحوية : ٤٩٦/٤ .
(٢) الهمع : ٨١/٤ .
(٣) شرح التسهيل : ٤١٩/٢ .
(٤) شرح التسهيل :٥٣/٣ ، الهمع : ١١١/٥.
(٥) الأحزاب : (٦) .

ويلزمه أيضاً: أن يذكر بعده المفضول مقرونا ب " من " ويجب فيه مطابقة المضاف إليه الموصوف – كما سبق.

وأما قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ** ﴾[1] فتقديره: أول فريق كافر به، ولعل السبب في ذلك هو شبه أفعل التفضيل بأفعل التعجب وزناً ومعنى ولا يكمل شبهه إلا بتنكيره فلذلك منع أفعل التفضيل التأنيث والتثنية والجمع في حالة التنكير لأنه حينئذ يكون مثله لفظاً ومعنى [2].

وعلل ذلك ابن يعيش: بشبهه بالفعل، فإذا قلنا: زيد أفضل من عمرو فالمراد أن فضله ابتدأ راقياً من فضل عمرو وكل من كان مقدار فضله كفضل عمرو فكأنك قلت: علا فضله على هذا المقدار فعلم المخاطب أنه علا عن هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء فصار كقولك: سار زيد من بغداد، فعلم الموضع الذي ابتدأ سيره منه وتجاوزه ولم يعلم أين انتهى فهو بمنزلة الفعل إذ كان عبارة عنه ودالاً على المصدر والزيادة كدلالة الفعل على المصدر والزمان فمنع التعريف كما لا يكون الفعل معرفاً ومنع التثنية والجمع كما لا يكون الفعل مثنى ولا مجموعاً وكذلك لا يجوز نأنيثه إنما تقول: هند أفضل منك من غير تأنيث وذلك لأن التقدير: هند يزيد فضلها على فضلك وأما إلحاق علامة التأنيث للفعل نحو: فامت المرأة فهى في الحقيقة لتأنيث الفاعل [3].

والقسم الثاني وهو المقترن بـ لألله: يطابق ما قبله في التذكير والإفراد وفروعهما تقول: زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون أو الأفاضل، وهند الفضلى والهندان الفضليان والهنود الفضليات أو الفُضَل[4].

وسبق أن ذكرنا أن أفعل التفضيل لا يكمل شبهه بأفعل التعجب إلا بتنكيره فإذا قرن بالألف واللام نقص شبهه به نقصاناً بيناً فزال عنه ما كان له بمقتضى كمال الشبه من منع التأنيث والتثنية والجمع واستحق أن يطابق ما هو له كغيره من الصفات المحضة كما في الأمثلة السابقة [5].

---

(١) البقرة : (٤١) .
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣/٥٨، ٥٩ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢/٩٦ .
(٤) الارتشاف : ٥/٢٣٢٢ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣ /٥٩ .

القسم الثالث وهوالمضاف: إما أن يضاف إلى نكرة وإما إلى معرفة **فإن أضيف إلى نكرة:** كان مفرداً مذكراً دائماً وما بعده مطابق لما قبله في الإفراد والتذكير وفروعهما لشبهه بالعارى في التنكير وظهور (من) بعده بأسهل تقدير، تقول: زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهنود أفضل نساء(١).

وإن أضيف إلي معرفة: فاما أن تنوى بأفعل التفضيل معنى (من) وإمّالا.

فأن نوى بأفعل التفضيل معنى من (أى التفضيل على ما أضيف إليه وحده): جازت المطابقة وعدمها(٢) فتقول على المطابقة: الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلوا القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضل النساء وفضليات النساء ومنه قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا** ﴾(٣) وعلى عدم المطابقة: الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهكذا إلى آخره، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ** ﴾(٤)وقد اجتمع الاستعمالان في قوله:ﷺ: – " ألا أخبركم بأحكبم إلىّ وأقربكم منى منازل يوم القيامة؛ أحاسنكم أخلاقاً)(٥). فأفرد أحب وأقرب وجمع أحسن ومعنى (من) مراد في الثلاثة.

وهذا الحديث حجة على ابن السراج (٦)الذي أوجب معاملته معاملة العارى من (من).

قال ابن مالك (بعد أن ذكر رأى ابن السراج): (والحديث الذي ذكرته حجة عليه لتضمنه الاستعمالين مع أن المضاف الذي في إضافته معنى (من) أشبه بذى الألف واللام منه بالعاري فإجراؤه مجرى ذى الألف اللام أولى من إجرائه مجرى العارى، فإذا لم يعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك وإلالزم ترجيح أضعف الشبهين أو ترجيح أحد المتساويين دون مرجح) (٧).

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٦٢/٣ ، الارتشاف : ٢٣٢٢/٥ .

(٢) المطابقة : لشبهه بالمعرف بـ " ال" في التعريف وعدم لفظ (من) لزوماً ، عدم المطابقة: لشبهه بالمجرد منها الذى حذفت بعدها (من) وأريد معناها . (شرح التسهيل : ٣،٥٩) .

(٣) الأنعام : (١٢٣) .

(٤) البقرة : (٩٦) .

(٥) سنن الترمذى : ٣٧٠/٤ بلفظ (إن من أحبكم إلىّ) باب البر والصلة (معالى الأخلاق) .

(٦) الأصول : ٦/٢ :٨ .

(٧) شرح التسهيل : ٦٠/٣ .

وأن لم تنو بأفعل التفضيل معنى من (بأن لم تنو به المفاضلة أصلاً أو تنويها لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل من سواه): فالمطابقة لشبهها بالمعرف بـ "ال" في الإخلاء عن لفظ (من) ومعناها نحو: الناقص والأشج أعدلا بنى مروان، أى: عادلاهم ونحو: محمد ﷺ أفضل قريش، أى: أفضل الناس من بين قريش [١].

❁❁❁

٣- ضمير الشأن:

ضمير الشأن: هو ضمير غائب يأتى في صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثة [٢] ، وهو ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديثين أو أحاديث [٣] فتقول: إنه أخواك قائمان وإنه أخوتك ذاهبون، لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا نثنية فيه ولا جمع [٤].

وهذا الضميرمخالف للقياس من خمسة أوجه وها هى بإيجاز:

أحدها: عوده على ما بعده لزوماً، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شى منها عليه.

الثاني: أن مفسره لا يكون إلاجملة مصرحاً بجزئيها عند جمهور البصريين.

الثالث: أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولايبدل منه.

الرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

الخامس: أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديثين أو أحاديث [٥].

ولذلك ذكر ابن هشام أنه لا ينبغى الحمل عليه إذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشرى في ﴿**إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ**﴾ [٦] إن اسم (إنّ) ضمير الشأن [٧].

---

(١) ينظر : شرح الأشموني : ٤٨/٣، ٤٩ ، توضيح المقاصد :م٢ جـ ٩٣٨/٣ .

(٢) شرح التسهيل : ١٦٣/١ .

(٣) المغنى : ٥٦٥/٢ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٤/١ ، شرح المفصل : ١١٤/٣ ، المغنى : ٤٩٠/٢ .

(٥) ينظر : المعنى : ٢ /٤٩٠ ، حاشية الصبان : ٢٣٩/١ ، ٢٣٨ .

(٦) الأعراف: (٢٧) .

(٧) الكشاف : ٩٤/٢.

والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قريء [١] (وقبيله) بالنصب إذ ضمير الشأن لا يعطف عليه [٢].

- وهناك العديد من الأبحاث عن (ضمير الشأن وأحكامه مفصلة ومواضعه العديدة في القرآن الكريم) وما يعنينا هنا هو ملازمته للإفراد وسبب ذلك.

❁❁❁

٤- الخبر:

خبر المتبدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المتبدأ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله منطلق فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق [٣] والخبر على ضربين: مفرد وجملة.

فإذا كان الخبر مفرداً: فهو من جهة الافراد والتثنية والجمع تابع للمتبدأ.

فإن كان مفرد اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو: زيد قائم ويقال في التثنية: الزيدان قائمان وفى الجمع: الزيدون قائمون.

فإن كان ذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو: هذا الثوب أخلاق (أى: بال) وهذه البرمة أعشار [٤].

ولا يقاس عليه: هذا الرجل أعضاءٌ وإن كان منقسماً إلى أعضائه.

وإن كان عكسه: فإن كان الخبر مما يقبل التثنية والجمع جامداً فلا يجوز (المخالفة) إلا على نحو: هذا الرجل أسد، فتقول: الرجال رجل واحد، تريد أنهم على قلب واحد أو على مذهب واحد. أو مشتقاً: فالمطابقة نحو: الرجالُ قيام [٥].

---

(١) قراءة النصب هى قراءة اليزيدى (إعراب القراءات الشواز لأبى البقاء : ٥٣٤/١) .

(٢) ينظر : المغنى : ٤٩١/٢.

(٣) شرح المفصل : ٨٧/١.

(٤) البرُمة (بالضم) : قدر من الحجارة ، وبرمة أعشار : مكسرة على عشر قطع أو عظيمة لا يحملها إلا عشرة (القاموس المحيط (برم) : ١٣٩٤/١ ، (عشر) : ٥٦٥/١) .

(٥) ولا يكون مفرداً إلا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى نحو قول الشاعر :

ألا إن جيرانى العشية رائح دعتهم دواع للهوى ومنادح

وإن لم يقبل التثنية والجمع كأفعل التفضيل: فإن كان بـ "من " فهو في معنى الجمع أو مضافاً إلى جامد اسم جمع جاز نحو: هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غيره لم يجز أن تقول: هؤلاء أول رجل، بل أول رجال، أو إلى مشتق فقيل يجوز بلا تأويل نحو: هؤلاء أول طاعم وقيل يجوز بتأويل حذف اسم جمع أى: أول حزب طاعم أو على معنى الفعل: أى أول من طعم. (وسيأتى الحديث عن بنية أفعل التفضيل من حيث الإفراد والتثنية والجمع مفصلاً بمشيئة الله).

– وان كان المتبدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة: جاز أن يفرد نحو: الجيش منهزم، أو جامدُهُ فلا يفرد إلا بحسب القصد (١).

قال الزجاج: (الجيش رجل، يكره لتوهم التقليل، أما إذا عرف المعنى فيسوغ نحو: جيشهم إنما هو فرسٌ ورجلُهُ، تريد: خيل ورجال أى: ليسوا بكثيرى الأتباع) (٢).

وإن كان عكسه (أي: مجموع اللفظ مفرد المعنى) كرجل يسمى زيوداً فحكمه حكم ما هو مفرد في اللفظ والمعنى(٣).

ومما يؤكد اشتراط التوافق بين المتبدأ والخبر في الإفراد والتثنية والجمع: أننا إذا نظرنا إلى المبتدأ الذي هو وصف رافع لمستغنى به عن الخبر نجد أن لهذا الوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال:

الحالة الأولي: أن يتطابقا في الإفراد نحو أقائم زيد ؟ وحنيئذ يجوز في الوصف وجهان.

الوجه الأول: أن يعرب متبدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

الوجه الثاني: أن يعرب خبراً مقدماً وما بعده متبدأ مؤخراً.

= أى : جمع رائح ، وليس بجيد ، وقيل إن أردت بالجمع كلية جاز إفراد الخبر نحو قول الشاعر :

نصبن الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأعين أعداءٍ وهن صديق

أى : وكل واحدة منهن صديق ، قيل ومنه **(وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا)** النساء (٦٩) – لم تأت (رفقاء) لأنه أراد : كل واحد منهم رفيق (التذييل : ٢٤/٤ ، ٢٥) .

(١) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٤/٤، ٢٦ ، الارتشاف : ١١١٣/٣ ، ١١١٤ .

(٢) معانى القرآن للزجاج : ١٢٣/١ .

(٣) التذييل والتكميل : ٢٦ .

فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية فلما تعارضا الأصلان تساقطا ، ومنه قوله تعالى: ﴿**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ (١).

الحالة الثانية: أن يتطابقا تثنية وجمعاً نحو: أقائمان الزيدان ؟ وأقائمون الزيدون ؟.

وفي هذه الصورة يجب أن يعرب الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذين المثالين لتحمله ضمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جارٍ مجرى الفعل فلايثنى ولا يجمع إلا على لغة (أكلوني البراغيث).

الحالة الثالثة: ألا يتطابقا ولها صورتان:

صورة ممتنعة:بأن يكون الوصف مثنى أو مجموعاً والمرفوع مفرداً نحو: أقائمان زيد فهذا تركيب غير صحيح.

وصورة جائزة: بأن يكون الوصف مفرداً والمرفوع مثنى أوجمعاً نحو: أقائم الزيدان أقائم الزيدون وفي هذه الصورة يتعين أن يكون الوصف ميتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر (٢).

وهذه الأحكام مبنية على قاعدتين:

إحداهما: وجوب موافقة الخبر للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع.

الثانية: أن الفاعل إذا كان مثنى أو جمعاً لا نلحق بالفعل علامة التثنية والجمع (الا على لغة أكلوني البراغيث).

❁❁❁

٤ - الصفة:

---

(١) مريم : (٤٦) – والأول أولى لأن (عن آلهتى) معمول (راغب) فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى منه.

أما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ، لأن (أنت) أجنبى من (راغب) على هذا التقدير لأنه مبتدأ ، فليس لـ(راغب) عمل فيه لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

(٢) ينظر: شرح الأشمونى على الألفية : ١ /١٩٢ ، شرح ابن طولون على الألفية : ١٧٨/١.

إن رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر سمى جارياً على من هو له وتعينت المطابقة نحو ﴿ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ (١)، ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (٢)﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ﴾ (٣)، ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (٤)، ﴿تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ (٥)كما تقول في الفعل: زيد قام وهند قامت والزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن (٦).

فالصفة تتبع الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع إذا رفعت ضمير الموصوف سواء كان معناها له أو لسببه نحو: مررت برجل حسن أو حسن الوجه ومررت برجلين حسنين أو حسنا الوجه.

قال ابن أبى الربيع: (العرب تجرى السببى مجرى الضمير في أبواب منها هذا الباب، يجرى عندهم: مررت برجل عاقل أبوه مجرى: مررت برجل عاقل، ألاترى أنك تخبر عن الاسم بما يكون من سببه، فتقول: كان زيد عالماً أبوه وألا ترى أن السببى والضمير في باب الاستغال يجريان مجرى واحداً فتقول: زيدٌ ضربته كما تقول: زيد ضربت أخاه، وكان ذلك لأن العرب تقول: أكرمت زيداً، وزيداً لم تكرمه نفسه وإنما أكرمت أخاه أو أحداً بسببه، فلما كان ذلك عندهم يكثر جرى السببى عندهم في أبواب مجرى الضمير) (٧).

وإن رفع سببه أفرد مطلقاً كرفعه الظاهر فحكم النعت في ذلك كحكم الفعل الواقع موقعه، تقول في المثنى: مررت برجلين قائم أبواهما بافراد (قائم) وإن كان المنعوت مثنى، كما تقول في الفعل: قام أبواهما بإفراد الفعل، وتقول في جمع التذكير: مررت برجال قائم آباؤهم بإفراد (قائم) وإن كان الموصوف جمعاً كما تقول في الفعل: قام آباؤهم بإفراد الفعل ولما كان السببى كالفعل ضعف: جاءنى رجل قاعدون علمانه، لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه، ولحاق علامتى التثنية والجمع في الفعل المسند إلى

(١) الدخان : (٥١) .
(٢) الحاقة : (٢١) .
(٣) التحريم: (١٠) .
(٤) النمل : (١٢) .
(٥) الإسراء : (١٠١) .
(٦) شرح ابن طولون : ٥٣/٢ .
(٧) البسيط : ٢٩٨/١، ٢٩٩ .

ظاهر مثنى أو مجموع ضعيف، لكن ضعف (قاعدون غلمانه) أقل من ضعف (يقعدون غلمانه) لأن الألف والواو في الفعل فاعل – في الأغلب الأكثر – وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف بخلاف الألف والواو في مثنى الاسم ومجموعه، فإنهما حرفان وضعاعلامتين للمثنى والمجموع ولو كان فاعلين لم ينقلبا في حالتى النصب والجر نحو: رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو: الزيدان والزيدون.

وإنما جاز: قام رجل قعود غلمانه – وإن كان قعودٌ أيضاً جمعاً كقاعدون – لأنك إذا كسّرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته، لأن الفعل لا يكسر، فلم يكن في قعودٍ غلمانُه شبه اجتماع فاعلين، كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر، إلا أن تُخرج الواو عن الاسمية إلى الحرفية، أو تجعل المظهر بدلاً من المضمر أو تجعل الفعل خبراً مقدماً على المتبدأ(١).

فعلى هذا يضعف: مررت برجل قاعدين أبواه، أو برجل قاعدان أبواه لأنه كيقعدان أبواه، بل الوجه: برجل قاعدٍ أبواه، أو برجل قاعدان أبواه (٢).

ولا يجوز تثنية الوصف الرافع السببى أو جمعه جمع مذكر سالم إلا على لغة طىء فتقول في المثنى: مررت برجلين قائمين أبواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير: مررت برجال قائمين آباؤهم.

ويستثنى من موافقة النعت للمنعوت: الوصف باسم التفضيل إذا استعمل ب "من" أو أضيف إلى نكرة – كما سبق.

---

(١) وفى الراجح ثلاثة آراء :

الأول : أن جمع التكسير في الوصف – أفصح من الإفراد .

الثاني : أن إفراد الوصف أفصح من تكسيره .

الثالث : التفصيل فإذا كان النعت تابعاً لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح ، وإن كان لمفرد أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالإفراد أفصح .

واتفق الجمع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة . (التصريح : ١١٠/٢ ، توضيح المقاصد : م٢ جـ٩٥١/٣) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى : قسم ام٩٩٥/٢ ، شرح الأشمونى : ٣ /٦١ ، التصريح : ١١٠/٢ .

❁❁❁

رابعاً التذكير والتأنيث:

هذا الشرط كالذي قبله في أن معظم الوظائف النحوية يجوز في بنيتها الصرفية أن تذكر وأن تؤنث، وتظهر أهمية هذا الشرط عند مراعاة الجوانب الأخرى غير الصرفية فيظهر أثره جلياً في الوظائف النحوية التى ترتبط بوظائف نحويةأخرى مثل:

١ – الخبر:

يجب – أيضاً – مطابقة الخبر للمبتدأ في تذكيره وتأنيثه، فإن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو: الاسم كلمة، وفاطمةُ هذا الرجل، إذا كان اسمه فاطمة.

وإن كان غيره صفة : فالموافقة وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقى كقول الشاعر:

إذ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرّبَعِيّ حاجِبُهُ والعينُ بالإثْمدِ الحارِيّ مَكْحولُ (١)

أى: عضو أو شيء مكحول، وإذا كان جامداً فلا تكون المخالفة إلا على التحقير نحو: هذا الرجل امرأة، أوعلى التنكير نحو: هذه المرأة رجلُ (٢).

❁❁❁

٢ - الصفة:

---

(١) من البسيط لطفيل الغنوى (ديوانه : ٣٩)

الحُوة (بالضم) : سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد ، وحوى فهو أحوى يعنى : ظبياً أحوى ، الربعى : مانتج في الربيع وهو أفضل النتاج ، الحارى المنسوب إلى الحيرة . (القاموس المحيط (حير) : ٤٨٨/١، اللسان : حوى ، ربع) .

الشاهد : تذكير "مكحول" وهو خبر عن " العين " المؤنثة ضرورة ، ومسوغ ذلك أن العين بمعنى (الطرف) وهو مذكر .

الكتاب : ٤٦/٢ ، شرح المفصل : ١٨/١٠ ، شرح الجمل : ٣٧٣/٢ ، التذييل والتكميل : ٢٤/٤ .

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ٢٣/٤ ، ٢٤ ، الارتشاف : ١١١٢/٣ ، ١١١٣ .

تتبع الصفة الموصوف في التذكير والتأنيث إذا رفعت ضمير الموصوف سواء كان معناها له أو لسببه نحو: مررت برجل حسن أوحسن الوجه ومررت بامرأة حسنة أو حسنة الوجه.

وإن رفع سببه وافق في التذكير والتأنيث مرفوعه لا متبوعه تقول: مررت برجل قائمة أمه بتأنيث " قائمة" لأنها مسندة إلى الأم وإن كان الموصوف مذكراً، أو بامرأة قائم أبوها بتذكير " قائم " لأنه مسند إلى الأب وإن كان الموصوف مؤنثاً كما تقول في الفعل: قامت أمه في المثال الأول وقام أبوها في المثال الثاني [١].

وتقول: مررت برجلين حسنة جاريتهما، كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث فتقول: مررت برجلين حسنت جاريتهما.

ويذكر الوصف إذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث أو حقيقياً مفصولاً كالفعل.

- فلما كان السببى كالفعل حسن: قاعد غلمانه كما حسن: يقعد غلمانه وحسن – أيضاً – قاعدةٌ غلمانه لأن الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه [٢].
- وهذه المطابقة بين النعت والمنعوت مشروطة بألايمنع مانع منها وذلك بأن يكون الوصف غير جار على فعله وهو مالا يكون مجيئة فى بابه مطرداً نحو: فعول بمعنى فاعل كضروب بمعنى ضارب وفعيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح وكذلك مفعال نحو: رجل مضراب....الخ.

فإنه إذ ذاك يتبعه في ثلاثة من ثمانية وهى: الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع، بخلاف التذكير والتأنيث لأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير التاء نحو: مررت برجل صبور وبامرأة صبور وبرجلين صبورين وبامرأتين صبورين وبرجال صبر وبنساء صبر [٣].

❁❁❁

(١) ينظر : التصريح : ٢/١١٠ .
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى : م اجـ٢/٩٩٣ ، التصريح : ٢ /١١٠ .
(٣) شرح الجمل : ١ /١٩٦ ، ١٩٧ .

المبحث الثاني
أثر الشرط الصرفى في تحديد الوظيفة النحوية لبنية سابقة أولا حقة

وهذا التحديد معتمد على طبيعة العلاقة بين المفردات في التراكيب.

أولاً: تحديد الوظيفة النحوية لبنية سابقة:

ويظهر ذلك جلياً في:

١ – أسماء الشرط والاستفهام:

إذا وقعت أداة الشرط بعد حرف جر أو مضاف فهى في محل جر نحو: بمن تمرر أمرر وغلام من تضربه أضربه.

فإن لم يدخل عليها حرف جر فلا يخلو اسم الشرط من أن يقع على زمان أو مكان أو حدث.

فإن وقع على زمان فهو ظرف زمان نحو: متى ما يقم أقم، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ (١).

وإن وقع على مكان فهو ظرف مكان نحو: حيثما تكن أكن معك.

وإن وقع على حدث فمفعول مطلق نحو: أى ضرب تضرب أضرب.

فإن كان غير ذلك من الأسماء فلا يخلو الفعل الذي بعدها من أن يكون متعدياً أو غير متعد.

فإن كان غير متعد فهى مبتدآت نحو: من يقم أقم معه.

وإن كان متعدياً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو غير ذلك.

فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعود على اسم الشرط فهى مبتدآت نحو: من يضرب زيداً أضربه.

وإن كان غير ذلك فلا يخلو الفعل أن يكون قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه فإن كان لم يأخذه فهى مفعول نحو: من تضرب أضرب.

وإن كان قد أخذ مفعوله نحو: من يضربه زيد أضربه ومن يضرب زيد أخاه أضربه فهى من باب الاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها (٢).

---

(١) النساء : (٧٨) .

(٢) ينظر: شرح الجمل: ٢ /٢٠١، حاشية الصبان: ١١/٤، الهمع: ٣٤١،٣٤٢/٤.

وأسماء الاستفهام مثل أسماء الشرط في هذا التفصيل: فإن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو ﴿**عَمَّ يَتَسَاءلُونَ**﴾(١) ونحو صبيحة أى يوم سفرك ؟ وغلام من جاءك ؟

وإن وقعت على زمان أو مكان فهى مفعول فيه نحو قوله تعالى: ﴿**أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾(٢) و﴿**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**﴾ (٣).

وإن وقعت على حدث فهى مفعول مطلق نحو ﴿**أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**﴾ (٤) وإن وقع بعدها اسم نكرة نحو " من أب لك " فهى مبتدأ.

وإن وقع بعدها اسم معرفة نحو " من زيدُ" فهى خبر أو مبتدأ (ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط).

وإن وقع بعدها فعل قاصر فهى مبتدأه نحو: من قام ؟

وإن وقع بعدها فعل متعد واقعاً عليها فهى مفعول به نحو ﴿**فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ**﴾ (٥).

وإن كان واقعاً على ضمير نحو " من رأيته" أو متعلقها نحو من رأيت أخاه " فهى مبتدأه أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور (٦).

❁❁❁

٢ – لله كم لله الخبرية:

حكم " كم" الخبرية في الإعراب حكم " كم" الاستفهامية تماماً فـ "كم" لا يخلو أن يكون قبلها حرف جر أو مضاف أولا يكون: فإن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهى في موضع خفض به نحو: على كم مسكين تصدقتُ، ورقبة كم أسير فككتُ.

وإن لم يتقدم عليها حرف جر فلا يخلو أن تكون كناية عن ظرف زمان أو ظرف مكان أو مصدر أولا تكون كناية عن شيء من ذلك ، فإن كانت كناية عن ظرف

---

(١) النبأ : (١) .
(٢) النحل : (٢١) .
(٣) التكوير : (٢٦) .
(٤) الشعراء : (٢٢٧) .
(٥) غافر : (٨١) .
(٦) ينظر : المغنى : ٢ /٥٣٨ .

زمان أو مكان أو مصدر فهى في موضع نصب نحو: كم يوم صمتُ، كم ميل سرتُ، كم ضربةٍ ضربت ، وإن لم تكن كناية عن شيء من ذلك فلا يخلو أن يكون بعدها فعل أولا يكون.

فإن لم يكن بعدها فعل فهى في موضع رفع نحو: كم غلامٍ لك، والمعنى كثير من الغلمان لك.

وإن كان بعدها فعل فلا يخلو من أن يكون متعدياً أو غير متعد: فإن كان بعدها فعل غير متعد: فهى مبتدأ نحو: كم رجلٍ قام.

وإن كان بعدها فعل متعد فلا يخلو أن يكون مسنداً إلى ضمير يعود على " كم" أولا يكون.

فإن كان مسنداً إلى ضمير يعود على " كم": فهى مبتدأ نحو: كم غلام جاءك و ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ﴾(١).

وإن لم يكن فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذ معموله أولا يكون أخذه: فإن لم يكن قد أخذ معموله: فهى معمولة له نحو: كم رجال صحبتُ فـ " كم " في موضع نصب مفعول وقدم لصدارتها أيضاً في الخبر على حدها في الاستفهام حملاً على " رب"، وإن كان قد أخذ معموله ففيها وجهان الرفع على الابتداء والنصب بفعل مضمر يفسره المذكور (باب الاشتغال) نحو: كم رجل ضربته (٢).

❁❁❁

ثانياً: تحديد الوظيفة النحوية لبنية لا حقة:

ولمعرفة ذلك نسوق الأمثلة التالية:

١– ضمير الفصل:

فضمير الفصل: ضمير رفع منفصل يؤتى به بين المبتدأ والخبر وما أصله المبتدأ والخبر ليفيد أن ما بعده خبر لا تابع كما أنه يفيد التوكيد والاختصاص.

ويشترط فيه:

١ – أن يطابق ما قبله في حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه.

---

(١) البقرة : (٢٤٩) .

(٢) ينظر : شرح الجمل : ٢ /٥٠ ، ٥١ ، شرح الأشمونى : ٨٤/٤ ، المساعد : ٢ /١١٤ ، ١١٥ ، الهمع : ٣٨٦/٤ ، ٣٨٧ ، شرح المفصل : ١٢٨/٤ .

٢ – أن يكون ما قبله مبتدأ (خلافاً للأخفش) أو ما كان مبتدأ ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء.

٣ – ان يكون ما بعدة معرفة أو مضارعاً لها في عدم قبول حرف التعريف(١).

وفصل ابن هشام شروط ضمير الفصل فذكر أنها ستة: شرطان فيما قبله وشرطان فيما بعده وشرطان في الضمير نفسه.

فيشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو ﴿**وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾(٢).

الثانى: كونه معرفة.

ويشترط فيما بعده أمران:

أحدهما: كونه خبر المبتدأ في الحال أو فى الأصل.

الثاني: كونه معرفة في أنه لم يقبل (ال).

ويشترط له نفسه أمران:

أحدهما:أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع(زيد إياه الفاضل) و(أنت إياك العالم).

الثانى: أن يطابق ما قبله فلا يجوز " كنت هو الفاضل " (٣).

ومما قارب المعرفة: أفعل التفضيل نحو: كان زيد هو خيراً منك، وحسبتنى أنا خيراً منك، لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف ويمتنع دخول الألف واللام عليه، لأن الألف واللام تعاقب " من " فلا تجامعهما فجرى مجرى العلم في امتناعه من الألف واللام، وليس بمضاف مع أن " من" تخصصه لأنها من صلته فطال الاسم بها، فصارت كالصلة للموصول (٤).

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ /١٦٧ ، ١٦٨ .

(٢) البقرة : (٥) .

(٣) المغنى : ٢ /٥٦٨ ، ٥٦٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ١١٢/٣ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١ /٤٦٩ .

وحكى ابن مالك إجازة البعض وقوع ضمير الفصل بين نكرتين فقال: (وأجازاً أيضاً قوم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين نحو " حسبت خيراً من زيد هو خيراً من عمرو "، ذكر ذلك سيبويه عن بعض المتقدمين وأنكره انكاراً شديداً) (١).

قال سيبويه: (هذا باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلاً، ولكن تكون بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك " ما أظن أحداً هو خير منك " و " ما أجعل رجلاً هو أكرم منك " و " ما أخال رجلاً هو أكرم منك " ولم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أن " كلهم وأجمعين " لا يكرران على نكرة فاستقبحوه أن يجعلوها فصلاً على النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة، وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع فزعم يونس أن أباعمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في هذه في اللحن..... وذلك أنه قرأ(٢): ﴿**هَـؤُلاء بَنَـاتِي هُـنَّ أَطْهَـرُ لَكُمْ**﴾(٣) بالنصب) (٤).

ومن وقوع الفصل في النكرات: ماذكره الكوفيون في قوله تعالى:﴿**أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِـنْ أُمَّـــةٍ**﴾(٥) قال الأنبارى وأجاز الكوفيون أن تكون "هى" عماداً، وهو الذي بسميه البصريون فصلاً، وليس كذلك، لأن من شرط العماد أو الفصل أن يكون بين معرفتين أو بين معرفة وما يقارب المعرفة وهنا وقعت بين نكرتين) (٦).

والأولي: القول بعدم وقوع الفصل في النكرات لما علل به سيبويه وأما الآية السابقة فيمكن تخريجها على أن ما بعد (هى) هو التركيب (أربى من) وهو شبيه بالمعرفة في امتناع دخول (ال) عليه كما في قوله تعالى: ﴿**إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَـالًا وَوَلَـدًا**﴾

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٢٤٤/١ .
(٢) المحتسب : ٣٢٥/١ .
(٣) هود : (٧٨) .
(٤) الكتاب : ٣٩٥/٢ ، ٣٩٦ .
(٥) النحل : (٩٢) .
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن : ٨٣/٢ .
– وينظر الخلاف في ضمير الفصل أهو اسم أم حرف وموضعه من الإعراب ... الخ في : شرح الجمل : ٦٥/٢ ، شرح التسهيل : ١٦٧/١ ، شرح الكافية الشافية : ٢٤٤/١ ، الارتشاف : ١٦٧/١ ، شفاء العليل: ٢٠٨/١ ، المغنى : ٥٦٩/٢ ، ٥٧٠ وغيرها .

[1]أما ما قبل (هى) في الآية نفسها فهى كلمة " أمة" وهى كلمة فيها عموم لا يخصصه اقترانها بـ "ال" ولعل هذا ماسوغ وقوع ضمير الفصل بينهما.

ويتعين أن يكون الضمير مبتدأ في عدة مواضع هى:

١ – إذا كان بعده فعل وقبله ضمير ودخلت عليه لام الابتداء كقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ**﴾ [2].

٢ – إذا وقع بعده فعل وقبله اسم ظاهر كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ**﴾[3].

٣ – إذا وقع بعده اسم مرفوع وكان قبله فعل ناسخ كقراءة رفع (أقل) [4] في قوله تعالى: ﴿**إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا**﴾ [5].

٤ – إذا وقع بعده اسم مرفوع وقبله ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿**يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ [6] حيث إن ضمير الشأن لا يؤكد وهو غير مطابق، كما أنه لا يصلح أن يكون فصلاً للمخالفة في التكلم والغيبة.

٥ – إذا كان قبله اسم نكرة كقوله تعالى: ﴿**أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ**﴾[7]وسبق تخريجها.

ويتعين الفصل: إذا وقع بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوباً نحو: ظننت زيداً هو المنطلق وكان زيد هو القائم.

أو إذا دخلت لام الابتداء على الضمير وانتصب ما بعده نحو: إن كان زيد لهو القائم، وإن كان أيضاً بعد مضمر نحو: إن كنت لأنت الكريم[8]، ومنه قوله تعالى:﴿**وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ**﴾[9].

---

(١) الكهف : (٣٩) .

(٢) الحجر : (٢٣) .

(٣) السجدة : (٢٥) .

(٤) قراءة الرفع قرأبها عيسى بن عمر على أن " أنا " مبتدأ و " أقل" خبره ، والجملة في موضع المفعول الثاني (إعراب القراءات الشواذ لأبى البقاء : ١٨/٢، ١٩).

(٥) الكهف : (٣٩) .

(٦) النمل : (٩) .

(٧) النحل : (٩٢) .

(٨) ينظر : المساعد : ١٢٣/١ .، الهمع : ١ /٢٤٠ .

(٩) آل عمران : (١٨٠) .

قال سيبويه: (ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿**وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ**﴾ كأنه قال: ولايحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم، ولم يذكر البخل احتزاءً بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره (يبخلون) ومثل ذلك قول العرب: من كذب كان شراً له، يريد كان الكذب شراً له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب يعلم أنه الكذب لقوله " كذب ") [(١)].

– ومنه قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ**﴾ [(٢)] فـ " هم": يتعين أن يكون فصلاً ولايحتمل غيره. [(٣)]

ويتعين الضمير للتوكيد: في نحو قوله تعالى: ﴿**إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا**﴾ [(٤)] فإن كانت "ترنى" بصرية فـ " أنا" توكيد لا غير، وإن كانت علمية احتمل الفصل والتوكيد، وجواز التوكيد لأنه بعد مضمر والمضمر يؤكد بالمضمر المرفوع سواء كان الأول مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره [(٥)].

ويحتمل الضمير الفصل والابتداء: إن وقع بعد اسم ظاهر أو دخلت عليه اللام مطلقاً سواء كان بعد اسم ظاهر أو مضمر ومنه: قوله تعالى: ﴿**وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [(٦)]وقوله: ﴿ **وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ**﴾ [(٧)] وقوله: ﴿**فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ [(٨)] فتحتمل هذه الآيات الفصل والابتداء لكون ما قبلها ظاهراً ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر قوى[(٩)].

---

(١) الكتاب : ٣٩١/٢ .
(٢) الصافات : (٧٧) .
(٣) البحر: ٧ /٣٦٤ .
(٤) الكهف : (٣٩) .
(٥) ينظر شرح المفصل : ١١١/٣ ، البحر المحيط : ٦ /١٢٩ ، إعراب القراءات الشواذ : ١٨/٢ .
(٦) البقرة : (٥) .
(٧) البقرة : (١٥٧) .
(٨) آل عمران : (٩٤) .
(٩) ينظر المغنى: ٥٧١/٢، البحر المحيط: ١ /٤٣ ، ٢ /٢٠٠ ، ٤/٣ .

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـذَا لَهُـوَ الْقَصَـصُ الْحَـقُّ﴾ (١) وقوله:﴿وَإِنَّ اللهَ لَهُـوَ الْعَزِيـزُ الْحَكِيمُ﴾ (٢) وقوله: ﴿أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ (٣)وتحتمل هذه الآيات الفصل والابتداء ولا يجوز أن يكون توكيداً لحيلولة اللام بينهما (٤).

ويحتمل الضمير الفصل والتوكيد: إذا وقع بعد فعل ناسخ وضمير مطابق له ولم تدخل عليه اللام ومنه: قوله تعالى:﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَـيْهِمْ﴾ (٥)،﴿إِن كُنَّـا نَحْـنُ الْغَـالِبِينَ﴾ (٦)، ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى﴾(٧)، ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ (٨).(٩)

ويحتمل الابتداء والتوكيد: إذا وقع بعده فعل وقبله ضمير لم تدخل عليه لام الابتداء كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ (١٠).

ويحتمل الفصل والابتداء والتوكيد: إذا كان بعده اسم مرفوع وقبله ضمير لم تدخل عليه لام الابتداء نحو: أنت أنت الصادق، أنت أنت المسافر وقوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُـمْ هُـمُ السُّـفَهَاء﴾ (١١) وقوله تعالى: ﴿إِنَّـهُ هُـوَ التَّـوَّابُ الـرَّحِيمُ﴾ (١٢) و﴿إِنَّـكَ أَنـتَ الْوَهَّابُ﴾(١٣).

❁❁❁

(١) آل عمران : (٦٢) .
(٢) سورة البقرة : (٤٨٢) .
(٣) يوسف : (٩٠) .
(٤) البحر : ٣٤٢/٥ .
(٥) المائدة : (١١٧) .
(٦) الأعراف : (١١٣) .
(٧) النجم : (٥٢) .
(٨) القصص : (٥٨) .
(٩) ينظر المغنى : ٥٧١/٢ ، الهمع : ١ /٢٣٧ ، التبيان : ٤٧٧/١ ، البحر : ٣٦١/٤ ، ٨ /١٧ .
(١٠) الحجر : (٩) .
(١١) البقرة : (١٣) .
(١٢) البقرة : (٣٧) .
(١٣) آل عمران : (٨) .

٢ – معمول اسم الفاعل واسم المفعول:

يختلف معمولهما باختلاف بنيتها من جهة اقترانها ب "ال" وعدمه.

أمّا اسم الفاعل: فيعمل عمل الفعل المشتق منه إن متعدياً وإن لازماً فالمتعدى نحو: هل مكرم سعيد ضيوفه ؟ واللازم نحو: خالد مجتهدٌ أولادُه ، ولا تجوز إضافته إلى فاعله فلا يقال: هل مكرمُ سعيد ضيوفة ؟

وشرط عمله أن يقترن بـ "ال" فإن اقترن بها لم يحتج إلى شرط غيره فهو يعمل ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً معتمداً على شيء أو غير معتمد نحو: جاء المعطى المساكين أمس أو الآن أو غداً.

فإن لم يقترن بها فشرط عمله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وأن يكون مسبوقاً بنفى أو استفهام أو اسم مخبر عنه به أو موصوف أو اسم يكون هو حالاً منه.

– ولا داعى للتفصيل في هذه الجوانب وما يعنينا هو أن معمول اسم الفاعل يختلف باختلاف بنيته إن كان مجرداً من (ال) أو مقترناً بها – وفيما يلى ما يكفى لبيان ذلك:

فإن كانت فيه الألف واللام: فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لأن جمع التكسير يجرى مجرى المفرد في جميع أحواله.

فان كان مفرداً فلا يخلو أن يكون في معموله الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أو لايكون.

فإن كان في معموله الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام: جاز فيه وجهان: الخفض والنصب، مثال ذلك: جاءني الضاربُ الرجل ورأيت الضاربَ غلامَ الرجلِ.

فان لم يكن في معموله الألف واللام ولا مضافاً لما فيه الألف واللام: لم يجز إلا النصب، مثاله: جاءنى الضاربُ زيداً.

وإن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة: فلا يخلو أن تثبت النون أو تحذفها.

فإن أثبتها: فالنصب ليس إلا، مثاله: هذان الضاربان زيداً وهؤلاء الضاربون زيداً قال تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (١).

فان حذفتها: فلا يخلو من أن تحذفها للطول أو للإضافة.

فان حذفتها للطول: فالنصب ليس إلا، مثال ذلك: هذان الضاربا زيداً وهؤلاء الضاربو زيداً.

---

(١) النساء : (١٦٢) .

وإن حذفتها للإضافة: فالخفض ليس إلا، مثال ذلك: هذان الضاربا زيد وهؤلاء الضاربو زيد وقال تعالى: ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ** ﴾ (١) وقد ينصب على قلة (٢).

فان لم يكن فيه الألف واللام: فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضى.

فان كان بمعنى الحال والاستقبال: جاز فيه وجهان: حذف التنوين والنون وإضافته مثل: هذا ضاربُ زيدٍ وهذان ضاربا زيدٍ وهؤلاء ضاربو زيد وإثباتهما والنصب مثال ذلك: هذا ضاربٌ زيداً وهذان ضاربان زيداً وهؤلاء ضاربون زيداً.

هذا...إذا لم يفصل بين اسم الفاعل ومفعوله الظاهر كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**﴾(٣) و ﴿ **هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ** ﴾ (٤) بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالإضافة، فالآية الأولى قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب (٥) والثانية قرأها غير أبى عمرو بالحفض وأبو عمرو وحده بالنصب (٦).

وإذا فصل بينهما يجب النصب لتعذر الإضافة بالفصل نحو قوله تعالى : ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً** ﴾(٧) .(٨)

وإن كان بمعنى المضى: فلا يجوز إلا حذف التنوين والنون مع الإضافة خلافاً للكسائى فإنه يجيز ذلك(١).

---

(١) الحج : (٣٥) .

(٢) المساعد : ٢ /٢٠٣ قال : (كقراءة الحسن وبعض رواة أبى عمرو (والمقيمى الصلاة) بنصب الصلاة والجر هو الأكثر) والتقدير : والمقيمين فحذف النون تخفيفاً لا للإضافة (إملاء ما من به الرحمن : ١٤٤/٢) .

(٣) الطلاق : (٣) .

(٤) الزمز : (٣٨) .

(٥) قرأ حفص (بالغ) بغير تنوين (أمره) بالخفض والباقون بالتنوين ونصب أمره . (التيسير في القراءات السبع : ٢١١/١ ، الاتحاف : ١ /٥٤٦ .

(٦) أبو عمرو " كاشفاتٌ ضرَه " و " ممسكاتٌ رحمتَه " بالتنوين فيهما ونصب ضره ورحمته والباقون بغير تنوين وخفض . (التيسير : ١٩٠/١ ، الاتحاف : ٤٨١/١ ، التبيان : ١١١/٢).

(٧) البقرة : (٣٠) .

(٨) التصريح : ٢ /٦٩ .

أما اسم المفعول: فيعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له في المعنى نحو " مضروب" فإنه يعمل عمل " ضرب " فيرفع نائب فاعل فتقول: زيد مضروب أبوه، كما تقول: ضرب أبوه. فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحداً ونصب ما سواه كالمعطى كفافاً يكتفى [٢].

واسم المفعول كاسم الفاعل في أنه يعمل إن كان مقترناً بـ " ال " مطلقاً وإن كان مجرداً فالشروط السابقة في اسم الفاعل.

وبنفرد عن اسم الفاعل: بأنه قد يضاف إلى اسم مرتفع به معنى بعد تحويل الاسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به كمثال ابن مالك (محمودُ المقاصدِ الورع) أصله: الورع محمودةٌ مقاصده فـ " مقاصده " رفع بمحمودة على النيابة، فحول إلى: الورع محمودٌ المقاصدَ بالنصب على ماذكر ثم حول إلى محمود المقاصدِ بالجر [٣].

ولابد من تحويل الإسناد عنه: لأن الوصف عين مرفوعه في المعنى فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة فراراً من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لا ثنين [٤].

٣ – الحـال:

---

(١) ينظر: شرح الجمل : ١ /٥٥٢، ٥٥٣ ، المساعد ٢ /٢٠٠، الهمع : ٥ /٨٣.

(٢) فـ " ال" موصوله ومعطى : صلتها ، هى : مبتدأ ، يكتفى : خبره ، وأول مفعولى المعطى ضمير " ال" وثانيهما " كفافاً " واستتر الأول لنيابته عن الفاعل .

(٣) شرح الأشمونى : ٢ /٣٠٢ ، ينظر : توضيح المقاصد :م٢ جـ ٣ /٨٦٠ ، ٨٦١ .

(٤) حاشية الصبان : ٢/٣٠٢، ٣٠٣ – (وهذا الانفراد ليس على اطلاقه لأن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز إضافته إلى مرفوعه إذا قصد ثبوت معناه فيعامل معاملة الصفة المشبهة نحو : زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد : حسن الوجه . وهذا باتفاق . واسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقاً كما = =قال البعض ، وفي اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف) ينظر تفصيل ذلك وشواهده في: شرح الأشمونى ومعه حاشية الصبان : ٢/٣٠٣ .

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً [١] ولأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين أمثالها – أعنى وصفها – أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها – أعنى حالها – لأن الأولى أن يتبين الشيء أولاً ثم يتبين الحدث المنسوب إليه ثم يتبين قيد ذلك الحدث [٢].

قال الفارسى: (وإذا قلت: جاء رجلٌ راكبٌ قبح أن تنصبه على الحال لأن هذا الكلام قليل الفائدة وإذا كان قليل الفائدة وجب أن تصفه لتخلصه إلى ما يصح أن يزيد عنه في الخبر وهى الصفة وإذا لم تصفه وأخبرت عنه زيادة خبر فقد نزلته منزلة الكلام الكثير الفائدة وأنت إلى أن تقويه بالصفة ليلحق بالكثير الفائدة أولى فلذلك قبح) [٣].

أما متبوع الصفة فلا يشترط فيه ذلك ولكن يشترط في الصفة أن تطابق موصوفها تعريفاً وتنكيراً فـ " راكباً " في نحو: جاء الرجل راكباً لا يكون إلا حالاً لأن المتبوع معرفة والتابع نكرة.

قال سيبويه: (واعلم أن كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر، وذلك قولك: مررت بأخويك قائمين، فالقائمان هنا نصب على حد الصفة في النكرة) [٤] ويقصد بالخبر الحال.

ويظهر هذا الفرق في الجمل فهى بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

هذا.... وقد جاء صاحب الحال نكرة على غير الغالب بشرط وجود مسوغ قال ابن مالك: (كما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ) [٥].

ومن هذه المسوغات:

---

(١) التصريح : ١ /٣٧٥ .
(٢) شرح الكافية : قسم ١ م٢/٦٤٢ .
(٣) المسائل المنثورة :٣٠ .
(٤) الكتاب : ٢/٨، ٩.
(٥) شرح التسهيل : ٢ /٣٣١ .

١ – أن تخصص النكرة بوصف أو إضافة أو عمل، فالوصف نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۞ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾ (١) والإضافة نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾(٢) والعملُ مثل: مررت بضارب هنداً قائماً (٣).

٢ – أن يتقدم عليها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام، فالنفى كقول تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ (٤) فجملة لها كتاب معلوم: جملة حالية. والنهى كقول الشاعر:

لا يَـرْكَنَنْ أَحـدٌ إلى الإحْجَـامِ مُشَـوَّهُونْ يـــومَ الـــوَغَى مُتَخوّفـــاً لحِمـــامِ (٥)

فـ " متخوفاً " حال من " أحد ".

والاستفهام نحو: هل وفَاك رجلُ صاحباً ؟

٣ – أن تتقدم الحال على النكرة مثل: في الدار جالساً رجلُ (٦) ، وقول الشاعر:

لميَّـــةَ موحِشـــاً طَلَـــلُ مُشَـــوَّهُونْ يلـــوحُ كأنَّـــه خِلَـــلُ. (٧)

---

(١) الدخان : (٤ ، ٥) .

(٢) فصلت : (١٠) .

(٣) ينظر : الارتشاف : ٣ /١٥٧٧ .

(٤) الحجر : (٤) .

(٥) من الكامل لقطرى بن الفجاءة .
الاحجام : ضد الإقدام ، يقال " أحجم عن الأمر " كف عنه ، الحمام : قدر الموت .
الشاهد : تنكير صاحب الحال "أحد" لتقدم النهى عليه .
أمالى أبى على القالى : ١٩٠/٢ ، شرح التسهيل : ٣٣٢/٢ ، التصريح : ٣٧٧/١ ، لسان العرب (حجم) ١١٦/١٢ ، مختار الصحاح (حجم) : ١٦٧/١ .

(٦) التصريح : ٣٧٥/١ .

(٧) من مجزوء الوافر لكثير عزة (ديوانه :٥٠٦) =
= الموحش : القفر الذي لا أنيس به ، يلوح : يلمع ، الخلل "بكسر الخاء " : بطائن كانت تغش بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، واحدها : خلة بالكسر .
الشاهد : (موحشاً طلل) حيث جاء صاحب الحال (طلل) نكرة لتقدم الحال " موحشاً " عليه .
الكتاب : ١٢٣/٢ ، معانى القرآن للفراء :٢٦٧/١ ، الخصائص : ٤٩٢/٢ ، شرح الأشمونى ١٧٤/٢ ، اللسان: (وحش) ، (خلل) .

٤ – أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو كقوله تعالى: ﴿**أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا**﴾ (١).

٥ – البعد عن الوصف بما لا يصلح للوصفية، قال سيبويه (هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاً، وعليه نحىٌّ سمناً...)(٢) وغير سيبويه ينصب هذا على التمييز (٣).

٦ – أن تشترك النكرة مع المعرفة مثل: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين، فـ " منطلقين " حال من ناس لعطف المعرفة عليه (٤).

– وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم " عليه مائة بيضاً " وفي الحديث: " **صلى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً** " (٥) فـ " بيضاً " حال من " مائة " و "قياماً" حال من " رجال " وصاحب الحال نكرة بلا مسوغ (٦).

آراء النحاة في تنكير صاحب الحال:

أولاً: يرى جمهور النحويين عدم جواز ذلك لأن النكرة تطلب الصفة ليتفق اللفظ،أما النصب على الحال عندهم بعد النكرة فيضعف لاختلاف اللفظ من غير ضرورة (٧).

ثانياً: يرى سيبويه جوازه مع القلة قال: (ومثل ذلك: مررت برجل قائماً، إذا جعلت المرور به في حال قيام وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائماً (٨) وهو قول الخليل – رحمه الله)(١).

---

(١) البقرة : (٢٥٩) .
(٢) الكتاب : ١١٧/٢ .
(٣) شرح التسهيل : ٢ /٣٣٤ .
(٤) المرجع السابق .
(٥) رواه البخارى في صحيحه – كتاب الصلاة : ٢٤٤/١ عن عائشة – رضى الله عنها – أنها قالت : صلى رسول الله ﷺ وهو شاكٍ وصلى وراءه قوم قياماً .
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ /٢٦٣ ، التصريح : ١ /٣٧٨ .
(٧) نتائج الفكر : ٢٣٣، ٢٣٤ .
(٨) جوز ابن أبى الربيع في : فيها رجل قائماً ، إعراب (قائماً) حالاً من الضمير في " فيها" قال : (وإن كان سيبويه قد جعله حالاً من الضمير الذي في المجرور فتدبروه إنه صحيح) البسيط : ١ /٥٢٠ .

ووافقه المبرد فقال: (هذا باب مجرى نعت النكرة عليها وذلك قولك: مررت برجل ظريف فوجه هذا الخفض لأنك جعلته وصفاً لما قبله، كما أجريت نعت المعرفة عليها، وان نصبت على الحال جاز) [٢].

ثالثاً: ذهب الخليل ويونس إلى أنه يجيء نكرة بلا مسوغ واختاره أبو حيان[٣].

قال سيبويه:(وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررت بماءٍ قعدة رجلٍ ، والجر الوجه.

ولما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول فكرهوا أن يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا (الطويل والأخ) حالاً حين قالوا: هذا زيدٌ الطويل وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة النكرة النكرة كما الزموا صفة المعرفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها وزعم من ثق به أنه سمع رؤبة يقول: هذا غلامُ لك مقبلاً،جعله حالاً ولم يجعله من اسم الأول) [٤].

ونص ابن مالك في " شرح التسهيل " : ٢ /٣٣١ ، ٣٣٣ على أن ابن خروف قال : إن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما فعل ذلك مع المتأخر .

واختار ابن أبى الربيع الأمرين وهما : أن " قائماً " حالاً من النكرة أو حالاً من الضمير في " فيها ".

ولا أميل إلى القول بجواز إعراب (قائماً) حالاً من الضمير في "فيها " لأنه خبر عن الرجل ، لأن العامل في الحال حينئذ لن يكون هو العامل في صاحبها والأولى أن يكون عاملهما واحد ، ونسبة هذا الرأى إلى سيبويه دعوى بلادليل يؤيدها حيث لا يوجد في الكتاب ما يصححه والأولى إعراب (قائما) حال من "رجل " لورود ذلك عن العرب مع أنه قليل ولا يجوز القياس عليه .

(١) الكتاب : ٢ /١١٢ .

(٢) المقتضب : ٤/٢٨٦ .

(٣) الهمع : ٤/٢١ .

(٤) الكتاب : ٢ ،/١١٢ ، ١١٣ .

واحتج أبو حيان لاختياره هذا المذهب بالسماع الوارد في كلام العرب وكلام الرسولﷺ إذ قال: (بل قد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيراً قياساً وإن لم يكن بمنزلة الاتباع في القوة، والقياس قول يونس والخليل وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب منها: به داءٌ مخالطة ومررت بماء قعدة رجل وفى الحديث [1] : جاء رسول الله ﷺ على فرس سابقاً) [2] في قول من جعله حالاً من الفرس، فإن كانت الرواية هكذا أمكن أن يكون (سابقاً) حالاً من الفاعل، وإن كانت الرواية لا يمكن فيها ذلك حمل على مجيء الحال من النكرة، والفرق بينها وبين الصفة أنك لو قلت: على فرس سابق فجررت جاز أن يكون معروفاً بالسبق ولا يكون سابقاً في تلك الحال، وإن نصبت لزم أن يكون سبق في تلك الحال [3].

ونقل السهيلى عن أستاذه ابن الطراوة: جواز كون صاحب الحال نكرة مطلقاً، وحجته في ذلك القياس والسماع.

قال: (وكان شيخنا أبو الحسين – رحمه الله تعالى – يرد هذا القول بالقياس والسماع – أما القياس: فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: جاءنى زيد الكاتب وجاءنى زيد كاتباً وبينهما من الفرق فى المعنى ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب أو برجل كاتباً ؟ وإذ كان كذلك فلا بد من الحال إذا (احتيح إليها، وأما السماع: ففى الحديث: " صلى خلفه رجال قياماً ") [4].

والأولى القول بأن مجيء صاحب الحال نكرة قليل ولا يجوز القياس عليه والأكثر في صاحب الحال أن لا يكون نكرة إلا بمسوغ لأنه كالخبر وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس فكذلك صاحب الحال يكون نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ.

فإن نكر بغير مسوغ وقف عند المسموع منه ولا يجوز القياس.

---

(١) رواه البيهقى في كتاب : السبق والرمى – باب ما جاء في الرهان على الخيل وما يجوز فيه وما لا يجوز (السنن الكبرى للبيهقى : ٢١/١٠) .

(٢) التذييل والتكميل : ٣ /٧٣٥ .

(٣) اللباب : ١ /٢٨٧ .

(٤) نتائج الفكر : ٢٣٤ .

ومما قيل فيه بمجيء الحال من النكرة المحضة:

- قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (١) قرأ الحسن: " أيمانٌ علينا بالغةَ " بالنصب.

قال أبو الفتح: يجوز أن يكون " بالغة " حالاً من الضمير في " لكم " لأنه خبر عن " أيمان " ففيه ضمير، وإن شئت جعلته حالاً من الضمير في علينا إذ جعلنا " علينا " وصفاً لـ " أيمان " لا متعلقاً بنفس الأيمان لأن فيه ضميراً.

ويجوز أن يكون حالاً من نفس أيمان وإن كانت نكرة كما أجاز أبو عمرو في قوله سبحانه: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (٢) أن يكون " حقاً " حالاً من متاع (٣).

– ومنه قوله تعالى: " ﴿تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء ﴾(٤).

قرأ الحسن: سواءً بالنصب، وخرّجه الزمخشرى على أنه مصدر بمعنى:استوت استواءً، ويجوز أن ينتصب على الحال من (كلمة) وإن كان ذو الحال نكرة، والحال والصفة متلاقيان من حيث المعنى والمصدر يحتاج إلى إضمار عامل وإلى تأويل " سواء " بمعنى استواء (٥).

- وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ (٦) فقرأ ابن أبى عبلة: مصدقاً ونصبه على الحال من " كتاب " وإن كان نكرة، وهنا تخصصت بالصفة فقربت من المعرفة (٧).
- ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ (٨).

---

(١) القلم : (٣٩) .
(٢) البقرة : (٢٤١) .
(٣) المحتسب: ٣٢٥/٢ ، ٣٢٦ ، وينظر البحر : ٣١٥/٨ ، الاتحاف : ٥٥٣/١.
(٤) آل عمران : (٦٤) .
(٥) ينظر البحر المحيط : ٢ /٤٨٣ ، الكشاف : ٣٩٨/١، الإملاء : ١٣٨/١.
(٦) البقرة : (٨٩) – وقراءة الجمهور (سواءٍ) بالجر على الصفة .
(٧) ينظر البحر : ١ /٣٠٣ ، املاء ما من به الرحمن : ١ /٥٠ ، ابن خالوية : ٨.
(٨) البقرة : (١٠١) .

قرأ ابن أبى عبلة (مصدقاً) بالنصب على الحال، وحسن مجيئها من النكرة كونها قد وصفت بقوله " من عند الله ".

وقيل: حال من الضمير في الظرف ويكون العامل الظرف أو ما يتعلق به الظرف ومثله " كتاب من عند الله " [1].

❁❁❁

(١) ينظر البحر المحيط : ١ /٣٢٥ ، الإملاء : ١ /٥٠ .

المبحث الثالث

ما يترتب على الاشتراك في الشروط الصرفية للوظائف النحوية

يترتب على الاشتراك في الشروط الصرفية أن يكون للبنية الواحدة عدة معان نحوية كلها صحيحة مما يؤدى إلى تعدد الإعراب لهذه البنية ولولا مراعاة الجوانب الأخرى كالدلالة والموقع لما أمكننا ترجيح وجه إعرابى على آخر، وقد يظهر ذلك أيضاً إذا كان هناك باب نحوى يشترط فيه عدة شروط صرفية وباب آخر لا يشترط فيه إلا شرطاً واحداً من هذه الشروط فيؤدى ذلك – أيضاً – إلى الاشتراك في الإعراب، ومما يؤدى إلى الاشتراك في الإعراب – أيضاً – الاستثناءات على بعض الحدود فتُحدث الاشتراك مع أبواب أخرى يمثل الاستثناء الصرفى فيها أصلاً صرفياً.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ – المفعول المطلق والمفعول لأجله:

سبق أن ذكرت اشتراك المفعول المطلق مع المفعول له في المصدرية إلا أن المفعول له يكون بلفظ مخالف لفعله لأنه عله له والشيء لا يكون علة لنفسه، فاشتراط التعليل في المفعول له يخرج ما ليس كذلك من المصدر نحو: قعدت جلوساً ورجع القهقرى.أما المفعول المطلق فيشترط فيه أن يكون مطابقاً لفعله في اللفظ، وسبق أن ذكرت أنه قد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق عدة أشياء وفى هذه الحالة يكون مخالفاً للفظ الفعل ومن هنا يحصل الاشتراك بين المفعول المطلق والمفعول لأجله، وقد يحصل الاشتراك أيضاً إذا قدر عامل محذوف من لفظ المصدر المذكور **والشواهد على ذلك كثيرة منها:**

– قوله تعالى: ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾ (١).

فـ " حذر الموت " مفعول لأجله أو مفعول مطلق (٢).

– قول تعالى: ﴿**بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أَنَزَلَ اللّهُ بَغْياً أَن يُنَزِّلُ اللّهُ** ﴾(٣)

فـ " **بغياً**: مفعول لأجله أو مفعول مطلق (٤).

– قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتَغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴾(١).

---

(١) البقرة : (١٩) .
(٢) التبيات : ١ /٢٦ .
(٣) البقرة : (٩٠) .
(٤) ينظر معانى القرآن للزجاج : ١٧٣/١ ، البحر المحيط : ٣٠٥/١ ، التبيان : ١ /٩٢ ، البيان للأبنارى : ١٠٩/١ .

ابتغاء: مفعوله له أو مفعول مطلق [٢].

- قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ۞ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [٣].

رحمة: مصدر أو مفعول لأجله [٤].

- قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ۞ تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ [٥].

تبصرة وذكرى: مصدران أو مفعول لأجله [٦].

– قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ۞ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ۞جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[٧].

جزاء: مفعول له أو مفعول مطلق [٨].

- قوله تعالى: ﴿وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا۞ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾ [٩]

متاعاً: مصدر أو مفعول لأجله [١٠].

❁❁❁

٢ – المفعول المطلق والمفعول به:

---

(١) النساء : (١١٤) .

(٢) معانى الزجاج : ٢ /١٠٦ ، التبيان : ١ /٢٨٩ .

(٣) الدخان : (٥، ٦).

(٤) البحر المحيط : ٨ /٣٣ وفى البيان : ٣٥٧/٢ : (رحمةً منصوب من خمسة أوجة : : أن يكون منصوباً لأنه مفعول له أى : للرحمة وحذف مفعول (مرسلين) ، الثاني : أن يكون منصوباً لأنه مفعول " مرسلين " والمراد بالرحمة النبى ﷺ ، كما قال تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ الأنبياء(رقم ١٠٧) – الثالث : أن يكون منصوباً على البدل من قوله " أمراً " – الرابع : أن يكون منصوباً على المصدر – الخامس : أن يكون منصوباً على الحال وهو قول الأخفش) .

(٥) ق : (٧، ٨) .

(٦) أوحال من المفعول – ينظر : البحرالمحيط : ٨ /١٢١ ، التبيان : ١٧٧٢/٢ ، البيان : ٣٨٤/٢ .

(٧) الواقعة : (٢٢ :٢٤) .

(٨) التبيان : ٢ /١٢٠٤ ، البيان : ع /٤١٥ .

(٩) النازعات : (٣٢، ٣٣) .

(١٠) البحرالمحيط : ٨ /٤٢٣ .

سبق أن ذكرت أن هناك من الوظائف النحوية ما يشترط فيه شرطاً صرفياً عاماً كالاسمية والفعلية ومن هذه الوظائف المفعولية حيث يشترط في المفعول به أن يكون اسماً فيشمل كل الأبنية الصرفية المندرجة تحت الاسم ومن هنا يحدث الاشتراك بينه وبين المفعول المطلق في المصدرية لأن الاسم قد يكون مصدراً وقد يكون غير مصدر ويؤكد هذا الاشتراك أن كلاً منهما منصوب، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك منها:

– قوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا**﴾ (١).

فـ " **شططاً**: مفعول مطلق أى: قولاً شططاً أو مفعول به ل " قلنا" (٢).

– قوله تعالى: ﴿ **فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ** ﴾ (٣).

خيراً:على اسقاط حرف الجر أى: بخير أونعت لمصدر محذوف أى: تطوعاً خيراً(٤).

– قوله تعالى: ﴿**مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا** ﴾ (٥).

القرض: اسم المصدر (والمصدر على الحقيقة الإقراض) ويجوز أن يكون بمعنى المقروض فيكون مفعولاً به (٦).

– قوله تعالى:﴿**أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا** ﴾(٧).

وعداً: مصدر والمفعول الثاني محذوف أو أطلق الوعد وأراد به الموعود فيكون هو المفعول الثاني، وتقديره: ألم يعدكم ربكم تمام وعدٍ حسن (٨).

– قوله تعالى: ﴿**لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللهُ رِزْقًا حَسَنًا** ﴾(٩).

رزقاً: مفعول ثان أو مصدر مؤكد (١٠).

---

(١) الكهف : (١٤) .
(٢) التبيان : ٢ /٨٣٩ ، البحر ١٠٦/٦ .
(٣) البقرة : (١٨٤) .
(٤) البحر : ٢ /٣٨ ، التبيان : ١ /١٢١ .
(٥) البقرة : (٢٤٥) .
(٦) التبيان : ١٩٤/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ١ /٣٢٤ .
(٧) طه : (٨٦) .
(٨) التبيان : ١٥٢/٢ ، البحر : ٦ /٢٦٨ .
(٩) الحج : (٥٨) .
(١٠) التبيان : ٩٤٦/٢ .

– قوله تعالى: ﴿أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللهَّ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ﴾ (١).

شيئاً: مفعول به أو مصدر أى: شيئاً من الإشراك (٢).

– قوله تعالى: ﴿ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاء رَبِّي شَيْئًا ﴾(٣).

شيئاً: مصدر أي مشيئة أو مفعول به (٤).

– قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا ﴾ (٥).

فـ " **شيئاً** " في موضع المصدر لا ستيفاء الفعل مفعوله (٦).

❁❁❁

٣ – البدل وعطف البيان: ▪

مما يتبين به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعت:

أن نعت المعرفة قصدك به إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك، فإذا قلت: قام زيد العاقل فكأنك قلت: قام زيد الذي بيني وبينك العهد في أنه عاقل.

وعطف البيان: إنما يقصد به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين مخاطبك عهد في ذلك، فإذا قلت: قام أبو حفص عمر، فكأنه لما وقع الاشتراك في أبي حفص أزلته عنه بعطف عمر الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه إلا أنه لم يكن بينك وبين مخاطبك عهد في أنه يسمى عمر بل اخترت لشهرة عمر أن تعلم منه من تعني بأبي حفص.

وأما البدل: فإن القصد بذكره لما وقع الاشتراك في المبدل منه أن تعتمد عليه في البيان وتجعل الأول كأنك لم تذكره (٧).

---

(١) آل عمران : (٦٤) .
(٢) البحر : ٢ /٤٨٣ .
(٣) الأنعام : (٨٠) .
(٤) البحر ١٧٠/٤ .
(٥) التوبة : (٤) .
(٦) التبيان : ٢٦/٢ .
(٧) شرح الجمل : ٢٩٥/١ .

فعطف البيان: له شبه ببدل الشيء من الشيء من حيث أن كل واحد منهما تابع وأن الثاني هو الأول في الحقيقة وعطف البيان فيه بياناً كما في البدل ويكون بالأسماء الجوامد كالبدل.

فكل ما كان عطف بيان يصلح أن يكون بدلاً بخلاف العكس لأن البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير ولا الإفراد وفرعيه.

فلعطف البيان مع البدل عدة صور هي:

١ – جواز عطف البيان والبدل.

٢ – تعين عطف البيان.

٣ – تعين البدل.

وقيل هناك صورة رابعة هي: جواز الأمرين على مقصدين فإن قصد بالحكم الأول وجعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة له فهو بدل [١].

وهناك العديد من الشواهد القرآنية التي يجوز فيها البدل وعطف البيان منها:

– قوله تعالى:﴿ **أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۞ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ** ﴾ [٢].

فـ " **إرم** " عطف بيان أو بدل [٣].

– قوله تعالى:﴿ **وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ** ﴾ [٤].

فـ " **عيسى** " بدل أو عطف بيان من المسيح [٥].

– قوله تعالى:﴿ **وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ** ﴾[٦].

---

(١) حاشية الصبان: ٨٧/٣ .

(٢) الفجر : (٦، ٧) .

(٣) التبيان : ٤٠٥/١ – قراءة العامة (بعادٍ) منوناً وقرأ الحسن وأبو العالية بعاد إرم مضافاً ، فمن لم يضف جعل " إرم " اسمه ولم يصرفه لأنه جعل عاداً اسم أبيهم وارم اسم القبيلة وجعله بدلاً منه أو عطف بيان ومن قرأه بالإضافة ولم يصرفه جعله اسم أبيهم أو اسم بلدتهم وتقديره : بعاد أهل إرم كقوله : " واسأل القرية " ولم تنصرف قبيلة كانت أو أرضاً للتعريف والتأنيث ..... الخ . (تفسير القرطبي ٤٤/٢٠).

(٤) النساء : (١٥٧) .

(٥) إملاء ما من به الرحمن : ٢٠١/١ .

(٦) الأنعام : (٧٤) .

فـ " **آزر** " بدل أو عطف بيان [١].

– قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يِقُولُواْ** ﴾ [٢].

فـ " **أن لا يقولوا** " بدل من " ميثاق الكتاب " وقال الزمخشري: عطف بيان [٣].

– قوله تعالى:﴿ **إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى** ﴾ [٤].

فـ " **طوى** " علم فيكون بدلاً أو عطف بيان [٥].

– قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ۞ قَـوْمَ فِرْعَـوْنَ** ﴾[٦].

قوم فرعون: بدل من القوم الظالمين أو عطف بيان منه إذ هو أشهر [٧].

– قوله تعالى: ﴿ **وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ** ﴾ [٨].

فـ " **أيوب** " بدل أو عطف بيان [٩].

---

(١) وقيل منادى ، قال مكي في المشكل : ٢٥٨/١ : (من نصب " آزر " جعله في موضع خفض بدلاً من الأب كأنه اسم له وقد قرأ يعقوب وغيره بالرفع على النداء كأنه جعل " آزر " لقباً له تأويله : يا معوج الدين أتتخذ أصناماً آلهة) وفي التبيان : ٥١٠/١ : (فإعراب " آزر " بدل أو عطف بيان مبني على الرأي القائل بأن " آزر " اسم لأبيه وهناك آراء أخرى منها أن (آزر) ذم في لغتهم كأنه قال وإذ قال لأبيه يا مخطيء ، وقيل " آزر " اسم صنم وإذا كان كذلك فموضعه نصب على إضمار الفعل كأنه قال : وإذا قال إبراهيم لأبيه أتتخذ آزر إلاهاً). وينظر : تفسير الطبري : ٢٢/٧ ، فتح القدير: ١١٣٣/٢ .

(٢) الأعراف : (١٦٩) .

(٣) الكشاف : ١٦٤/٢ .

(٤) طه : (١٢) .

(٥) قال العكبري ٨٨٦/٢ : (قوله " طوى " يقرأ بالضم والتنوين وهو اسم علم للوادي وهو بدل منه ويجوز أن يكون رفعاً أي : هو طوى ويقرأ بغير تنوين على أنه معرفة مؤنث اسم للبقعة ، وقيل هو معدول وإن لم يعرف لفظ المعدول عنه فكأن أصله طاوي وهوفي ذلك كجمع وكتع ، ويقرأ بالكسر على أنه مثل عنب في الأسماء وعدى وسوى في الصفات) .

(٦) الشعراء : (١٠، ١١) .

(٧) ينظر التبيان : ٩٩٤/٢ ، فتح القدير : ٩٥/٤ .

(٨) ص : (٤١) .

(٩) ينظر : فتح القدير : ٤٣٥/٤ ، البحر : ٤٠٠/٧ .

والأولى فيما جاز فيه البدل وعطف البيان جعله عطف بيان، قال ابن مالك: (وكل ما صلح للعطفية و البدلية وكان فيه زيادة بيان فجعله عطفاً أولى من جعله بدلاً كقوله تعالى: ﴿ **أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ** ﴾[١] وكقوله تعالى: ﴿ **وَيُسْقَى مِن مَّاء صَدِيدٍ** ﴾[٢] و قوله تعالى: ﴿ **مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ** ﴾[٣].....) [٤].

وقال:

وصالحاً لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا

فأشار بتعبيره بالصلاحية إلى ما صرح به في" التسهيل " من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لأن الأصل في المتبوع أن لا يكون في نية الطرح وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى [٥].

هذا..... ولم يعد الزجاجي عطف البيان من التوابع وذكر ابن أبي الربيع في شرحه على جمل الزجاجي: أن عطف البيان على خلاف الأصل معللاً بأن الجامد قياسه أن يلي العوامل ولا يكون تابعاً ومتى جيء به لبيان الأول قدِّر تكرار العامل ليكون والياً للعوامل فجعل الجامد تابعاً لما قبله تبعية النعت والتوكيد على غير تقدير تكرار العامل خروج عن القياس فلا يقال ما وجد عنه مندوحة [٦].

وذهب الرضي: إلى أنه لا يوجد فرق بين البدل وعطف البيان قال: (وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان بل قال [٧]: أما

---

(١) المائدة : (٩٥) .
(٢) إبراهيم : (١٦) .
(٣) النور : (٣٥) .
(٤) شرح التسهيل : ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ .
(٥) وقال الصبان :(ومال الدماميني إلى أولوية الإبدال معللاً بما لاينهض) حاشية الصبان : ٨٦/٣ .
(٦) البسيط : ٢٩٥/١.
(٧) الكتاب : ١٤/٢ .

بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله كأنه قيل: بمن مررت أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه.....) [1].

والصحيح أن: عطف البيان له مواضع يشارك فيها النعت ومواضع يشارك فيها البدل ومواضع ينفرد بها ومن أجل هذه المواضع التي ينفرد بها احتيج إليه، فالبدل ينفصل **عن عطف البيان من عدة أوجه منها**:

١ – البدل قد يكون عين المبدل أو جزءه أو مشتملاً عليه أو حدثاً من أحداثه وعطف البيان هو عين المعطوف عليه أبداً.

٢ – البدل يكون بالمعارف والنكرات والمظهر والمضمر وعطف البيان لا يكون إلا بالأسماء المعارف الظاهرة عند البصريين.

٣ – البدل يقدر معه إعادة العامل ولا يقدر مع عطف البيان.

٤ – البدل يجيء منه ما يجري مجرى الغلط ولا يجيء ذلك في عطف البيان[2].

أما استدلال الرضي بأن سيبويه لم يذكر عطف البيان فمردود لأن سيبويه ردد في مواضع كثيرة من كتابه أمثلة لعطف البيان وإن لم يذكر كلمة (بيان).

قال: (أرأيت قول العرب يا أخانا زيداً أقبل، قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله)[3].

وقال بعد ذكر بيت رؤبة: **لقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نَصْراً** [4]

– (وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصراً عطف بيان ونصبه) [1].

---

(١) شرح الكافية قسم١م٢/١٠٧٣ ،١٠٧٤ .

(٢) إصلاح الخلل لابن السِّيد : ٦٧ :٧٦ ، وينظر الفروق بين البدل وعطف البيان مفصلة في : المغني: ٥٢٥ : ٥٢٩ ، شرح المفصل : ٧٢/٣ ،٧٣ ، شرح الأشموني : ٨٨/٣ ،٨٩ .

(٣) الكتاب : ١٨٤/٢ ،١٨٥ .

(٤) وجز لرؤبة وقبله : إنِّي وأسْطارٍ سُطِرنَ سَطْراً . (ملحقات ديوانه : ١٧٤) .

الشاهد (نصراً نصراً) استشهد به على مجيء عطف البيان للتأكيد كما يجيء النعت للتأكيد فـ " نصر" الثانية عطف بيان ، فإذا نصبت نصراً نصراً فهو محمول على موضع الأول لأنه في موضع نصب ولو رفع حملاً على لفظ الأول جاز لأنه اسم مفرد عطف على الأول عطف بيان فجرى مجرى النعت في جواز الرفع والنصب .(الكتاب : ١٨٥/٢ ، الارتشاف : ٤صـ١٩٤٦ ، شرح المفصل : ٧٢/٣، الهمع : ١٩٠/٥ ، مجاز القرآن : ٢٣٠/٢) .

وقال: (وقال الخليل رحمه الله: إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه فأنت فيه بالخيار: إن شئت رفعت وإن شئت نصبت وذلك قولك: يا هذا زيد) (٢).

ففي هذا كفاية لاستقلال عطف البيان عند سيبويه.

أما الصورة الثانية: وهي التي يتعين فيها عطف البيان فتتمثل في عدة مواضع مستثناة من القول بأن (كل ما كان عطف بيان يصح أن يكون بدلاً).

الأولى: ما كان مفرداً معرفة معرباً متبوعه منادى فإنه ينصب بعد منصوب نحو: يا أخانا زيداً ويرفع بعد مضموم نحو: يا غلامُ زيداً أو زيد ومثله يا غلام يعمراً.

فهذا ونحوه عطف بيان لابدل إذ لو جُعل بدل تعين بناؤه على الضم فيقال: يا أخانا زيد، لأن البدل في نية تكرار العامل فيلزم تقدير حرف النداء معه بخلاف عطف البيان، وأنت لا تقول: يا زيداً (٣).

فشرط تعين العطف أن يكون مفرداً، أما إذا كان غير مفرد أي مضافاً فإنه يجب نصبه ويجوز كونه بدلاً نحو: يا زيداً أبا عمرو ويا عبد الله أخا عمرو(٤).

الثانية: في باب النداء – أيضاً – وهي: إذا قرن بـ " ال " بعد منادى: نحو يا أخانا الحارث، فلا يجوز جعل (الحارث) بدلاً لأن البدل في تقدير مستقل فيلزم من جعله بدلاً تقدير مباشرة الحارث لحرف النداء وذلك ممتنع والمفضي إلى الممتنع ممتنع فتعين جعله عطف بيان ونصب الحارث لأن متبوعه منصوب كما ينصب النعت الواقع موقعه، فلو كان الحارث تابعاً لمنادى مضموم نحو: يا رجلُ الحارث جاز نصبه على الموضع ورفعه على اللفظ كما يجوز في النعت المفرد (٥).

الثالثة: أن يتبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بـ ال وهو غير صالح لاضافتها إليه كقول الشاعر:

أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقَّوعاً (٦)

---

(١) الكتاب : ١٨٦/٢.

(٢) الكتاب : ١٩٢/٢، ١٩٣.

(٣) ينظر توضيح المقاصد : م٢ ٩٩٠/٣.

(٤) المساعد : ٤٢٥/٢ .

(٥) ينظر شرح التسهيل : ٣٢٧/٣ ، المساعد: ٤٢٥/٢ .

(٦) من الوافر للمرار بن سعيد الفقعسي .

فأضاف التارك للبكري على حد الضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه وخفض بشراً عطف بيان على البكري وأجراه عليه جري الصفة على الموصوف هذا مذهب سيبويه[١] ولو كان بدلاً لم يجز التارك بشر لأن حكم البدل أن يقدر في موضع الأول ولا يجوز أن يضاف ما فيه (ال) إلى العاري منها .

والقول ما قاله سيبويه للسماع والقياس، أما السماع: فإن سيبويه رواه مجروراً قال [٢]: سمعناه ممن يوثق به عن العرب ولا سبيل إلى رد رواية الثقة.

وأما القياس: فإن عطف البيان تابع كالنعت وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ألا ترى أنك تقول: يا أيها الرجل ذو الجمة فتجعل (ذوالجمة) نعتاً للرجل ولا يجوز أن يقع موقعه [٣].

ولو كان موضع "بشر" اسم صالح لاضافة التارك إليه جاز فيه العطف والإبدال نحو: أنا ابن التارك البكري غلام القوم، فيجوز في " غلام القوم " الإبدال لأنه يجوز أن يضاف إليه " التارك" لأن الصفة المقرونة بـ " ال " تضاف إلى المضاف إلى المقرون بـ " ال " كما تضاف إلى المقرون فتقول: عرفت الضارب غلام الرجل، كما تقول: عرفت الضارب الرجل [٤].

الرابعة: أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلا التابع على عطف البيان: نحو: هند ضربتُ زيداً أخاها ومررت بهند القائم الرجل أخوها وزيد جاء الرجل أخوه، إذ في البدلية لزوم الخلو من الربط، لكون البدل على تقدير عامل آخر وإن صح حلوله محل المبدل منه [٥].

الكتاب : ١٨٢/١ ، شرح التسهيل : ٣٢٧/٣ ، شرح المفصل : ٧٣/٣ ، التصريح : ١٣٣/٢، التبصرة والتذكرة : ١/ ١٨٤ ، شرح الجمل ٢٩٦/١ ، الدرر ١٥٣/٢.

(١) الكتاب : ١٨٢/١ – ونُقل عن الفراء إجازة البدل في (بشر) لأن مذهبه جواز إضافة ما فيه (ال) إلى جميع المعارف ، ونقل عن الفارسى أيضاً . (شرح الأشموني : ٨٧/٣ ، توضيح المقاصد : م٢ ٩٩١/٣، المساعد : ٤٢٥/٢) .

(٢) الكتاب : ١/ ١٨٢.

(٣) شرح المفصل : ٧٣/٣ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٢٧/٣ .

(٥) ينظر المساعد : ٤٢٥/٢ ،٤٢٦، شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان : ٨٧/٣ .

الخامسة: أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام ويتبع بقسمي ذلك العام ويكون المفضل أحد قسمي ذلك العام: نحو: زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال، إذ على البدلية يكون التقدير: زيد أفضل الرجال والنساء أو النساء والرجال وذلك لا يسوغ.

السادسة: أن يتبع موصوف " أي " بمضاف أو منون نحو: يا أيها الرجل غلام زيد ويا أيها الرجل زيد إذ على البدلية يلزم وصف " أي " بما ليس فيه " ال ".

السابعة: أن يفصل مجرور " أي " نحو قولهم: أي الرجلين زيد وعمرو أفضل.

الثامنة: أن يفصل مجرور " كلا " نحو قولهم: كلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك.

التاسعة: أن يتبع المنادى المضاف على سبيل التفضيل بما هو مضاف وما هو مفرد: نحو قول الشاعر:

فيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلاً أعيذُكما باللهِ أَنْ تُحْدِثَا حرباً (١)

العاشرة: أن يتبع اسم الجنس ذا " ال " المنادى المضموم نحو: يا زيدُ الرجل ويا غلامُ الرجلُ الصالح (٢).

هذا..... واستثناء هذه الصور مبني على أن البدل لابد وأن يصح حلوله محل الأول ونظر في ذلك ابن هشام مع جزمه في " المغني "(٣) بأنهم يغتقرون في الثواني ما لا يغتقرون في الأوائل فقد جوزوا في إنك أنت زيد كون " أنت " توكيداً وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز: إن أنت، ويجوز: كل شاة وسخلتها بدرهم ولا يجوز: كل سخلتها، ونقول: رب رجل وغلامه ولو قلنا: رب غلامه لم يجز (٤).

فإن قيل: فعلى هذا لا يلزم من امتناع: التارك بشرٍ تصريحاً امتناع التاركِ بشرٍ تقديراً.

---

(١) من الطويل لطالب بن أبي طالب .

الشاهد : " عبد شمس ونوفلاً " فإنهما عطف بيان عن " أخوينا " وليسا ببدل لأن أحد المتعاطفين مفرد وهما منصوبان والبدل المجموع لا أحدهما فلا يمكن تقدير حرف النداء وكلاهما تابع لمنصوب لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف وبناء المفرد على الضم والرواية بنصبهما (العينى على الأشموني : ٨٧/٣) وينظر : الارتشاف : ١٩٤٥/٤ ، التصريح : ١٣٢/٢ ، الدرر : ١٥٣/٢ ، شرح الأشموني : ٨٧/٣ .

(٢) ينظر الارتشاف: ٤/ ١٩٤٥ ،١٩٤٦ ، الهمع : ١٩٥/٥ ،١٩٦ توضيح المقاصد : م٢ ٩٩١/٣، ٩٩٢ .

(٣) المغني : ٧٩٩/٢ .

(٤) حاشية الصبان : ٨٨/٣ .

فالجواب كما قال ابن الحاجب: أن يقال ليس البدل في حكم المعطوفات ولا بقية التوابع لأن البدل في حكم التكرير في جميع أمثلته والمعطوف وإن كان في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع وإذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل جواز تابع في حكم تكرير العامل [١].

أما الصورة الثالثة وهي: تعين البدل: فذلك إذا كان التابع بلفظ الأول قاله ابن الطراوة[٢] وتبعه ابن مالك[٣] وابنه[٤] وهذا مبني على أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراء يعقوب [٥]: ﴿**وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا**﴾[٦] بنصب " كل " الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو ، محتجين بأن الشيء لا يبين بنفسه [٧].

وفيه نظر من عدة أوجه:

أحدها: أنه يقتضي أن البدل ليس مبيناً للمبدل منه، وليس كذلك وإنما يفارق البدل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض.

والثاني: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو:

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَطاول اللَيْلُ عليكَ فانزلِ [٨]

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل : ٤٥٤/١ .

(٢) الهمع : ١٩٦/٥.

(٣) شرح التسهيل : ٣٣٣/٣ ، ٣٣٤ .

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية :٣٦٧ .

(٥) قرأ يعقوب بالنصب على البدل والباقون بالرفع على الابتداء (اتحاف فضلاء البشر: ٥٠٢/١ ، إملاء من به الرحمن : ٢٣٣/٢) .

(٦) الجاثية : (٢٨) .

(٧) ينظر المغني : ٥٢٧/٢ ، الهمع : ١٩٦/٥ .

(٨) بيتان من الرجز لعبد الله بن رواحة ونسبا في الكتاب لبعض ولد جرير .

اليعملات : جمع يعملة وهي الناقة القوية ، الذبل : جمع ذابل بمعنى ضامر .

الشاهد : أن المنادى وقع مكرراً في حالة الإضافة فيجوز في الأول الضم والفتح ويتعين النصب في الثاني .

و:

يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيــنْكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ[1]

إذا ضممت المنادى فيهما.

والثالث: أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً وذلك في مثل (يا زيد زيد) إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد، فإنك لما تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويون في قول رؤبة : **لقائل يا نصرُ نصر نصراً**

إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط، فالثاني إمّا مصدر دُعائي مثل (سقياً لك) أو مفعول به بتقدير " عليك " على أن المراد إغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر، وقيل: لو قدَّر أحدهما توكيداً لضُما بغير تنوين كالمؤكد [2].

فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معه زيادة بيان.

❁❁❁

٤ – الصفة و البدل: ▪

تبين لنا – مما سبق – أن الأصل في النعت الاشتقاق ومطابقة الموصوف، أما البدل فالأكثر فيه أن يأتي جامداً وقد يأتي مشتقاً وقد يطابق متبوعه وقد لا يطابقه ومن هنا فقد يلتقي بالصفة في شروطها فيؤدي ذلك إلى تردد الإعراب بينهما [3].

الكتاب : ٢٠٦/٢، المنصف : ١٦/٣ ، المغني : ٥٢٨/٢ ، الهمع : ١٩٦/٥ ، شرح الأشموني : ١٥٣/٣ ، اللسان (عمل) ، القاموس (ضمر) .

(١) من البسيط لجرير (ديوانه : ٣٤٨)

الشاهد : يا تيم تيم عدى ، فإن مذهب سيبويه فيه إذا نصبا جميعاً أن يكون الثاني مقحماً ويجوز أن يكون الأول مضموماً على أنه منادى علم والثاني بدلاً من الأول أو عطف بيان أو منادى مضاف وحذف المضاف إليه لدلالة الثاني عليه والتقدير : يا تيم عدى يا تيم عدى .

الكتاب : ٥٣/١ ، المغني : ٥٢٨/٢ ، الهمع : ١٩٦/٥ .

(٢) المغني : ٥٢٨/٢، ٥٢٩ .

(٣) ويتميز البدل عن الصفة بوجوه هي :

ومن الشواهد على ذلك:

– قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾ (١).

فاطر: نعت، وقال أبو البقاء: بدلَ وكأنه رأى أن الفصل بين البدل والمبدل منه أسهل من الفصل بين النعت والمنعوت إذ البدل على المشهور هو على تكرار العامل (٢).

– قوله تعالى: ﴿ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِيَ أَجَّلْتَ لَنَا ﴾ (٣).

فـ " **الذي** " نعت أو بدل (١).

---

١ – أن الصفة تكون بالمشتق أو ما هو في حكمه أما البدل فإن حقه أن يكون بالاسماء الجامدة أو المصادر (ومجيئه مشتقاً قليل) .

٢ – أن الصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً والبدل لا يلزم فيه ذلك .

٣ – أنه يجري في المظهر والمضمر والصفة ليست كذلك .

٤ – أن البدل ينقسم إلى بدل بعض وكل واشتمال والصفة لا تنقسم لهذه القسمة .

٥ – أن البدل منه ما يجري مجرى الغلط وليس ذلك في الصفة .

٦ – أن البدل لا يكون للمدح والذم كما تكون الصفة .

٧ – أن البدل يجري مجرى جملة أخرى ولا كذلك الصفة .

٨ – أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد وفي البدل لا يكون كذلك فلا تبدل الجملة من المفرد .

٩ – أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف والبدل لا يكون كذلك لو قلت : سلب زيد ثوب أخيه لم يجز .

١٠ – أن البدل موضوع على مسمي المبدل منه بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعاً على مسمي الموصوف بالوضع بل بالالتزام . (الأشباه والنظائر : ٢٦٤/٢ ،٢٦٥).

(١) الأنعام : (١٤) .

(٢) قرأ الجمهور (فاطر) فوجهه ابن عطية والزمخشري ونقلها الحوفي على أنه نعت لله وخرّجه أبو البقاء على أنه بدل ، وقرأ ابن أبي عبلة برفع الراء على إضمار (هو) قال ابن عطية : أو على الابتداء ، وقريء شاذاً بنصب الراء وخرّجه أبو البقاء على أنه = =صفة لولي على إرادة التنوين أو بدل منه أو حال والمعنى على هذا : أأجعل فاطر السماوات والأرض غير الله ، وقرأ الزهري : فطر ، جعله فعلاً ماضياً.

ينظر: البحر المحيط : ٨٥/٤، التبيان : ٤٨٤/١ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢٣٦/١ .

(٣) الأنعام (١٢٨) .

– قوله تعالى: ﴿ اللهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾(٢).

الحي: صفة للمبتدأ " الله " أو خبر بعد خبر، أو بدل من (هو) أو من " الله " وأجودها الوصف والفصل بين الصفة والموصوف بالخبر جائز (٣).

– قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ ﴾(٤).

ربكم: نعت أو بدل (٥).

– قوله تعالى: ﴿.. وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ{رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ﴾ (٦).

رب السماوات: بدل أو صفة أو خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره ما بعده (٧).

٥ – الحال والتمييز: ■

يشبه الحال التمييز من وجهين (٨): –

أحدهما: أنه نكرة كما أن التمييز كذلك، لا تقول: جاءني زيد الراكب ومررت بعمرو القائم، كما لا تقول: عشرون الدرهم وامتلأ الإناء الماء بل تقول: جاءني زيد راكباً وامتلأ الإناء ماءً.

---

(١) قريء " آجالنا " على الجمع ، قال أبو علي : هو جنس أوقع الذي موقع التي .
قال أبو حيان: وإعرابه عندي بدل كأنه قيل الوقت الذي وحينئذ يكون جنساً ولا يكون إعرابه نعتاً لعدم المطابقة .
البحر المحيط: ٢٢٠/٤ ، التبيان : ٥٣٨/١ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢٦١/١ .

(٢) آل عمران : (٢) .

(٣) في البحر : ٢٧٧/٢ : (وجوزوا رفع (الحي) على أنه صفة للمبتدأ الذي هو " الله " أو على أنه خبر بعد خبر أو على أنه بدل من (هو) أو من (الله) أو على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو أو على أنه مبتدأ والخبر " لا تأخذه " وأجودها الوصف ويدل عليه قراءة من قرأ (الحيَ القيوم) بالنصب فقطع على= = إضمار (أمدح) فلو لم يكن وصفاً ما جاز فيه القطع ولا يقال في هذا الوجه الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر لأن ذلك جائز حسن نقول : زيدٌ قائم العاقل) وينظر التبيان : ٢٠٣/١ ، الإملاء : ١٠٦/١ .

(٤) الزمر : (٦) .

(٥) التبيان : ١١٠٨/٢ .

(٦) سورة ص : (٦٥، ٦٦) .

(٧) التبيان : ١١٠٧/٢ .

(٨) ينظر أوجه الاتفاق والافتراق بين الحال والتمييز في : المغني : ٥٣٢/٢ : ٥٣٥ .

والوجه الثاني: أن فيه بياناً وكشفاً للإبهام كما أن التمييز كذلك، ألا ترى أنك تقول: جاءني زيد، فيسبق إلى قلب المخاطب جميع ما يحتمله المجيء من الأحوال ، فإذا قلت: راكباً أو راجلاً، كشفت ذلك الإبهام، وقصرت علم المخاطب على نوع مخصوص من جميع ما كان يظنه، كما أنك إذا قلت: امتلأ الإناء احتمل كل ما يشتمل عليه الأواني، فإذا قلت: ماءً بيّنت.

ومما يفارق فيه الحال التمييز: ـ

أن أصل الحال أن يكون صفة كقولك: جاءني زيد راكباً، وأصل التمييز: أن يكون اسماً كقولك: امتلأ الإناء ماءً وعشرون درهماً، لأن الحال هو ما يحتمل التحويل والتنقل.

وحقيقتها: أنها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعاً منه أو واقعاً عليه فإذا قلت: جاءني زيد راكباً، فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه، وكذلك: ضربت زيداً قائماً، القيام هيئة له عند وقوع الضرب عليه، وهذا المعنى بابه الصفات.

والتمييز يقصد به تبيين الجنس نحو أن تقول: عشرون، فلا يدري من أي جنس هو، **فتقول:** عشرون درهماً، فيجب أن يكون من الأسماء، ألا ترى أنك لو قلت: امتلأ الإناء صافياً، لم يكن فيه بيان، لأن الصفة تصلح لغير نوع إذ الصفاء يوصف به غير الماء مما يكون في الأواني فإذا جعلته تمييزاً لم يكن سالكاً سبيل البيان [1].

فالأصل في الحال : الاشتقاق وفي التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة ويقع التمييز مشتقاً فيؤدي ذلك إلى جواز إعراب الكلمة حالاً أو تمييزاً، ولكن إذا

صلح دخول (من) عليها كان ذلك مرجحاً للتمييز على الحال [2].

---

(١) المقتصد: ١/٦٧٥ ، ٦٧٦ .

(٢) ومما قيل فيه بالحال والتمييز :

١ – ما وقع بعد خبر قرن بـ (ال) الدالة على الكمال نحو : أنت الرجل علماً ، أي : الكامل في حال علم فيقال : أنت الرجل أدباً ونبلاً وعلماً .

قال أبو حيان : وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال : أنت الكامل من حيث العلم لأن إطلاقه الرجل بمعنى الكامل معروف والأصل : أنت الكامل علمه .

ومن الشواهد على ذلك:

– قوله تعالى: ﴿ **مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً** ﴾ (١).

فالمختار أن يكون " **مثلاً** " تمييز عند البصريين أي: من مثل، وقيل حال من اسم الإشارة أي: متمثلاً به، وقيل: حال من اسم الله أي متمثلاً به (٢).

– قوله تعالى: ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً** ﴾ (٣).

فـ " **صدقاً وعدلاً** " مصدران في موضع الحال وقيل: تمييز، وزاد البعض: مفعولاً من أجله(٤).

– قوله تعالى: ﴿ **فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** ﴾(٥).

فـ " **أربعين** " حال تقديرها: فتم ميقات ربه كاملاً، وقيل: تمييز محول عن الفعل، وقيل: مفعول " تم " لأن معناه: بلغ (٦).

– قوله تعالى: ﴿**فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ** ﴾ (٧).

فـ " **سبع سماوات** " انتصب على الحال وقيل على التمييز (٨).

---

٢ – ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو : أنت زهير شعراً ، فيقال : أنت حاتم جوداً والأحنف حلماً ويوسف حسناً ، فال أبو حيان : والتمييز فيه أظهر – أيضاً وقد نصوا على أنه تمييز في قولك : زيد القمر حسناً ، والأولى القول بالتمييز لأنه لا معنى للحال هنا .

(١) البقرة : (٢٦) .

(٢) البحر: ١٢٥/١ ، التبيان : ٤٤/١ .

(٣) الأنعام : (١١٥) .

(٤) ينظر البحر : ٢٠٩/٤ ، التبيان : ٥٣٤/١ ، الكشاف : ٥٧/٢ .

(٥) الأعراف : (١٤٢) .

(٦) قال أبو حيان : (انتصب " أربعين " على الحال ، وقال ابن عطية : يصح أن أربعين ظرفاً من حيث هي عدد أزمنة وقيل مفعول به لتم لأن معناه : بلغ .
والذي يظهر لي أنه تمييز محول عن الفاعل وأصله : فتم أربعون ميقات ربه ، أي : كملت ، ثم أسند التمام لميقات وانتصب أربعون على التمييز) . (البحر: ٣٨٠/٤ ، ٣٨١ ، التبيان : ٥٩٢/١ ، الكشاف: ١٤٢/٢ ، المشكل : ٣٠١/١) .

(٧) فصلت : (١٢) .

(٨) قال أبو حيان : (... أي صنعهن وأوجدهن وعلى هذا انتصب سبع سماوات على الحال ، وقال الحوفي : مفعول ثان كأنه ضمن " قضاهن " معنى " صيرهن " ، قال الزمخشري :

❁❁❁

٦ – الحال والمفعول المطلق والمفعول له:

الحال خبر في المعنى وصاحبه مخبر عنه فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة [١].

ومن الاستثناءات في باب الحال ورودها مصدراً منكراً وهذا كثير، قال ابن مالك:

ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة كبغتة زيد طلع.

وقد يأتي معرفة ولكنه قليل.

فالمصدر قد يقع في موضع الحال فيقال: قتلته صبراً وأتيته ركضاً ومشياً وعدواً، ولقيته فجأة وكفاحاً وكلمته مشافهة وطلع بغتة فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال كما تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو: قم قائماً والأصل: قم قياماً ألا ترى أنه لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال: إنه حال لأنك لا تأمر بفعل من هو فيه [٢].

واختلف النحويون في تخريج هذا الكلم وما أشبهها من المسموع:

فذهب سيبويه وجمهور البصريين[٣]: إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، أي صابراً وراكضاً وماشياً.... الخ .

وقال بعضهم:هي مصادر على حذف مضاف، أي: إتيان ركض وسير عدو ولقاء فجأة.

وقيل: هي أحوال على حذف مضاف أي: ذا سعى وذا فجأة.

وذهب الكوفيون: إلى أنها مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية، أي هي مفعول مطلق مبين للنوع، وهو الراجح لأن المعنى على ذلك فلا حاجة للتأويل.

ويجوز أن يكون ضميراً مبهماً مفسراً بسبع سماوات على التمييز ، ومعنى قوله مبهماً : ليس عائداً عاى السماء) .

البحر : ٤٨٨/٧ ، الكشاف : ٤/ ١٩٥ .

(١) شرح التسهيل : ٣٢٨/٢ .

(٢) ينظر شرح المفصل : ٥٩/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٧٠/١ ، المقتضب : ٢٣٤/٣ . .

وذهب الأخفش والمبرد(١) إلى أنها مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال، أي أتيت أركض ركضاً (٢).

ورد: بلزوم حذف عامل المؤكد، قال ابن مالك:

(والأخفش والمبرد يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وأن قبل كل واحد منها فعلاً مقدراً هو الحال، وليس بصحيح، لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول لأن القتل لا يدل على الصبر ولا اللقاء على الفجأة ولا الإتيان على الركوب) (٣).

ومن شواهد التقاء الحال مع المفعول المطلق: ▪

قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا** ﴾(٤).

سعياً: حال من ضمير الطيور أي ساعيات، وقيل: مصدر لفعل محذوف في موضع الحال من الكاف والمعنى: يأتينك وأنت ساع إليهن، وقيل: انتصب سعياً على أنه مصدر مؤكد لأن السعي والإتيان متقاربان (٥).

– قوله تعالى:﴿**الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً** ﴾(١).

---

(١) المقتضب : ٢٣٤/٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣٢٨/٢ ، الارتشاف : ١٥٧٠/٣ ، الهمع : ١٥/٤ ، شفاء العليل : ٥٣٤/٢ .

وأجمع البصريون والكوفيون : على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيد اتكاءً وشذ المبرد فقال : يجوز القياس ، واختلف النقل عنه ، فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو : أتيته مسرعة .

والراجح مذهب الجمهور في القصر على السماع لأن الحال كالنعت والنعت لا يقع مصدراً إلا سماعاً والحال كذلك (حاشية الصبان: ١٧٣/٢ ، وينظر : شرح المفصل : ٥٩/٢ ، ٦٠) وكلام المبرد في " المقتضب " صريح في أن المصدر المنكر يقع حالاً بقياس إذا كان نوعاً من فعله . (المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢٣٦) .

(٣) شرح التسهيل : ٣٢٨/٢.

(٤) البقرة : (٢٦٠) .

(٥) البحر: ٢/ ٣٠٠ ، التبيان : ٢١٣/١ .

سراً وعلانية: حالان أو نعت لمصدر محذوف، أي: إنفاقاً سراً [٢].

– قوله تعالى: ﴿ وَلَّوْاْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا ﴾[٣].

نفوراً : حال جمع نافر أو مصدر على غير الصدر لأن معنى " ولوا ": نفروا [٤].

– قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾[٥].

تترا: حال أي متواترين واحداً بعد واحد أو نعت لمصدر محذوف أي ارسالاً تترا [٦].

– قوله تعالى: ﴿هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٧].

هدى وبشرى: حالان أي هادية ومبشرة أو مصدران [٨].

ومن شواهد التقاء الحال مع المفعول له:

– قوله تعالى:﴿ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ ﴾ [٩].

لياً وطعناً: مفعول لأجله، وقيل: مصدران في موضع الحال أي: لاوين وطاعنين[١٠].

– قوله تعالى:﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[١١].

خوفاً وطمعاً : مصدران في موضع الحال أو مفعول لأجله [١٢].

– قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾[١].

---

(١) البقرة : (٢٧٤) .

(٢) فانتصاب " سراً وعلانية " على أنهما مصدران في موضع الحال أي : مسرين ومعلنين أو على أنهما حالان من ضمير الانفاق أو نعتان لمصدر محذوف أي انفاقاً سراً على مشهور الإعراب في قمت طويلاً ، أي قياماً طويلاً . (البحر المحيط : ٣٣١/٢) .

(٣) الإسراء : (٤٦) .

(٤) البحر : ٤٣/٦ ، التبيان : ٨٢٣/٢ .

(٥) المؤمنون : (٤٤) .

(٦) حاشية الجمل : ١٩٢/٣ ، ١٩٣ .

(٧) النمل : (٢) .

(٨) البحر : ٥٣/٧ ، التبيان : ١٠٠٢/٢ .

(٩) النساء : (٤٦).

(١٠) البحر : ٢٦٤/٣ ، التبيان : ٣٦٣/١ .

(١١) الأعراف : (٥٦) .

(١٢) البحر : ٣١٢/٤ .

تبياناً: حال ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله [٢].

– قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُواْ ﴾ [٣].

اسرافاً وبداراً: مصدران في موضع الحال أو مفعول لأجله أي: لإسرافكم ومبادرتكم[٤].

– قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ [٥].

ظلما: مصدر في موضع الحال أو مفعول لأجله [٦].

– قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾[٧].

عبثاً: حال أو مفعول لأجله [٨].

❁❁❁

(١) النحل : (٨٩) .
(٢) البحر : ٥٢٨/٥ .
(٣) النساء : (٦) .
(٤) البحر : ١٧٢/٣ ، التبيان : ٣٣٢/١ .
(٥) النساء : (١٠) .
(٦) البحر : ١٧٨/٣ ، التبيان : ٣٣٣/١ .
(٧) المؤمنون : (١١٥) .
(٨) البحر : ٤٢٤/٦ .

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خاتم رسله محمد ﷺ المخصوص بأسمى المقامات وأرفع الدرجات وأفصح اللغات وعلى آله وصحبه وأتباعه وأحبابه الذى آمنوا بالآيات وصدقوا بالمعجزات .

وبعد .....

فبعد هذا الجولة نستطيع أن نستخلص عدة أمور هى :

١- وضع النحاة تصوراً واضحاً ودقيقاً للمعنى النحوى (الوظيفة النحوية) عن طريق الأبواب النحوية وميزوا بين المعنى النحوى وبين المعانى الأخرى كالمعنى الدلالى والمعنى المعجمى .

٢- للشرط الصرفى دورٌ أساسي فى التعريفات التى تُحد بها كل وظيفة نحوية مع التفاوت فى هذه الشروط من وظيفة لأخرى .

٣- للشروط الصرفية أثر كبير فى تحديد الإعراب أو تعدده وقد ظهر ذلك جلياً من خلال البحث .

٤- لكل باب نحوى أو وظيفة نحوية أصل صرفى تبنى عليه وقد تأتى التراكيب النحوية مطابقة لذلك الأصل وقد تأتى مخالفة فى جانب من الجوانب ولذلك أسباب صرفية ونحوية ودلالية ويترتب على هذه المخالفة اختلاف فى الإعراب كما يترتب على الاشتراك فيها تعدد الإعراب للكلمة الواحدة .

٥- من الشروط الصرفية للتمييز أن يكون جامداً لأنه مبين للذوات فاشتراط الجمود فيه معتمد على حقيقة ما يبينه .

٦- يشترط فى التمييز التنكير (عند البصريين) لأنه أشبه الحال فى رفع الإبهام وبيان ما قبله فلما استويا فى الإيضاح والبيان استويا فى التنكير ، ولأن رفع الإبهام يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعاً .

٧- تتحدد بنية التمييز من جهة الإفراد وفرعيه بناء على العامل فيه – كما سبق –

٨- يشترط فى عطف البيان الجمود لأن الغرض منه توضيح الذات أو تخصيصها ببيان حقيقتها بما يدل عليها مباشرة وهذا لا يتحقق إلا بالجامد ومن هنا اشترط فيه أن يكون جامداً أو بمنزلة الجامد وهو بهذا الشرط يخالف النعت .

٩- عطف البيان فى موافقته لمتبوعه بمنزلة النعت إلا أن موافقته لمتبوعه فى التنكير فيها خلاف فمنع البصريون جريانه على النكرة وأجازه الكوفيون وهو ما أميل إليه لأن الحاجة داعية إليه فى المعرفتين فهى فى النكرتين أشد لأن النكرة يلزمها الإبهام فهى أحوج إلى ما يبينها من المعرفة .

١٠- اشترط البعض فى عطف البيان أن يكون أخص من متبوعه والراجح كونه أعم ومساوياً وأخص لأن عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يشترط زيادة تخصص النعت .

١١- كل ما كان عطف بيان يصلح أن يكون بدلاً بخلاف العكس لأن البدل لا يشترط فيه التوافق فى التعريف والتنكير ولا الإفراد وفرعيه (ويستثنى من ذلك عدة مواضع سبق ذكرها) .

١٢- قال البعض بتعين البدل إذا كان التابع بلفظ الأول والأولى أنه لا مانع من كونه عطفاً إذا كان معه زيادة بيان .

١٣- ترجمة البعض للمفعول المطلق بأنه (المصدر) غير دقيقة وهذا تفسير للشئ بما هو أعم منه مطلقاً إذا المصدر أعم من المفعول المطلق – كما سبق بيانه –

١٤- الأصل فى المفعول المطلق الجمود لأن الأمور التى يؤتى به من أجلها (التوكيد – بيان النوع – العدد) ترتبط بالمعنى المجرد للفعل (الحدث) وهذا المعنى المجرد لا يعبر عنه إلا بالمصدر .

١٥- يشترط فى المفعول له أن يكون مصدراً (جامداً) لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداع إنما يكون حدثاً لا عيناً ، ولكن يشترط مخالفة لفظه لفعله إذ لو اتفقا فى اللفظ لانتقل من وظيفة التعليل إلى وظيفة التوكيد التى يقوم بها المفعول المطلق .

١٦- من الوظائف النحوية التى يشترط فيها شرطاً صرفياً عاماً المفعول به حيث يشترط فيه الاسمية فيشمل كل الأبنية الصرفية المندرجة تحت الاسم ومن هنا يحدث الاشتراك مع المفعول المطلق فى المصدرية .

١٧- قد ينوب عن المصدر غيره فى الانتصاب على المفعول المطلق فيكون مخالفاً للفظ الفعل ومن هنا يقع الاشتراك مع المفعول له وكذلك إذا قدر عامل محذوف من لفظ المصدر المذكور .

١٨- الأصل فى الحال الاشتقاق لأنها تبين هيئة صاحبها وقت وقوع الحدث وبيان الهيئة يتحقق بالمشتق فى الغالب الأعم .

١٩- الأصل فى الحال الاشتقاق وفى التمييز الجمود وقد يتعاكسان فيؤدى ذلك إلى جواز إعراب الكلمة حالاً أو تمييزاً .

٢٠- من الاستثناءات فى باب الحال (ورودها مصدراً منكراً كثيراً ومعرفاً قليلاً) فيؤدى إلى اشتراكها مع المفعول المطلق والمفعول له – كما سبق-

٢١- الأصل فى الحال التنكير لأنها تجرى مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه ولأنها فى المعنى خبر ثان وأصل الخبر التنكير ولأنها تقع فى جواب كيف وكيف سؤال عن نكرة .. الخ .

٢٢- الحال فى هذا الأصل (التنكير) قد تلتقى مع البدل ومخالفة هذا الأصل يؤدى إلى اختلاف الإعراب فيكون المعرف صفة للاسم السابق .

٢٣- الأصل فى صاحب الحال (التعريف) لأنه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ولأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يخصصها أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها .

٢٤- كما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس وإن نكر بغير مسوغ وقف عند المسموع منه .

٢٥- الأصل فى النعت أن يكون بالمشتق لأنه يوضح المنعوت ويخصه بأمر طارئ أو صفة عرضية وهذا لا يتحقق إلا بالمشتق .

٢٦- لما كان الأصل فى النعت الاشتقاق ومطابقة الموصوف والأصل فى البدل الجمود وقد يأتى مشتقاً وقد يطابق متبوعه وقد لا يطابقه حدث الالتقاء بينهما فى الشروط وأدى ذلك إلى تردد الإعراب بينهما فى بعض الأحيان

٢٧- الأصل فى المبتدأ التعريف وفى الخبر التنكير لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد ولأن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله والفعل يلزمه التنكير .

٢٨- الراجح فى فاعل نعم وبئس الظاهر أن (ال) فيه للجنس لأنهما وضعا للمدح العام والذم العام فلابد أن يكون فاعلهما عاماً ليطابق معناهما .

٢٩- قد يشترطون فى بعض الأحيان تعريفاً خاصاً كاشتراطهم التعريف باللام الجنسية فى فاعل (نعم وبئس) ونعت الإشارة و (أى) فى النداء – واشتراطهم العلمية وشبهها فى الممنوع من الصرف .

٣٠- اسم " لا " النافية للجنس لا يكون إلا نكرة لأنها تنفى نفياً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين .

٣١- أفعل التفصيل من جهة الإفراد والتثنية والجمع حسب ما يضاف إليه وحسب اقترانه بـ"ال " وعدمه .

٣٢- ضمير الشأن يلازم الإفراد لأنه يفسره مضمون الجملة ومضمون الجملة شئ مفرد وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه وذلك لا تثنية فيه ولا جمع .

٣٣- تتحدد الوظيفة النحوية لأسماء الشرط والاستفهام تبعاً لما بعدها من العوامل .

٣٤- معمول اسم الفاعل واسم المفعول يختلف باختلاف بنيتهما من جهة اقترانهما بـ " ال " وعدم اقترانهما بها .

٣٥- للبنية الصرفية دورٌ مهم فى جوانب أخرى غير تحديد الإعراب أو تعدده كدورها فى ظاهرة التقديم والتأخير وفى ظاهرة الحذف والتقدير فيجب علينا الالتفات إلى دورها فى هذه الجوانب – أيضاً – ودراستها ويجب علينا النظر إلى الجوانب الأخرى غير الصرفية حتى تتم المقارنة بين هذه الجوانب وتحديد دور كل منها بدقة .

❀❀❀

ثبت المصادر والمراجع

١- أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو " دراسة د / محمد إبراهيم البنا (الطبعة الأولى – ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م) .
٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر " المسمى منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات تأليف العلامة الشيخ / أحمد بن محمد البنا ، المتوفى سنة ١١١٧ هـ ، ١٧٠٥ م – طبعة دار الكتب العلمية – لبنان (١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م) تحقيق / أنس مهرة .
٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د / رجب عثمان محمد ، مراجعة د / رمضان عبد التواب (الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م) .
٤- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى تح / هـ – ريتراستابتول – مطبعة وزارة المعارف (١٩٥٤ م) .
٥- أسرار العربية تح د / فخر الدين قدارة – دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٥ م .
٦- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى (بيروت لبنان – الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ –١٩٨٤ م) .
٧- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ، تأليف / عبد الله بن السّيد البطليوسى تحقيق وتعليق د / حمزة عبد الله النشرتى – الطبعة الأولى – دار المريخ الرياض .
٨- الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق د / عبد الحسين الفتلى – ط مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة (١٩٨٨ م) .
٩- إعراب القراءات الشواذ للعكبرى ، تحقيق / محمد السيد أحمد عزوز – عالم الكتب – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م)
١٠- الأغانى لأبى الفرج الصفهانى ، إعداد / لجنة نشر كتاب الأغانى ، إشراف / محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط الساسى (١٣٢٣) .
١١- أمالى ابن الشجرى تحقيق ودراسة د / محمود محمد الطناجى (الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ = ١٩٩٢ م – مطبعة المدنى) .

١٢- الأمالى لأبى على القالى – دار الكتب العلمية بيروت .
١٣- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن للعكبرى ، تحقيق / إبراهيم عطوة عوض – طبعة المكتبة العلمية – باكستان .
١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ومعه : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت : ١٤١٩ هـ .
١٥- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب النحوى ، تحقيق وتقديم د/موسى بناى العليلى – مطبعة العانى بغداد (الكتاب الخمسون : ١٩٨٢ م)
١٦- الإيضاح فى علل النحو للزجاجى تحقيق د/ مازن المبارك – الطبعة الخامسة (١٩٨٦م) .
١٧- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى الغرناطى وبهامشه :
١- تفسير النهر الماد من البحر المحيط نفسه .
٢- كتاب " الدر اللقيط " من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفى النحوى تلميذ أبى حيان (دار الفكر) ، (الطبعة الثانية : ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م)
١٨- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع تحقيق ودراسة د / عياد بن عبد الثبيتى، دار الغرب الإسلامى (ط ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م) بيروت لبنان .
١٩- البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى تحقيق د / طه عبد الحميد طه ، مراجعة / مصطفى السقا (الهيئة المصرية العامة للكتاب : ٤٠٠٠ هـ – ١٩٨٠ م) .
٢٠- تاج العروس من جواهر القاموس (شرح القاموس المحيط) للإمام / محب الدين فيض السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى (دار الفكر) .
٢١- التبصرة والتذكرة لأبى محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى من نحاة القرن الرابع ، تحقيق د / فتحى أحمد مصطفى على الدين – منشورات مركز المخطوطات – جامعة أم القرى .

٢٢- التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ، تحقيق / على محمد البجاوى – دار إحياء الكتب العربية .
٢٣- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق أد / حسن هنداوى (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – فرع القصيم – دار القلم دمشق – الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م) .
٢٤- التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس (بدون تاريخ) .
٢٥- التعريفات للجرجانى (دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .
٢٦- تفسير الطبرى لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى (ت ٣١٠) – دار الفكر بيروت (١٤٠٥ هـ) .
٢٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩) شرح وتحقيق أ د / عبد الرحمن على سليمان (الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) – دار الفكر العربى .
٢٨- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذى لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٠٩ – ٢٧٩) تح / أحمد محمد شاكر وآخرون (دار إحياء التراث العربى – بيروت) .
٢٩- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى (ت ٢٦٠ هـ) (دار إحياء التراث العربى – بيروت) .
٣٠- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى – طبعة دار الشعب – القاهرة .
٣١- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى (دار الفكر) .
٣٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية لعبد القاهر البغدادى ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب – نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة) و (ط دار الكتاب العربى) .

٣٣- الخصائص لابن جنى ، حققه / محمد على النجار (دار الكتاب العربى – بيروت لبنان).
٣٤- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (دار الحديث – القاهرة) .
٣٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة / أحمد بن الأمين الشنقيطى ، تح وشرح د / عبد العال سالم مكرم (ط دار البحوث العلمية) ، (ط القاهرة ١٣٢٨ هـ)
٣٦- دلائل الإعجاز للإمام / عبد القاهر الجرجانى – شركة الطباعة الفنية المتحدة – الدراسة.
٣٧- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح / مهدى محمد ناصر الدين – بيروت (١٩٨٧ م – ١٤٠٧ هـ) .
٣٨- ديوان جرير شرح / إيليا الحاوى – دار الكتاب اللبنانى – الطبعة الأولى (١٩٨٢ م) .
٣٩- ديوان طفيل الغنوى – تح / محمد عبد القادر أحمد – بيروت (١٩٦٨ م)
٤٠- ديوان لبيد ، تحقيق د / إحسان عباس (الكويت : ١٩٦٢) .
٤١- سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق د / حسن هنداوى (ط دار القلم – دمشق – ط الأولى : ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م) .
٤٢- سنن أبى داود ، تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد – دار الفكر .
٤٣- السنن الكبرى لإمام المحدثين / الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى ، وفى ذيله الجوهر النقى للعلامة / علاء الدين بن على بن عثمان المادينى الشهير بابن التركمانى . (دار الفكر) .
٤٤- سنن النسائى ، تحقيق / عبد الفتاح أبو غدة – مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م) .
٤٥- شرح ألفية ابن معط لابن القواس تح د / على موسى الشوملى – مكتبة الخانجى (ط الأولى : ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م) .

٤٦- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون (هجر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى : ١٤١هـ = ١٩٩٠ م) .
٤٧- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، تحقيق د / صاحب أبو جناح – بدون تاريخ .
٤٨- شرح جمل الزجاجى لعلى بن محمد بن خروف الأشبيلى (٦٠٩) تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة ، إعداد د / سلوى محمد عمر (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة – الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ) .
٤٩- شرح ابن الحاجب لكافيته – دار الطباعة العامرة بتركيا – ١٣١١ هـ –
٥٠- شرح الرضى لكافية ابن الحاجب ، القسم الأول – المجلد الثانى – دراسة وتحقيق د/حسن ابن محمد بن إبراهيم الحفظى ، طبع على نفقة صاحب السمو الملكى الأمير / عبد الله بن عبد العزيز ، أشرف على طباعته / إدارة الثقافة والنشر بالجامعة (الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م)
٥١- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، تحقيق د / عبد الحميد حاسم الكبيسى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م) .
٥٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد – دار الفكر – دمشق – الطبعة الثانية (١٩٨٥ م)
٥٣- شرح عيون الإعراب للمجاشعى ، تحقيق د / عبد الفتاح سليم (القاهرة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م) .
٥٤- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ / محمد محى الدين (بدون تاريخ)
٥٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائى ، حققه وقدم له د / عبد المنعم أحمد هريدى (نشر مركز البحث العلمى بمكة المكرمة – الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ –١٩٨٢ م) .

٥٦- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ (مكتبة المتنبى القاهرة) .
٥٧- شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبى على عمر بن محمد الشلوبين درسه وحققه د/تركى بن سهو بن نزال العتيبى (مؤسسة الرسالة – ط الثانية : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م) .
٥٨- شرح المقرب لابن عصفور الأشبيلى (٥٩٧ – ٦٦٩) تأليف د / على فاخر (الطبعة الأولى : ١٩٩٠ م) الجزء الأول بقسميه ، أما الجزء الثانى بقسميه فطبعة (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) .
٥٩- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسلى ، دراسة وتحقيق د / الشريف عبد الله على الحسينى البركانى (المكتبة الفيصلية – الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م) .
٦٠- صحيح البخارى للإمام الحافظ / أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ) – ط دار ابن كثير – اليمامة – بيروت – الطبعة الثالثة (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) تحقيق د / مصطفى البغا .
٦١- العلل فى النحو لمحمد بن عبد الله الورّاق ، تح / مها مازن مبارك – (دار الفكر – بيروت) ، (دمشق ط الأولى : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) .
٦٢- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، تأليف محمد بن على بن محمد الشوكانى (١٢٥٠ هـ) – طبعة دار الفكر بيروت .
٦٣- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية تأليف / سليمان بن عمر العجيلى الشهير بالجمل (ت ١٢٠٤) وبالهامش كتابان :
- تفسير الجلالين لجلال الدين السيوطى وجلال الدين المحلى .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب للعكبرى (دار الفكر)
٦٤- القاموس المحيط : تأليف / محب الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادى (دار الجيل – بيروت) .
٦٥- الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون (دار الجيل بيروت – الطبعة الأولى) .

٦٦- الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشرى ، تحقيق / عبد الرازق المهدى – دار إحياء التراث – بيروت .
٦٧- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى (الجزء الأول تحقيق / غازى مختار طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان، دار الفكر – دمشق سورية) و (الجزء الثانى تحقيق د / عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان ، دار الفكر – دمشق سورية) .
٦٨- لسان العرب لابن منظور – طبعة دار صادر بيروت – الطبعة الأولى .
٦٩- مجمع الأمثال لأبى الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميدانى ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم (مطبعة عيسى البابى : ١٩٧٧ م) ، (دار الجيل بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م) .
٧٠- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح فيها ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق / على النجدى ناصف ، د / عبد الحليم النجار ، د / عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، يشرف على إصدارها / محمد توفيق عويضة (الكتاب التاسع – القاهرة : ١٣٨٦ م) ، (١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩م) .
٧١- مختار الصحاح للرازى – المطبعة الأميرية – القاهرة .
٧٢- مختصر فى شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالوية (مكتبة المتنبى – القاهرة – بدون تاريخ) .
٧٣- المخصص لابن سيدة (ت ٤٥٨ هـ) – المطبعة الأميرية – بولاق – ١٣١٦ هـ .
٧٤- المسائل المنثورة لأبى على الفارسى ، تحقيق / مصطفى الحيدرى – مجمع اللغة العربية بدمشق .
٧٥- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د / محمد كامل بركات (الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م) .
٧٦- المستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الثانية : ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م) .
٧٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل – مؤسسة قرطبة – القاهرة .

٧٨- مشكل إعراب القرآن لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيس ، تحقيق د/حاتم صالح الضامن (طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت(١٤٠٥هـ)
٧٩- معانى القرآن للفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار (طبعة دار السرور – بيروت لبنان – الطبعة الأولى) .
٨٠- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق د / عبد الجليل عبده شلبى (طبعة دار الحديث : ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م) .
٨١- مغنى اللبيب لابن هشام النصارى ، تحقيق / محمد محى الدين (المكتبة العصرية – صيدا بيروت : ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م) .
٨٢- المفضليات ، تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون (الطبعة السادسة – دار المعارف) .
٨٣- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية المزرى بفرائد العقود المشهور بشرح الشواهد الكبرى للإمام العينى محمود – الملحق بهامش الخزانة – دار صادر بيروت .
٨٤- مقاييس اللغة لأبى الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق أ / عبد السلام هارون – مصطفى البابى الحلبى – الطبعة الثانية (١٣٩٠ هـ) .
٨٥- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق د / كاظم بحر المرجان – الجمهورية العراقية – دار الرشيد (١٩٨٢ م) .
٨٦- المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد (٢١٠ – ٢٨٥ هـ) تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م) .
٨٧- المنصف لابن جنى ، تحقيق الأستاذين / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (١٩٥٤ م) .
٨٨- نتائج الفكر للسهيلى ، تحقيق د / محمد البنا – دار الرياض – الطبعة الثانية .
٨٩- النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى ، تحقيق / زهير سلطان – الطبعة الأولى – الكويت – ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٩٠- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية الكويت .